المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الإقتصاد الإسلامي

دراسة حالة الأردن للفترة (1990 - 2004)

دراسة اقتصادية شرعية

إعداد

نجود احمد ملحم

بكالوريوس الفقه والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك 1997،ماجستير اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك 2002.

بحث مقدم لاستكمال نيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد و المصارف الإسلامية من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة اليرموك

2007

المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الإقتصاد الإسلامي

دراسة حالة الأردن للفترة(1990- 2004)

دراسة اقتصادية شرعية

إعداد

نجود احمد ملحم

بكالوريوس في الفقه والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك 1997، ماجستير اقتصاد ومصارف إسلامية،

جامعة اليرموك 2002.

بحث مقدم لاستكمال نيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية من كلية الشريعة والدراسات

الإسلامية/ جامعة اليرموك

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: كمال توفيق حطاب.......................................رئيسا(مشرفا شرعيا)

الأستاذ الدكتور: رياض عبد الله المومني.......................................(مشرفا اقتصاديا)

الأستاذ الدكتور: محمد صقر ....عضوا

الأستاذ الدكتور: إسماعيل أبو شريعة ....عضوا

الأستاذ الدكتور: علي مقابلة ....عضوا

الدكتور: إسماعيل طراد ....عضوا

إهداء

إلى الذين لم يسلموا الإسلام.... حزنا عليهم

وعتبا على خير أمة أخرجت للناس

بأمرها للمعروف ونهيها عن المنكر

واليك سناء هيلر

شكر وتقدير

الحمد لله الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد

قال تعالى "وما بكم من نعمة فمن الله"

فالفضل والمنة أولا له جل في علاه ولا املك من أمري شيئا

ومن ثم للأستاذين الفاضلين اللذين أشرفا على هذا البحث، الأستاذ الدكتور كمال حطاب، والأستاذ الدكتور رياض المومني ـ حفظهما الله واسعدهما في الدنيا والاخرة ـ على ما احاطاني به من نصح وارشاد، وعلى صبرهم على قلة بضاعتي في العلم، فجزاهما الله عني خير ما يجزي عبد من عباده.

وأقدم خالص شكري وامتناني للأساتذة الكبار الذين قبلوا مناقشة هذا البحث، الأستاذ الدكتور محمد صقر، والأستاذ الدكتور علي مقابلة، والأستاذ الدكتور اسماعيل أبو شريعة، والدكتور اسماعيل طراد ـ حفظهم الله جميعا وأدام عليهم الصحة والعافية ـ

كما واشكر الأستاذ الدكتور فاروق صالح الخطيب، والدكتور أسامة الفقير، على طيب كرمهم بمساعدتي ومد يد العون لي، فجزاهما الله خير الجزاء.

واخيرا اتوجه بالشكر الجزيل لأساتذة قسم الإقتصاد والمصارف الإسلامية والذين تعلمت على أيديهم الكثير، ولا يفوتني ان أشكر السيد علي العابد لعمله الدؤوب على تقديم العون للطلبة.

المحتويات

فهرسة الموضوعات

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

الملخص

المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الإقتصاد الإسلامي

(دراسة حالة الأردن 1990- 2004)

دراسة اقتصادية شرعية

إشراف

الأستاذ الدكتور: كمال توفيق حطاب　　　　**الأستاذ الدكتور:** رياض عبد الله المومني

إعداد

نجود أحمد ملحم

تعرضت هذه الدراسة إلى بيان أثر الديون الخارجية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في دول العالم الإسلامي عامة وفي الأردن بشكل خاص للفترة الواقعة بين (1990-2004)، وأوضحت الدراسة أن اثر الديون الخارجية كان سلبيا وأدى إلى مزيد من الفقر والبطالة في دول العالم الإسلامي بما فيها الأردن،

ولقد تعرضت هذه الدراسة لأهم الحلول المطروحة لحل أزمة مديونية الدول الخارجية والتي لم تنجح في حل الأزمة، بل كان لانتهاج سياسات التصحيح وإعادة جدولة الديون آثارا سلبية كبيرة عمقت من مديونية العالم اجمع ، فكان لا بد من البحث عن حلول شرعية لحل أزمة المديونية الخارجية.

و طرحت الدراسة حلولا وقائية للحد من وصول الدولة إلى اللجوء للقروض الخارجية، وذلك من خلال فرض الضرائب في أموال الأغنياء، وبعض العقود الشرعية التي توفر للدولة حاجتها من الإيرادات، وبينت الدراسة دور السياسة الشرعية في حل الأزمات الاقتصادية في الإسلام.

وفي باب تقديم المصلحة العامة على الخاصة طرحت الدراسة مسالة رؤوس الأموال الهاربة وإمكانية تقييدها وإرجاع جزء منها حسب حاجة الدولة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد إسلامي، ديون خارجية، دول العالم الإسلامي.

المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا وشفيعنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

لقد بدأت أزمة الديون على المستوى العالمي في الخمسينات واتضحت ملامحها بشكل بارز في عقد السبعينات، عندما تفاقم حجم المديونية نظراً لسوء توظيفها لتتفجر عام (1980) حينما توقفت المكسيك وتشيلي والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية. وفي الدول العربية بلغ حجم الديون الخارجية حوالي (147) مليار دولار عام (2003) وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد [1].

وتعد أزمة الديون الخارجية لمجموعة الدول الإسلامية من أخطر القضايا التي تواجهها هذه الدول في نضالها الراهن ضد التخلف والتبعية، وفي سعيها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة شعوبها. وقد بلغ حجم مديونية العالم الإسلامي- بما فيها الدول العربية – حوالي(883.98) مليار عام (2004)وفقاً لبيانات منظمة المؤتمر الإسلامي[2].

فلم تعد مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية تنحصر في دولة دون سواها، وقد أرست هذه الديون الكثير من التشوهات والمعوقات الاقتصادية؛ مما أثقل كاهل الدول النامية وأسقطها فريسة للمشكلات الاقتصادية.

ومن هنا تزايد الاهتمام العالمي بأزمة المديونية الخارجية وأصبحت من الموضوعات الملحة والتي تتطلبُ حلاً سريعاً، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن وبإلحاح هل ساعدت الديون الخارجية الدول الإسلامية على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة؟ وما هي أهم أثارها على

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2003، الناشر صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ص125.

(2) WWW.OIC.Org.com.

التنمية الاقتصادية بشكلٍ عام وعلى مستوى معيشة الأفراد وحجم مدخراتهم واستهلاكهم وغيرها من المتغيرات الاقتصادية بشكل خاص؟ وهل للنظام الاقتصادي الإسلامي دور في حل المشكلات الدولية المعاصرة؟

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتتناول مشكلة الديون الخارجية وانعكاساتها على أهم المؤشرات الاقتصادية لدول العالم الإسلامي بشكل عام ومن ثم في الأردن بشكل خاص، موضحة مدى نجاح و قدرة هذه القروض على حل مشكلات العالم الإسلامي الاقتصادية، محاولة طرح بعض الحلول المستندة إلى السياسة الشرعية، من خلال دراسة بعض القواعد الفقهية، لبيان سلطة ولي الأمر في تقييد المباح وحكم الشرع في تقييد الرساميل الهاربة، في حين يحتاج الاقتصاد العربي الإسلامي إلى الأموال المهاجرة أو على أقل تقدير إلى بعضها، فالدول العربية تدخل ضمن أقل دول العالم جذباً للاستثمارات وتدخل أيضاً ضمن أكثر الدول طرداً للاستثمار.

ولذا كان العمل على استقطاب تلك الاستثمارات أو على الأقل استعادة بعضها كفيلاً بتحسين صورة الاقتصاد العربي المشوهة، والتي يكفي للدلالة عليها أن نشير فقط إلى الحقائق الاقتصادية التالية استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (٢٠٠١) حيث تقدر الأموال الخليجية المهاجرة إلى دول العالم بـ(٧٣٠) مليار دولار منها (٣٦٥) ملياراً في دول الاتحاد الأوروبي وحدها و (٣٦٥) ملياراً أخرى في بقية دول وتجمعات العالم الاقتصادية المختلفة[1]، هذا وسوف تستكشف هذه الدراسة معالم مشكلة الرساميل الهاربة في عينة الدراسة.

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢، الناشر صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ص٣٢.

فالاستثمارات العربية البينية بلغت 17 مليار د دولار أمريكي من عام 1985 حتى العام 2003 م وهي نسبة 1% من حجم رؤوس الأموال العربية بالخارج،أي أن 99% من أموال العرب خارج الدول العربية وهي تقدر بما بين تريلونين وثلاثة تريليونات دولار، بينما مديونية الدول العربية تقدر بنحو 162 مليار دولا.[1].

وقد عانت الدول الإسلامية من أزمة الديون الخارجية بزيادتها وزيادة أعباءها. وكان الهدف المعلن من هذه القروض هو مساعدة هذه الدول على تحسين مستواها الاقتصادي ولكن ما حصل غير ذلك. وسوف تبين الدراسة أثر الديون على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام على الدول الإسلامية وبشكل خاص على عينة الدراسة (الأردن)، ومن ثم طرح لبعض البدائل والحلول للحد من هذه الأزمة.

أهمية الموضوع

تعد المديونية الخارجية من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية مما يجعل التفكير فيها وفي الحلول الكفيلة بالحد من ضروراتها مطلباً مهماً وضرورة شرعية ملحة.

وتتجلى أهمية البحث في هذا الموضوع بعنصر الجدة المتمثل بالمعالجة الإسلامية للظاهرة بإبراز مساوئ وسلبيات التعامل بسعر الفائدة من خلال آراء الاقتصاديين الغربيين ناهيك عن الحكم الشرعي المتمثل بحرمة التعامل بالربا، بالإضافة إلى بيان موقف السياسة الشرعية في تقييد وضبط الرساميل الهاربة؛ مما يسهم في الحد من تفاقم المشكلة، كما يعد اختيار الأردن كعينة دراسة من الأهمية بمكان نظراً للمشاكل الاقتصادية المتفاقمة، فقد بلغ حجم الدين العام الخارجي عام 2003م (5391.8)مليون دينار اردني ، في حين كانت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (76.3%)[2].

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، الناشر صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، ص 26.

(2) البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث ، التقرير السنوي، الحادي والاربعون 2004.

كذلك تتجلى أهمية الموضوع من خلال المدخل الإسلامي في تفسير الظاهرة والكشف عن أسبابها ومعالجتها.

ولّما كانت مشكلة المديونية الخارجية للدول الإسلامية مشكلة متفاقمة نتج عنها التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية، مما زاد من اهميتها خصوصاً أنها تلقى ضوءاً كاشفاً عن حجم ومعالجة المشكلة في عينة الدراسة (حالة الأردن) .

كذلك تنبع أهمية الدراسة من خلال إلقائها الضوء على الآثار الاقتصادية الناجمة عن المشكلة، من تفاقم معدلات التضخم، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وبيان لأهم أثار المشكلة على معدل الادخار ومتوسط الدخل، الاستهلاك، الاستثمار في الدول الإسلامية بشكلٍ عام وفي عينة الدراسة على وجه الخصوص.

فرضيات الدراسة

يمكن صياغة فرضيات الدراسة من خلال النقاط التالية:

1- هل لسعر الفائدة دور في حل مشكلات دول العالم الإسلامي الإقتصادية ام انه اسهم في تفاقم هذه المشاكل.

2- هل ساعدت المعالجات التي طرحتها المؤسسات الدولية والدول الدائنة في حل أزمة مديونية العالم الإسلامي بشكل عام ، وفي الأردن بشكل خاص.

3- هل للنظام الاقتصادي الإسلامي دور في حل أزمة المديونية الخارجية في العالم الإسلامي بشكل عام ، وفي الأردن بشكل خاص.

4- هل للديون الخارجية آثار سلبية على اقتصادات دول العالم الإسلامي بشكل عام، وعلى اقتصاد الأردن بشكل خاص.

مشكلة الدراسة

تعاني الدول الإسلامية من مشكلة مديونية خارجية عالية،تتمثل مشكلة الدراسة في إبراز حجم المديونية الخارجية للعالم الإسلامي بشكل عام، وفي عينة الدراسة على وجه الخصوص، وتناميها وآثارها على أهم المتغيرات الاقتصادية. ومن ثم دراسة الحلول التي طرحتها المؤسسات الدولية الدائنة لبيان مدى نجاحها في حل أزمة المديونية الخارجية في العالم الإسلامي بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص. والتعرف على موقف الاقتصاد الإسلامي ومدى مساهمته في طرح حلول تستند إلى السياسة الشرعية، للحد من أزمة المديونية الخارجية وتقييد وضبط الرساميل الهاربة، مما يسهم في حل المشكلة بجانب الحلول الأخرى الملقاة على عاتق الدول الإسلامية.

منهج الدراسة

يقوم أسلوب البحث على تناول الموضوع من خلال:

1- الدراسة النظرية عن طريق استقراء تطور حجم الديون الخارجية للعالم الإسلامي عامة، وعلى وجه الخصوص حالة الأردن، وأعبائها للدول الإسلامية للفترة الواقعة بين (1990-2004) وتتبع ذلك من خلال نشرات صندوق النقد الدولي والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

2- تتبع تطور حجم الديون الخارجية لعينة الدراسة (حالة الأردن) للفترة 1990-2004.

3- تحليل واقع هذه الديون وآثارها على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال استخدام التحليل المالي، بالاعتماد على بعض النسب المالية التي توضح انعكاسات الديون

الخارجية على موازين المدفوعات، الصادرات، معدل ادخار، متوسط دخل الفرد، الاستثمارو التضخم في عينة الدراسة.

4- استنباط بعض الحلول الشرعية من خلال تقييد راس المال الهارب الى جانب بعض العقود الشرعية ، والتوظيف في اموال الاغنياء.

الدراسات السابقة

أهم الدراسات السابقة :

1- دراسة على عبد الغني مهرة وهي رسالة دكتوراه بعنوان الديون الخارجية وآثارها على عملية التنمية مع ايلاء أهمية خاصة للديون الخارجية المستحقة على سوريا (1996) وقد تناول الباحث نشأة وتطور القروض الخارجية للدول العربية وأهم المبادرات والحلول المقترحة الوضعية من قبل الدائن والمدين.

لم تتعرض الدراسة للحلول من وجهة نظر إسلامية ولم تبين حكم هذه الديون الربوية ولم يكن لجميع الدول الإسلامية حظ في هذه الدراسة، كما اقتصرت الدراسة على آثار هذه الديون على التنمية فقط دون أهم المؤشرات الكلية مثل موازين المدفوعات، الادخار التضخم وغيرها ولم تتجاوز الدراسة عام (1994) في بياناتها.

2- دراسة عمر تركي صالح سمارة بعنوان ادارة المديونية الخارجية حالة الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

وتناولت الدراسة تقيم إدارة المديونية الخارجية في الأردن للفترة (1989-1997) من خلال تحليل حجم وتركيبة هذه المديونية وبينت الدراسة أن ارتفاع أعباء المديونية الخارجية أدى إلى تزايد عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وقد اقتصرت الدراسة على حالة الأردن،

ولم تتطرق لبقية دول العالم الإسلامي، ولم تطرح الحلول والبدائل الشرعية لحل أزمة الديون الخارجية وقد تناول الباحث دراسته لغاية عام (1997) فقط.

3- دراسة مسعود محيطلة وهي رسالة ماجستير بعنوان الدين والمديونيـــة فـــي الرأسمالية وانعكاسها على البلدان النامية. وقد تناول الباحث كيفية معالجـــة أفكار ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي والماركسي من خلال تحليل مختلف الآراء التي قدمت لظاهرة الديون الخارجية في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية والمتعلقة بديون الحرب العالمية الثانية التي تحملتها ألمانيا، ولا بد الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة قدمت عام (1990) ونحن الآن في عـــام (2007)، اي أن هذه الدراسة لم تتناول تطور نشأة الديون الخارجية للفترة الراهنة، ولم توضح آثارها على المؤشرات الاقتصادية ولم تتعرض للحلول والبدائل الشرعية.

4- دراسة محمد فريد بن شيخ حاج أحمد رسالة دكتوراه بعنوان مديونية الدولـــة ومعالجة الإسلام لها- دراسة مقارنة.

وقد ركز الباحث على التأصيل لقضية المديونية وشرح مفهومها وأنواع الديون وأسباب ثبوتها في الذمة ووسائل توثيقها، وقد خص الباحث دولة ماليزيا فقط في الجانب التحليلي دون بقية الدول العربية والإسلامية.

5- دراسة خضير حسن خضير بعنوان أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والافريقية.

وقد تناول الباحث تطور حجم الدين وهيكله في الدول العربية المقترضة خلال الفترة (1980-1997)، كما تناول الملامح الأساسية لعملية أعادة جدولة الديون الخارجية وإجراءات إعادة الجدولة وشروطها.

6- دراسة أحمد شكري صيام – رسالة ماجستير بعنوان صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية. جامعة اليرموك.

تناول الباحث عرض نظري ولمحة عن الصندوق وماهيته وأهم وظائفه، كما تناول نشأة ظاهرة المديونية تاريخياً وقد خص الأردن بدراسة لأثر المديونية على سياسات التصحيح وقد قدمت الدراسة عام (1995).

7- دراسة بن القاسم سفيان- رسالة ماجستير بعنوان تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية (مع تركيز على حالة الجزائر (1987-1994م).

تناول الباحث مشكلة المديونية الخارجية من الناحية النظرية وقد خص الجزائر في هذه الدراسة، حيث تناول سياسات وبرامج التصحيح الهيكلي في الجزائر واقتصرت الدراسة على الفترة (1987-1994).

8- دراسة محمد علي صالح سميران- رسالة ماجستير بعنوان الديون الخارجية بين الإسلام والنظم الوضعية جامعة اليرموك. وتناول الباحث موقف الإسلام من نظام الاقتراض بفائدة وآثار الديون على الاقتصاد الوطني وقد قدمت هذه الرسالة عام (1991) وخص الأردن ولم يتعرض الباحث لبقية دول العالم العربي والإسلامي.

9- دراسة سعود عبد العزيز يوسف، رسالة ماجستير بعنوان مشكلة الديون الخارجية للأقطار العربية (1983).

وتناول الباحث تطور الديون الخارجية وأسباب نشوء مشكلة الديون للأقطار العربية وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على مشكلة الديون الخارجية ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة قدمت قبل (22) عاماً.

10- دراسة رياض المومني، بحث بعنوان **المديونية الخارجية الأردنية أسبابها ونتائجها الاقتصادية**، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 7، العلوم الإدارية، عدد 2، الرياض، 1995م.

وقد تناول الباحث تطور حجم مديونية الأردن واهم آثارها علي الاقتصاد الاردني، ولم تتطرق الدراسة للبدائل والحلول الشرعية لمشكلة المديونية الخارجية.

11- دراسة محمد سعيد النابلسي، بحث بعنوان **المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن**، من (الاقتصاد الأردني المشكلات والأفاق) تحرير د.منير حمارنه، مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان.

ولقد تناول الباحث مديونية الأردن في مرحلة الثمانينات، كما تناول بالدراسة سياسة واحدة من سياسات صندوق النقد الدولي وهي سياسة التصحيح الاقتصادي واثرها على الاقتصاد الأردني، ولم تتطرق الدراسة لبقية سياسات الدول الدائنة وقدمت الدراسة في فترة سابقة، ولم تتعرض للحلول الشرعية لازمة المديونية الخارجية في الاردن.

12- دراسة تيسير الصمادي، **دور السياسة النقدية في تفعيل عملية التصحيح الاقتصادي في الأردن**، مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن، تحرير أثيل عبد الجبار الجومرد، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية. 1999م

لقد تناولت الدراسة دور السياسة النقدية في تفعيل عملية التصحيح الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة الأردنية، ولم توضح الدراسة اثر المديونية على الاقتصاد الاردني، ولم تطرح بدائل شرعية لحل ازمة مديونية الأردن الخارجية.

13- دراسة منار الرشواني، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الإمارات للدراسات.(2003)

تناولت الدراسة سياسات التكيف الهيكلي واثرها على الاستقرار السياسي في الاردن، واظهرت الدراسة ان لهذه السياسات اثرا سلبيا على الاستقرار السياسي في الاردن، ولم تتعرض الدراسة لأثر الديون الخارجية على أهم المؤشرات الاقتصادية في الأردن، ولم تتناول حلولا لازمة ديون الأردن الخارجية.

14- دراسة محمد بدارنه، التبعية الاقتصادية وآثارها على دول العالم الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة. (2000م).جامعة اليرموك، الأردن.

تناولت الدراسة مجموعة من دول العالم الاسلامي في الدراسة وليس جميع الدول، وتعرضت للديون الخارجية كاحد مظاهر التبعية الاقتصادية، ولم توضح الدراسة أثر هذه الديون على اقتصادات دول العالم الإسلامي، ولم تطرح حلولا لحل ازمة مديونية العالم الإسلامي الخارجية.

15- دراسة محمد أبو حمور، بحث بعنوان السياسة المالية و التصحيح الاقتصادي في الأردن، مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن، تحرير اثيل عبد الجبار الجومرد، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية. (1999)

تناولت الدراسة دور السياسة المالية في الأردن والتصحيح الاقتصادي في حل مشكلات الأردن الاقتصادية، ولم توضح الدراسة اثر الديون الخارجية على اقتصاد الأردن ، ولم توضح علاقة المديونية بسياسات التصحيح الاقتصادي.

الجديد في هذه الدراسة

1- لا يوجد حسب اطلاع الباحثة دراسة تناولت تطور حجم مديونية دول العالم الإسلامي كافة -بل البعض تناول مديونية الدول العربية-، للفترة (1990-2004) والأكثر خص دولة دون الدول الأخرى.

2- لم تتناول أي دراسة أثر المديونية الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية لعينة الدراسة (الأردن) من خلال: التحليل المالي لأثر الديون على المؤشرات الكلية، (تضخم، ميزان مدفوعاتها الصادرات، احتياطات، ادخار، النتائج القومي) وغيرها من المؤشرات؛ للفترة (1990-2004).

3- الجديد أيضاً يتمثل في البدائل و الحلول المقترحة لاسترجاع الرساميل الهاربة كحل عملي للمشكلة قيد الدراسة من خلال توضيح دور السياسة الشرعية في هذا المجال.

4- طرح امكانية فرض ضرائب في اموال الاغنياء ، الى جانب بعض العقود الشرعية التي ستوفر للدولة مزيدا من الايرادات.

الفصل الأول

مشكلة المديونية الخارجية للدول الإسلامية (واقع المشكلة واتجاهاتها)

تمهيد:

تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي وبشكل متسارع في الثمانينات من هذا القرن وأخذت بالزيادة حتى وقتنا الحاضر. وتمثل الديون كارثة أصابت البشرية وأصبحت تشكل نسبا عالية من إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة لتراجع وضع معظم المؤشرات الخاصة بالديون الخارجية، إلى جانب شروط الاقتراض التي تفرضها المؤسسات الدولية المقرضة ، وللوقوف على تفاصيل ما سبق جاء هذا الفصل متضمناً المباحث التالية:

المبحث الأول: أسباب الديون الخارجية في العالم الإسلامي.

المبحث الثاني: تطور حجم المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي واهم مؤشراتها.

المبحث الثالث: أثر الديون الخارجية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول العالم الإسلامي.

المبحث الأول

أسباب الديون الخارجية

تمهيد:

مما لاشك فيه أن ظاهرة الدين ظاهرة قديمة قدم المجتمعات [1] ، فقد عرفها المجتمع العبودي، وفيه درج استخدام الأشخاص كضمان لإبرام عقد الإقراض، والتي كانت كثيراً ما تسفر عن سقوط هؤلاء الأشخاص في مصيدة العبودية مدى الحياة، كما عرف المجتمع الإقطاعي كذلك ظاهرة الدين، واستخدمها بعض الملوك والأمراء في تمويل ما كانوا يقومون به من حروب وغزوات تارة وفي تقديم المساعدات والمنتجات لفئات اجتماعية معينة تارة أخرى، كما استخدموها في تمويل مشاريع عمومية.

ولقد طورت الرأسمالية العالمية نظام الائتمان الدولي في العقد السابع من القرن العشرين لتوفير السيولة الكافية لمواجهة متطلبات حركة التجارة الدولية وذلك بانتقال الفائض من دول الوفرة المالية إلى دول العجز المالي خاصة بعد تدوير الفوائض المالية النفطية إلى المراكز النقدية الدولية[2]، وبعد أن كان العالم يعيش خلال فترة الخمسينات والستينات ندرة العملات الأجنبية، أصبح يعيش في العقد السابع إفراطاً في السيولة الدولية. لاسيما بعد اجتذاب البنوك التجارية للفوائض النفطية بعد خروجها من حالة الاحتراس المالي إلى إمداد البلاد المتخلفة ذات العجز المالي بالقروض وبأسعار فائدة عالية، طمعاً في تحقيق أرباح طائلة. ولقد لاقت هذه

---

(1) مسعود محيطلة، الدين والمديونية في الرأسمالية وانعكاساتها على البلدان النامية، رسالة ماجستير، غير منشورة ،الجامعة الأردنية، 1991، ص10.

(2) Herbert G. Gruble: the International Monetary System third edition Penguin Modern sEconomic Texts. 1977.p:97.

البنوك تأييد الحكومات الرأسمالية الصناعية نظراً للدور الذي كانت تلعبه هذه القروض في تنشيط حركة التصدير والإنتاج والعمالة والاستثمار.

وبذلك فقد حاولت دول العالم الثالث_بما فيها دول العال الإسلامي_ مواجهة عجزها المالي بالإفراط في الإستدانه اعتقاداً منها من الممكن التغلب على المشكلات والاستمرار على طريق التنمية وارتفاع مستوى الاستهلاك من خلال الموارد المقترضة دون حدوث أي مشكلات على المدى الطويل، و بقيت الدول تفرط بالإستدانه اعتقاداً منها أنه في ظل التضخم العالمي فإن ذلك سيحقق لها أرباحاً رأسماليه، لأنها تقترض بدولارات مرتفعة القيمة نسبياً بينما تسدد ديونها مستقبلاً بدولارات منخفضة القيمة، كما أنها توهمت أن اقتراضها سيكون مفيداً طالما أن سعر الفائدة الحقيقي الذي تقترض به سالباً، حتى جاءت فترة الثمانينات والتي وضعت حداً لهذه الأوهام، فوجدت الدول نفسها قد وقعت في فخ الإستدانه والقروض الدولية. وخاصة الدول التي تأثرت بأزمة الكساد وبالفوضى الحاصلة آنذاك في التجارة الدولية فقد انزلقت في فخ الاستدانة كمخرج لأزماتها الاقتصادية وتمويل عجزها المالي وبذلك تحول عدد كبير منها إلى دول ذات مديونية خارجية أغلب ديونها في الحقيقة هي أموال عربية موظفة في الخارج عن طريق وسيط ثالث[1] وهو البنوك التجارية أو الهيئات الدولية المالية.

لنتساءل إذن، لماذا هذه الاستدانة المفرطة، وكيف تراكمت هذه الديون؟

هناك تفسيرات عديدة لشرح هذه الوضعية، يمكن حصرها في أسباب خارجية، وأخرى داخلية، تعود إلى خلل في السياسات الداخلية، مع تسليمنا بأن مشاكل المديونية تختلف من بلد مدين لآخر، لكنه اختلاف تحتفظ فيه بطابعها العام المشترك، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الدراسة الدقيقة لهذه العوامل يتطلب التعامل مع حالة البلد المعني، التي مهما كانت تتشابه إلى

---

(1) زكي، رمزي ، الديون التنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، دار المستقبل العربي 1985م.

حد ما مع حالات أخرى، فإنها تعتبر حالة نوعية، وهذا ما سوف أحاول القيام به عند التعرض لحالة الأردن، لكن يمكن مبدئياً تحديد بعض العناصر التي يمكن أن تعالج عند القيام بمقارنة اقتصادية ـ سياسية، لمشكلة الاستدانة الخارجية، وهي عبارة عن تشابك عضوي لعوامل داخلية وخارجية[1]. وبالنظر إلى العوامل الخارجية فإنها تقوم أساساً على دراسة دور العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة وأشكال تطورها في نشوء وتغذية المشكلة، ويمكن أن نلاحظ مبدئيا أن المحيط الدولي متشابه بالنسبة لكل الدول المدينة، عدا بعض الاختلافات الراجعة إلى تباين في العناصر الجيوسياسية والتاريخية والاقتصادية التي تحكم علاقات الارتباط والتبعية التي تخضع لها هذه الدول، أما بالنسبة للعوامل الداخلية فإنها تقوم على أساس نموذج التنمية ومنهج التسيير القائمين في البلد المعني، ومهما تشابهت النماذج التنموية في البلدان المدينة، فإن كل نموذج منها نوعي تاريخيا واقتصاديا وسياسيا[2].

ومع كل هذه الصعوبات يمكن أن احصر، على العموم، بعض العناصر التي تحكم المقاربة الاقتصادية ـ السياسية، والتي يمكن أن نلتقي بها كلما حاولنا تفسير الأسباب والمتغيرات التي تحكم مشكلة الاستدانة الخارجية فيما يلي:

المطلب الأول: نقص المدخرات في العالم الإسلامي.

إن تحديد المجتمع، في ظل سياسته التنموية، لمعدل نمو مستهدف يتطلب بالمقابل تحديد معدل استثمار معين لتحقيقه، وإذا كانت الموارد الداخلية المتاحة (الادخار) قاصرة عن تمويل

---

(1) حتى لا نقع في الجدل الشكلي حول أولوية العوامل الداخلية أو العوامل الخارجية، يكفي أن نقول أن هذه العوامل تتميز بالتغذية المتبادلة فيما بينها.

(2) سنتعرض فيما بعد لحالة الأردن.

الاستثمارات، فإن موارد الاقتصاد القومي تكون عاجزة عن تحقيق السياسة التنموية المنشودة، وبذلك يكون المجتمع أمام احد الخيارات التالية:

1-إما القبول بمعدل نمو أقل من المعدل المرغوب فيه في حدود ما تقتضيه الموارد الداخلية المتوفرة.

2- أو تعبئة الفائض الاقتصادي الجامد في الفروع الاقتصادية المختلفة وتجنيد ما تستحوذ عليه الطبقات المكتنزة لرفع معدل الادخار المحلي.

3-أو اللجوء إلى وسائل التمويل الخارجي من مساعدات وقروض خارجية واستثمارات أجنبية، بما يستلزمه هذا من أعباء ومتطلبات.

وقد اعتبر احد الباحثين الاحتمال الثالث هو الأكثر وروداً، خاصة فيما يسمى دول العجز، وهو الاعتماد على التمويل الخارجي كحل للتناقض القائم في فجوة الموارد المحلية، وهذا ما يضمن، حسب أنصار هذا الحل، رفع معدل الاستثمار إلى المستوى المرغوب، دون ضغط شديد على الاستهلاك المحلي[1].وعليه انتهجت معظم الدول النامية طريق القروض الخارجية.

إن الفرض الذي يكرس فكرة إمكانية تحقيق التنمية عن طريق القوى الخارجية خاطئ، إذ إن هناك هدفاً استراتيجيا لابد أن تحرص عليه كل الطرق التنموية هو ضرورة الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي وتحقيق نسبة معتبرة من الاستقلالية الاقتصادية والاعتماد على الموارد المحلية،وليس الخارجية. لأن الإفراط في عملية اللجوء إلى التمويل الخارجي وعدم التحكم في عملية الاقتراض أدى إلى خلق الديون الخارجية لنفسها بوتائر كبيرة وسريعة امتصت من خلالها في الأجلين المتوسط والطويل، وهما اجلا النمو والتنمية، كل مجهود لتجنيد الموارد الداخلية،

---

(1) زكي، رمزي، الديون التنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، دار المستقبل العربي 1985م. ص141.

وأدت إلى مشاكل حادة في السيولة وهذا ما سوف أوضحه عند دراسة اثر الديون الخارجية على اقتصاديات العالم الإسلامي.

المطلب الثاني: أزمة عجز في ميزان المدفوعات: [1].

هذه معضلة أخرى من المعضلات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات العالم الإسلامي والتي لم تستطيع الاختبارات الاقتصادية مواجهتها، إنها في حقيقة الأمر حلقة دائرية خبيثة، فأزمة النمو تنتج حالة من الركود مصحوبة بموجة تضخمية حادة، ينعكس التضخم بدوره في تردي شروط التبادل التجاري مع الخارج وهذا يزيد عجز ميزان المدفوعات ويدفع إلى مزيد من الاستدانة الخارجية، ويزيد التضخم الذي يؤدي إلى الركود، ومن ثم إلى هبوط معدلات النمو وهكذا.وإن استمرار عجز موازين المدفوعات إنما يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في اقتصاديات تلك البلدان التي تعتمد على تصدير المواد الأولية أساساً واستيراد المواد الاستهلاكية الأساسية والسلع والآلات الرأسمالية الوسيطة للإنتاج،وهذا الخلل لا بد أن يؤدي إلى تراكم التدهور لشروط التبادل التجاري مع الخارج نتيجة ميل أسعار المواد الأولية للانخفاض والارتفاع المستمر في أسعار الواردات الاستهلاكية والصناعية. [2]

وهذا هو جوهر قضية التنمية المطروحة على البلدان المختلفة بإلحاح بصورة عامة. لقد وقعت أغلبيتها الساحقة في فخ التنمية ذات ألتوجه نحو الخارج، بمعنى تحويل هياكل الإنتاج المحلي نحو التصدير وتوجيهها كلياً لاحتياجات الأسواق الخارجية بهدف الحصول على مزيد

---

(1) ميزان المدفوعات "هو عبارة عن السجل الأساسي الذي يتم فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية" التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطنين وحكومات ومؤسسات أجنبية" لفترة زمنيه ــ عادة سنة واحدة.

(2) نامق، صلاح الدين، التحديات التي تواجه خطط التنمية في العالم الثالث،1986، د. م، ص 87.

من العملات الأجنبية لتحسين ميزان المدفوعات. ولكن نظراً لتخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول وقلة الموارد التقليدية لتمويل الإنفاق العام في هذه البلدان أدى إلى الإسراع بالتنمية وتغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق التمويل الخارجي(1).

كما أن ميزان المدفوعات يشكل أداة مهمة وأساسية في تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد من خلال مجموعة الموازين التي يحتويها (الميزان التجاري وميزان الخدمات وميزان رأس المال) والتي بمساعدتها تضمن الدولة موازنة تخطيط تجارتها الخارجية من الناحيتين السلعية والجغرافية(2).

ويقصد بالعجز في ميزان المدفوعات هو أن ما تصدره الدولة من سلع وخدمات ورؤوس أموال قصيرة وطويلة الأجل اقل ما تستورده الدولة من العالم الخارجي خلال سنة واحدة، وبتعبير آخر أن فرق الرصيد السلبي في ميزان مدفوعات البلد يشكل السبب الأساسي لعملية الاقتراض التي تلجأ إليها البلدان النامية. (3)

المطلب الثالث:ظاهرة تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:

إن تحديدنا لمفهوم هروب رأس المال يجعلنا نطرح بعض التعاريف التي قدمت من طرف الدراسات السابقة،وهناك تعريف واسع لهروب رأس المال حيث يعرف على أنه القيمة الإجمالية لمجموعالتدفقات النقدية من الاقتصاد الوطني للخارج سواء استثمارات على شراء الموجودات المالية الأجنبية كالودائع في البنوك، أو السندات أو أذونات خزينة أو غيرها، أو

---

(1) بلوناس،عبدالله، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجزائر، 1996.ص40

(2) كلونة، أمين رشيد، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980، ص165- 166.

(3) كلونة، أمين رشيد، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص175.

موجودات حقيقية كالعقارات، أو حتى على شكل استثمار مباشر في الخارج من طرف المواطنين. [1] وهناك البعض الذين يعتبرون أن هروب الكفاءات المدربة الجيدة شكل من أشكال هروب رأس المال البشري. ونشير كذلك إلى أن هجرة العقول والعمالة والكفاءات المدربة هي ذات أثر مضاعف إذا إنه إضافة إلى الأثر المباشر المترتب على استثمار صافي مدخراتهم في الخارج هناك الأثر غير المباشر المترتب على إضعاف قدرات البلد الإدارية والفنية والخدمية لتحقيق جدوى الاستثمارات وقدرتها على تسديد ديونها الخارجية[2].

وفي الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول العربية والإسلامية، وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج وتم إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة ورجال الأعمال القريبين منهم، وأدت هذه الظاهرة إلى تراكم الديون وفشل التنمية. [3].

وهناك عدد كبير من دول العالم الثالث_ومن بينها دول العالم الإسلامي_ تفاقمت أزمة ديونها الخارجية في السنوات الأخيرة، في الوقت الذي ارتفعت فيه بشكل ملحوظ احتياطات رعاياها في الخارج، في شكل هروب لرؤوس الأموال والاستثمارات[4].

---

(1) حداد أديب: "سر قوة الدينار الأردني" – البنك المركزي الأردني- دائرة الأبحاث والدراسات- عمان- 1987- الأردن. ص98.

(3) صيام، أحمد زكريا، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، دراسة حالة للمملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجزائر، 1996،ص98.

(3) بلوناس، عبد الله،ازمة الديون الخالرجية في الدول النامية وخيار اعادة الجدولة،مرجع سابق، 49.

(4) بلوناس، عبد الله، المرجع السابق، ص50.

في الواقع، ظاهرة هروب رؤوس الأموال لها أثران سلبيان، أولاً من حيث إضعافها للقدرة على الاستثمار الداخلي، انطلاقاً من رؤوس الأموال الوطنية، وثانياً من حيث إجبارها للدول النامية على دعوة رأس المال الأجنبي لتعويض رؤوس الأموال الوطنية الهاربة.وعلى هذا الأساس فالمؤسسات الدائنة تسترجع جزءاً هاماً من قروضها التي تعود إليها في شكل احتياطات، ومن الصعب عليها مواصلة إقراض هذه الدول التي تفتقرإلى ثقة مواطنيها في اقتصاداتها.ولعل دوافع هجرة رؤوس الأموال معروفة وأبرزها: مخاطر التأميم، احتمالات المصادرة دون تعويض مناسب، تراجع أسعار صرف العملة المحلية، القيود المفروضة على القطاع المالي، تفاقم العجز المالي للدولة، انخفاض أسعار الفائدة المحلية، إضافة إلى جاذبية الاستثمارات الخارجية[1].وقد أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في كثير من الدول النامية، إلى ازدياد مخاوف المواطنين على ثرواتهم وممتلكاتهم.

وكما نعلم يفترض أن يتم الاقتراض لغايات استخدامه ليضيف إلى المدخرات المالية، إلا أننا نجد نسبة كبيرة من الاقتراض الخارجي تقابلها تدفقات في رأس المال إلى الخارج[2].

إن الأسباب التي تشجع على هروب رأس المال تتمثل في فقدان الثقة في السياسة المالية التي تعتمدها الحكومة في إدارة الاقتصاد، وفقدان الثقة في النظام النقدي الوطني، وكذلك توقع عائد أعلى على الأموال المستثمرة في الخارج وبمخاطر أقل مما لو استثمرت بالداخل إضافة للخوف من تخفيض سعر صرف العملة الوطنية والتضخم الذي يخلق الشعور بعدم الرضا وبعدم الطمأنينة.

---

(1) خربوش، حسني، دراسة حول توطين رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي، ص14– 20.

(2) خربوش، حسني، المرجع السابق، ص25_26.

وأخيراً اعتقد أن الحد من هذه الظاهرة يتمثل في قدرة الحكومة على توفير الاستقرار السياسي، وتهيئة المناخ الاقتصادي الملائم والمشجع على الاستثمار في ظل ظروف أقل مخاطرة، لذلك يجب التخلص من العجز في الموازنات، وأن تعكس أسعار الصرف القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، كما أنه يجب تطوير أدوات استثمارية وطنية من شأنها إعادة الثقة إلى المستثمر المحلي ،وذلك عن طريق إظهار اهتمام القائمين على إدارة العجلة الاقتصادية بمجمل المسار الاقتصادي وعلى رأس هذا المسار الاهتمام بالمحافظة على مدخرات المواطنين وحمايتها من التراجع نتيجة التضخم المالي.

المطلب الرابع: استعمالات القرض

تعني إدارة المديونية واستعمالاتها، تعريف العلاقة بين ثلاث متغيرات: الدخول المحصل عليها من الصادرات، خدمات المديونية، الديون الجديدة، ومن ثم فعلى كل دولة مدينة، أن تقوم بتثبيت مستوى أعلى للمديونية، ويكون معدل الزيادة في هذا المستوى معتمدا على القدرة على الاقتراض. والسبيل الوحيد إلى ذلك، هو توجيه المبلغ المقترض لتمويل أنشطة لها معدل مردودية كاف لضمان خدمات المديونية [1]. وتطرح المديونية الخارجية مشاكل حساسة على مسؤولي الدول النامية،حيث إنه يجب الوصول إلى ضبط المستحقات الواجبة التسديد وتقدير المستوى الذي يمكن من خلاله تجديدها دون صعوبة.

إن الإخلال بهذه القواعد في استخدام القروض سواء في نشاطات عقيمة الإنتاج والربحية، مثل النفقات الإدارية أو النشاطات غير الناجعة، أو لا تسمح باسترداد العملة الصعبة،

---

(1) عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص56

ففي هذه الحالة، فإن القروض الخارجية ليس لها أثر على المدى الطويل سوى انها رهن مسبق لجزء من الإيرادات الخارجية المستقبلية للبلد المدين[1].

إن أغلب دول العالم الإسلامي تقع في ذات الخطأ، فاستخدام القروض بطرق سليمة في هذه الدول شيء نادر الوقوع، فالرجوع مثلاً، إلى قروض المصادر الخاصة أكثر منه للقروض العمومية، والرجوع للقروض القصيرة المدى أكثر منه للقروض الطويلة المدى، والرجوع إلى القروض غير التنازلية أكثر منه للقروض التنازلية.

وهذا ما حصل فعلا لدول العالم الإسلامي حيث عجزت عن تسديد ما عليها من قروض ولجات إلى جدولة ديونها. وفي هذا المجال لابد من التمييز بين ما يسمى بالقروض الخارجية المنتجة والقروض الخارجية غير المنتجة. أما النوع الأول فهو الذي يستخدم في شراء أو إقامة وسائل الإنتاج وينجم عنها توسع في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني للبلد المدين، وهذا النوع هو الذي يمكن أن يسهم في خلق الفائض بالميزان التجاري، عن طريق ما يدره من العملات الصعبة الأجنبية – طبعا إذا تجاوزت صادراته الواردات الناجمة عنه – والموارد الإضافية الضرورية لخدمة أعبائه. أما النوع الثاني فهي قروض تستخدم لتمويل شراء السلع الاستهلاكية والمعدات العسكرية، وهي قروض لا تسهم في خلق فائض تجاري وتعتبر عبئا على ميزان المدفوعات[2].

فإذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية، وبين توظيفها في الدول العربية سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار

---

(2) هني،احمد،العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1986، ص28.

(2) زكي، رمزي، مرجع سابق.

المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية، وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، فقد أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراتها. أما الدول العربية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة، هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدى إلى تعريضها إلى آثار الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد والتناقضات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية.وفيما يلي بعض الحقائق الاقتصادية التي توضح حجم التبادل التجاري العالمي [1]

1- أن نسبة صادرات دول العالم الإسلامي بالنسبة للعالم كانت منخفضة جداً بالمقارنة مع نسبة صادرات الدول الصناعية والدول النامية، حيث بلغت في دول العالم الإسلامي (6.9%، 8%، 7.8%، 7.5%) للسنوات (1999، 2000، 2001، 2002) على التوالي بينما كانت في الدول النامية ولنفس السنوات وعلى التوالي (33.6%، 36.7%، 36.2%، 37.3%)، في حين حظيت الدول الصناعية بنصيب الأسد حيث كانت النسبة ولنفس السنوات وعلى التوالي (66.4، 63.3، 63.7، 62.7).

2- كما نلاحظ ارتفاع نسبة صادرات الدول الصناعية لدول العالم الإسلامي حيث بلغت (73.2%، 71.8%، 71.8%، 71.3%) للسنوات (1999، 2000، 2001، 2002) على التوالي، في حين كانت نسبة صادرات دول العالم الإسلامي اقل وقد سجلت (54.7%، 55.1%، 53.8%، 51.9%) لنفس الفترة وعلى التوالي. مما يؤكد أن صادرات دول العالم الإسلامي كمواد أولية رخيصة الثمن يعاد تصنيعها في الدول الصناعية ثم تعود لتكون مستوردات لدول العالم الإسلامي بأسعار مرتفعة.

---

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم (1) التقرير السنوي للبنك الاسلامي للتنمية،2003، ص 232.

المطلب الخامس: اختيار نماذج تنموية غير فعالة:

من بين الأسباب الداخلية لأزمة المديونية تلك العوامل المرتبطة باختيار نماذج تنموية أدت بالنسبة لأغلب الدول إلى تفاقم وضعيتها، في بداية السبعينات استعملت الأموال المقترضة لتمويل الاستثمار الإنتاجي على الرغم من ضعف ربحية المشاريع أو انعدامها(استثمارات لا تولد تدفقات تكفي لسداد خدمة الدين)، وكان ذلك راجع لعدم استعمال مفهوم الربحية لأن معظم المشاريع الممولة كانت تابعة للقطاع العام بالإضافة إلى تحويل استعمال التمويلات الخارجية مع بداية سنة (1980) إلى تمويل الاستهلاك، مما شجع على رفع مستوى الاستهلاك المحلي، فأصبحت هذه الدول تعيش فوق طاقتها نتيجة زيادة الامتصاص الداخلي[1].

ولم تتطور صادرات الدول النامية بطريقة مناسبة مع زيادة الاختصاص من اجل إعادة توازناتها الخارجية،ومما زاد من حدتها تطبيق معدلات صرف غير حقيقية أدت إلى كبح الصادرات وتشجيع الواردات الشيء الذي شجع هروب رؤوس الأموال.

إن اعتماد الدول المدينة لنماذج تنموية لا تفك قيود التبعية للخارج بتكريسها لحلقة الاستيراد المطرد المتزايدة عبر الزمن: استيراد السلع الاستهلاكية، استيراد السلع الإنتاجية، استيراد الأموال، مما يجعل الطريق التنموي المعتمد غير مرتبطاً بتأسيس كيان اقتصادي قادر على تجاوز حالة العجز التي تعيشها البلاد[2].

وهذا لا يعني البتة الحديث عن الاكتفاء الذاتي أو نماذج النمو المغلقة، إنما نقصد الطريق التنموي الذي يقوم على إرساء قاعدة إنتاجية ملائمة ومستقلة ومتحكم فيها، واعتماد علاقات

---

(1) بوالودنين، عبد الحميد ،، تسيير أزمة مديونية الدول النامية ــ حالة الجزائر ــ رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 1996، ، ص 55.

(2) بن بلقاسم، مرجع سابق، ص40.

تجارية تقوم على المصالح المشتركة بديلاً عن علاقات الهيمنة والتبعية. ولم تعمل النماذج التنموية التي اتبعت في دول العالم الإسلامي _عدا بعض النتائج المحدودة التي تم تحقيقها في بعض البلدان_ إلا على تهديم غير متوازن وغير تدريجي للبنية الاقتصادية التقليدية، وزيادة في القروض الخارجية بالإضافة للعجز المزمن في موازين مدفوعات هذه الدول.

وبالرجوع إلى الوضع التنموي في دول العالم الإسلامي نلاحظ انه يختلف، بالطبع في تفاصيله من حالة إلى أخرى، وإن كان القاسم المشترك هو أن أغلب هذه النماذج لم تضع استراتيجيات واضحة تنطلق من دراسة الواقع الاقتصادي للبلد المعني وتحديد أهداف تتلاءم مع عملية حصر الإمكانيات المتوفرة. والملاحظ أنه حتى وإن أثرت هذه الاستراتيجيات التنموية على دوال الاستهلاك ومستويات المعيشة إيجابياً فإنها حققت ذلك عن طريق استيراد نموذج استهلاكي لا يتلاءم مع الواقع الاقتصادي لهذه البلدان، مع ما لحق من جراء ذلك من تصدير اختلاف اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة.

إن طريقة تنظيم الاقتصادالمستوحاة من النماذج التنموية السابقة، مستجلبة من الخارج وغريبة عن النظام الاقتصادي والاجتماعي، وعن منظومة القيم السائدة، والتي لم ينجم عنها إلا اختلالات كبيرة، كالاختلال بين الإنتاج والاستهلاك، أي تطوير نموذج استهلاكي جماهيري مقابل عدم مرونة البنى الإنتاجية المحلية، ونجم عن هذا أيضاً اختلال ارتجاعي آخر بين تطور الصادرات والواردات يظهر من خلال التزايد المريع للعجز في الميزان التجاري، فضلاً عن اختلالات أخرى على مستوى التكاليف والتكنولوجيا.

وبعد هذا العرض لأهم أسباب المديونية الخارجية لا بد من الإشارة إلى سبب غير مباشر كان له دور كبير في تفاقم أزمة المديونية الخارجية من خلال زيادة تكاليف هذه المديونية(خدمة الدين) وذلك من خلال المطلب الآتي:

المطلب السادس: اعتماد سعر الفائدة كأداة من أدوات النظام الاقتصادي:

اتجه بعض الاقتصاديين إلى توجيه اللوم وعزو ضعف اقتصاديات الدول النامية إلى اعتمادها الفائدة_ الربوية_ كأداة للسياسة النقدية وكمحرك وثمن لرأس المال النقدي؛ حيث إن وجود سعر الفائدة كنظام وأداة داخل النظام الاقتصادي تستخدمها المؤسسات المالية بهدف توظيف أموالها- أدى إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والتي بدورها أضعفت اقتصادات العالم، واقتصادات العالم الإسلامي على وجه الخصوص؛ الأمر الذي استتبع عجوزات متراكمة في الميزانيات؛ مما أدى إلى عدم القدرة على سداد أقساط خدمة الدين العام؛ ومن ثم إعادة جدولة الديون مرات حيث تفاقمت أزمة المديونية، وإلى أرقام فلكية تؤشر حجم الدين العام كما سيأتي لاحقا.

وهنا يظهر الأثر المباشر لسعر الفائدة على زيادة حجم الدين العام، من خلال أسعار الفائدة المعومة في أسواق النقد العالمي. وهذا الأثر المباشر ليس موضعاً للمناقشة عند هذه الجزئية، لكن الأثر غير المباشر هو موضع المناقشة، والفقرات التالية توضح ذلك.

الفرع الأول:نقل عبء سعر الفائدة إلى الأسعار[1].

ولتوضيح المقصود بنقل عبء سعر الفائدة إلى الأثمان والأسعار، تنطلق الدراسة من تبسيط وتجريد، حيث يستطيع المقترض نقل عبء سعر الفائدة الذي تفرضه عليه الفائدة من ضمن التكاليف الكلية في أي عملية إنتاج تعتمد على تمويل ربوي، وعليه فإن المنتج سيقوم بترحيل هذه التكاليف إلى سعر وحدة المنتج؛ وعندها سوف يتحمل المستهلك عبء سعر الفائدة،

---

(1) احمد،فيصل محمد فكري ، في دراسته "سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية دراسة مقارنة"ط 1993م، بدون معلومات عن بلد النشر مطابع الطريجي التجارية – شارع خبرت، ص 15.

وأسلوب القياس على نقل العبء الضريبي يفيد هنا في تجريد وتوضيح القضية محل المناقشة؛ حيث الطبيعة المتقاربة لكل من عبء الاقتراض وعبء الضريبة فكلاهما مبلغ نقدي لا يدخل في التكلفة الحقيقية للنشاط، يتحمله شخص خارج العلاقة الإنتاجية.

وعلى فرض أن المقترض سيقوم بتوجيه القرض لنشاط إنتاجي، وبعد بدء النشاط سيبدأ في سداد قيمة سعر فائدة القرض وعندها فمن المتوقع انه بمجرد بدء المقترض في سداد عبء سعر الفائدة ستقل الكمية المنتجة؛ وذلك للأسباب التالية:

1- إذا نجح المنتج في نقل عبء سعر الفائدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع السعر وبالتالي خروج طائفة من المشترين؛ مما يستتبع أن تقل الكمية المنتجة بما يتوافق مع الطلب الجديد مما يعني في المحصلة ضعف وتراجع في القدرة الإنتاجية على المستوى الكلي، مما يضعف القدرة على الوفاء بالالتزامات تجاه مستحقات أقساط الدين العام.

2- في حال عدم نجاح المنتج في تحميل المستهلك عبء الفائدة من خلال رفع سعر وحدة المنتج؛ فإن ذلك سيعني زيادة التكلفة، ومع ثبات رأس المال العامل في النشاط الإنتاجي، فإن نفس الحجم من رأس المال سوف ينتج كمية اقل من المنتج عند ارتفاع التكلفة.

3- إذا نجح المقترض في نقل العبء عن طريق تخفيض أو تجميد الأجور، فإن ذلك سيؤدي إلى خروج عدد من العمال بعد سياسة التخفيض، مما سيؤثر على الكمية المنتجة وتجعلها أقل. [1].

---

(1) احمد،فيصل محمد فكري ، في دراسته "سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية دراسة مقارنة"، المرجع السابق، ص 23.

وبالتالي يظهر الأثر السلبي للفائدة الربوية كونها تمثل عبئاً على الاستثمار، وتكلفة إضافية يرحلها المنتج إلى المستهلك؛ الأمر الذي يتسبب في تراجع الكمية المنتجة وضعف في الأداء الاقتصادي وهذا بدوره يسهم في إضعاف قدرة الدول النامية والإسلامية على وجه الخصوص على القدرة بوفاء استحقاقاتها تجاه المديونية العامة .

الفرع الثاني: سعر الفائدة كأداة في النظام الاقتصادي وسوء تخصيص الموارد:

يرى شومبيتر بأنّ الفائدة هي ريع محول ينتزعه الممول من المبتكر لقاء تمكينه من تنفيذ ابتكاره، والفائدة تميل إلى المساواة مع الصفر، وعند ذاك، وحين لا يعود أمام (أرباب المال) ما ينبغي عليهم عمله ستختفي البرجوازية[1].وبذلك فإن المرابي يرتكب جريمة اقتصادية مركبة؛ وذلك أنه يكنز النقد، ثم يأبى أن يرد النقد إلى محيط التداول إلا مقابل أتاوة، هي الفائدة الربوية؛ فهو مبتز للمجتمع والإسلام لا يقرّ بحق المعاوضة على منفعة النقد التي هي ليست موضوعاً للتملك الفردي؛ لذلك حرم الإسلام الفائدة الربوية كونها معيقة للاستثمار وتعمل على عرقلته كما بين (كينز) و(سير روي هارود) حيث رآها الأخير جزية على تصنيع الابتكارات يدفعها المبتكر إلى المرابي.

إن غياب الفرصة العقدية لتوظيف رأس المال النقدي يلزم بضرورة البحث عن فرصة بديلة حقيقية من خلال النشاط الاقتصادي الحقيقي، ثم إنّ غياب الدخول الطفيلية للمرابين يوفر على الناشطين ثمرة أتعابهم من جهة ويؤمن إدارة النشاط بما يتوائم ومصالح المجتمع، ولا يخفى

---

(1) Schumpeter, J.A. Capitalism and Democracy, London. George Allen and Umwin ltd. 1976. PP. 131-132.

معاناة السياسات الاقتصادية في النظم الربوية من تناشز مصالح المشاركين في النشاط الاقتصادي، ومن ثم في سلوكهم الاستثماري[1].

ومن هنا فإن الفائدة على رأس المال النقدي تسيء إلى مسألة تخصيص الموارد حيث يقوم الانفصال بين من يملك الموارد ومن يوظفها، وهذا الفصل له آثار سلبية؛ وذلك يجعل الملكية تشتق دخلها بأمان وتنحي بكامل المخاطرة على المنظم، وهو أمر يسيء إلى تخصيص مورد رأس المال النقدي؛ حيث تصبح ظروف النشاط الاقتصادي للمجتمع رهينة بمزاج ثلة من المُنظمين لمجرد أن تسود بينهم توقعات متشائمة، وموطن القصور في نظام الفائدة كآلية لتخصيص رأس المال النقدي، أن مالك رأس المال يرضى بتوظيف مورده في أي استخدام كان؛ لمجرد أن يعود عليه بالمكافأة التي تحددها السوق، لكن هذه المكافأة التي يدفعها المنظمون لمورد رأس المال النقدي (الفائدة) لا تعني عوائد متساوية للمورد في كافة استخداماته (شرط الكفاءة التخصيصية) لأنّ سوق النقد (الجهاز المصرفي) تصادر القوامة من أيدي أصحاب المورد مقابل (سعر الفائدة السوقي)، إلا أنها لا تجهز حافزاً إلى توجيهها إلى حيث يعظم إسهامها في الناتج الاجتماعي، وفي ذلك ضياع فرصة تعظيم الانتفاع بمورد رأس المال بسبب القبول بسعر الفائدة العقدي. ولو كان مالك المورد غير موظف لمورده عقدياً لبحث عن فرصة التوظيف الأربح، ولا تسق سعيه في تعظيم ربحه مع سعي المجتمع في تعظيم رفاهيته. وبذلك يتضح أن سعر الفائدة العقدي لا يؤدي إلى الكفاءة، بل العكس؛ إذ يسهم في تكريس بقاء رأس المال في أي استخدام كان طالما دفع بدله العقدي (سعر الفائدة). [2].

---

(1) السبهاني، عبد الجبار: الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دولة الإمارات العربية المتحدة، حكومة دبي، ص 422 .

(2) السبهاني: الأسعار وتخصيص الموارد، مرجع سابق،ص 451.

كان لا بد من بعض الإسهاب في الآثار السيئة لاستخدام الفائدة الربوية وذلك من اجل إثبات فشل سياسة سعر الفائدة في حل مشكلة الديون الخارجية، إلى جانب الآثار الاقتصادية التي سببتها هذه القروض للدول التي اعتمدت عليها، وعليه كان لا بد من إيجاد حلول أخرى كفيلة بحل مشكلات العالم الاقتصادية.

المبحث الثاني

تطور حجم المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي وأهم مؤشراتها

تمهيد:

يتناول هذا المبحث تطور حجم مديونية دول العالم الإسلامي، والتي اعتمدت بها السلاسل المقطعية ضمن الفترة الواقعة بين (1990-2004) في المطلب الأول، في حين يتناول المطلب الثاني أهم مؤشرات المديونية الخارجية والمعتمدة من مؤسسات التمويل الدولية وهي:

1-نسبة الدين الخارجي/ الناتج القومي الإجمالي.

2-نسبة الدين الخارجي/ صادرات السلع والخدمات.

3-تطور حجم خدمة الدين.

4-نسبة خدمة الدين/ صادرات السلع والخدمات.

5-نسبة خدمة الدين/ الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: مفهوم المديونية الخارجية وتطور حجمها في دول العالم الإسلامي

الفرع الأول: مفهوم المديونية الخارجية

يمكن تعريف القرض الخارجي بأنه اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية، مع الالتزام بإعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترات زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض.[1] ويعرف

(1) زكي،رمزي، أزمة الديون الخارجية،رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1978م، ص 66.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير القروض الخارجية بالموارد (الحقيقية أو المالية) التي يمكن الحصول عليها من غير المقيمين والقابلة للتسديد بعملات أجنبية أو سلع وخدمات[1].

قد حددت مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة (1988) المديونية والديون الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة، في أي فترة من الزمن، للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس. وهذا التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلب نظام مرن لتدوين وإدارة الديون، ويتطلب المعرفة الكاملة لكافة الالتزامات المالية الخارجية للدولة، والتي تشمل ديون الحكومة، وديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة أو غير المضمونة من طرف الحكومة، وتشمل كذلك العمليات المالية الأخرى للأعوان الاقتصاديون مثل الاستثمار المباشر[2].

إن دراسة الجداول الإحصائية التالية ستبرز- ولا شك- حجم هذه الديون وأثرها على الدول الإسلامية.

الفرع الثاني: تطور حجم مديونية دول العالم الإسلامي

للوقوف على تطور حجم المديونية الخارجية وخدمتها في العالم الإسلامي للفترة (1993-2002) أنظر الجدول رقم (1). [3].

(1) world bank, world extearnal debt, December, 1981, p.111.

(2) إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية، 2004، ص5.

(3) انظر الملحق الإحصائي رقم (2) التقارير السنوية للبنك الاسلامي للتنمية 1993-2002 ، ص233._234.

جدول رقم (1)

تطور حجم الدين الخارجي وخدمته لدول العالم الإسلامي   مليون دولار

للفترة من عام 1993-2002

السنة	1993	1995	1997	2000	2002
حجم مديونية دول العالم الاسلامي	427823	495726	251051	566488	617076
حجم خدمة مديونية دول العالم الاسلامي	2996،1402	575.،1472	927،1588	95،1738	2976.،1950
متوسط خدمة مديونية دول العالم الاسلامي	49104	30589	651459	69558	81941

Source: world bank, world debt tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

وبدراسة الجدول رقم (1) نلاحظ أن حجم الديون الخارجية على دول العالم الإسلامي قد تزايدت من حوال (427823) مليون دولار عام (1993) و(495726) مليون دولار عام 1995بزيادة قدرها(67903) مليون دولار، بينما انخفضت هذه الزيادة إلى (14725) مليون دولار، حيث بلغ حجم ديون دول العالم الإسلام عام (1997) حوالي (510251) مليون دولار، ونلاحظ زيادة نسبة الارتفاع في حجم الدين حيث بلغ عام (2000) (566488) مليون دولار،

أن وصل حجم ديون العالم الإسلامي (766170) مليون دولار عام (2002م) واستمر بالارتفاع حتى وصل (88398) مليون دولار عام (2004). [1]

ويبين الجدول السابق ارتفاع حجم ما تدفعه دول العالم الإسلامي من خدمة الدين (الفوائد+الأقساط)، مما يزيد من عبء المديونية على كاهل اقتصاديات هذه الدول ويقلل من وارداتها. حيث أن معظم دخول صادراتها تذهب لسداد خدمة الدين فلا تتمكن من الحفاظ على ما تنتجه من عملة صعبة جراء صادراتها لتقوم بالاستيراد،أن ارتفاع خدمة الدين العام يرجع إلى أن أعباء الديون الخارجية لدول العالم الإسلامي ارتفعت بنسب تفوق الزيادة في القيمة الإجمالية لصادراتها.

كما يلاحظ ارتفاع أعباء خدمة الديون وبالمتوسط لجميع دول العالم الإسلامي، حيث ارتفعت هذه الأعباء من 49104 مليون دولارعام 1993 الى 81941 مليون دولار عام 2002،

وهذه الزيادة كانت نتيجة حتمية للزيادة الواضحة في تطور حجم أعباء ديون دول العالم الإسلامي ، والتي ارتفعت بشكل متزايد لكامل الفترة محل الدراسة،حيث بلغت 1402,963 مليون دولار عام 1993 واستمر بالارتفاع إلى ان وصلت 1950,976 مليون دولار عام 2002.

---

(1) تقرير البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 2005، ص34.

المطلب الثاني: أهم مؤشرات المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي.

هناك العديد من المؤشرات لقياس اثر الديون الخارجية على اقتصاديات الدول وقد اعتبر الاقتصادي Dhonte بأن حصيلة الصادرات السلعية والخدمية الأساس الطبيعي الذي يجب أن تقارن به التطورات في حجم المديونية، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مجموعات[1].

الفرع الأول: مؤشرات القدرة على الوفاء بالدفع

يقاس هذا المؤشر بقسمة الرصيد القائم للدين External Debt Stock (EDS) على الناتج القومي الإجمالي Gross National Product(GNP) أو الرصيد القائم على الصادرات السلعية والخدمية (XGS)Exports Of Goods and Services.

أولاً: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي[2]

توضح نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عبء المديونية الخارجية في الدول الإسلامية المقترضة، وتشير إلى قدرة اقتصادياتها على تحمل أعباء هذا الدين ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك، وحسب المؤسسات المالية والدولية هناك عدة معايير يمكن على أساسها قياس درجة ثقل المديونية لبلد ما وتعتبر نسبة الدين/ الناتج المحلي الإجمالي (50%) [3].معتدلة فإذا تجاوزت ذلك اعتبرت الدول في وضع خطير.ويبين الجدول رقم(2) هذه النسبة.

---

(1) donogh c. mcdonald, ((debt capacity and developing country borrowing: A survey of the literature)), document of international monetary fund, august 1982, p.10.

(2) انظر الملحق الاحصائي رقم(3) ص235_238.

(3) انظر الجدول رقم (2) ص 37.

ثانيا: نسبة الدين الخارجي/الصادرات

مؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد من سلع وخدمات، يمكن اعتباره مؤشر استدامة، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة، ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين[1].ويوضح الجدول رقم (2) هذه النسبة.

ثالثا: مؤشر نسبة خدمة الدين /إجمالي صادرات من السلع والخدمات

يوضح مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات ما يستهلكه سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي من التدفقات المالية بالعملة الصعبة في الدول الاسلامية المقترضة، والتي تحصل عليها من حصيلة ما تصدره من سلع وخدمات، وبذلك يمكن أن تقف خدمة الدين عقبة أمام الحفاظ على التدفقات التي تلجأ إليها الدول مع وسائل أخرى في وقت الأزمات.

ويعتبر مؤشر استدامة لأنه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية، وكذلك مدى خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات[2]. ومن الجدير بالملاحظة أن خطورة المديونية تتزايد بارتفاع هذه النسبة على اعتبار أن الصادرات هي مصدر الإيرادي الذي تواجه به الدول خدمة مديونيتها، ولهذا أن مخاطر إعادة جدولة الديون ترتفع بصورة كبيرة لدى الدول التي تتجاوز فيها نسبة الديون إلى مجمل الصادرات (200%) ونسبة خدمة الدين إلى أكثر من (50%).ويوضح الجدول رقم(2) نسبة خدمة الدين /إجمالي صادرات من السلع والخدمات.

---

(1) إدارة الديون الخارجية- سلسلة دورية يصدرها البنك الدولي2004،راجع: www.worldbank.net

(2) إدارة الديون الخارجية- سلسلة دورية يصدرها البنك الدولي2004،راجع: www.worldbank.net.

رابعا: نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي يوضحها جدول رقم (2)

جدول رقم (2)

مؤشرات المديونية الخارجية في دول العالم الإسلامي

للفترة من عام 1993-2002 %

السنة	1993	1995	1997	2000	2002
متوسط نسبة الديون الخارجية/الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم الإسلامي	81.8	95.6	85.1	98.8	88.1
نسبة الدين الخارجي/الصادرات	380	396.2	326.3	317.6	213.7
نسبة خدمة الدين /إجمالي صادرات السلع والخدمات	19.2	17.4	14.6	14.3	13.7
نسبة خدمة الدين/الناتج المحلي	27.4	20.6	16.9	3.3	3.1

Source: world bank, world debt tables 1993 - 2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

وبدراسة الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي وبالمتوسط لمجموع دول العالم الإسلامي، حيث بلغت بالمتوسط لمجموع دول العالم الإسلامي المدينة (81.8%) عام (1993) وواصلت في الارتفاع الى ان وصلت (95.6%) عام (1995)، بينما تراجعت هذه النسبة بمقدار (10,5%) عام (1997) ولكنها بقيت في درجة المديونية الخطرة، ومن ثم عادت في الارتفاع عام (2000) حيث بلغت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (98.8%) وهي أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة ومن ثم تراجعت إلى (88.1%) عام (2002).

كما يلاحظ ارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات بشكل كبير وكانت أعلى من النسبة التي حددتها المؤسسات المالية، حيث سجلت (380)%عام993 قبل أن ترتفع إلى(396)عام 1995،مما يعكس انخفاض القدرة على خدمة عبء المديونية الخارجية وزيادة المقتطع من

الصادرات السلعية والخدمية للوفاء بتلك الأعباء، وبقيت النسبة أكبر مما حددته المؤسسات المالية وهي ما تعادل (275%) حتى عام (2000) حيث بلغت النسبة (317.6%) في حين انخفضت هذه النسبة (213.5%) عام (2002).

وبدراسة الجدول رقم (2) نلاحظ انخفاض تدريجياً في نسبة خدمة الديون الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات للدول الإسلامية كافة، وسجلت أعلى نسبة لها عام(1993) حيث بلغت (19.2%) ثم انخفضت بمقدار (1.8) عام (1995) واستمرت بالانخفاض إلى أن وصلت (14.6%) عام (1997)، واستمرت بالانخفاض إلى أن وصلت (13.7%) عام (2002)،ويمكن عزو سبب انخفاض هذه النسبة إلى عمليات الجدولة التي عقدتها معظم دول العالم الإسلامي،والتي لا تعني أكثر من تأجيل الأعباء مع زيادة مصاحبة لهذا التأجيل، وكأنها حبوب مخدرة مع تفاقم للمرض ،ومثل ذلك يمكن القول عن نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي .

ويوضح الجدول رقم (3) معايير تصنيف نسب الديون الخارجية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

جدول رقم (3)

معايير تصنيف نسب الديون الخارجية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي

الترتيب المعيار	مثقل بالديون	متوسط	غير مثقل بالديون
الدين/الناتج المحلي الاجمالي	اكبر من 50%	بين 30% و 50%	اقل من 30%
الدين/موارد الصادرات	اكبر من 275%	بين 165% و 275%	اقل من 165%
خدمة الدين/موارد الصادرات	اكبر من 30%	بين 18% و 30%	اقل من 18%
الفوائد/موارد الصادرات	اكبر من 20%	بين 12% و 20%	اقل من 12%

Source: world bank, world debt tables 1990

المبحث الثالث

اثر الديون الخارجية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول العالم الإسلامي

تمهيد

عندما سارت الدول العربية والإسلامية في طريق الاستدانة كانت تسعى لتنمية اقتصادية فاعلة، بحيث تتحسن معظم المؤشرات الاقتصادية لدولها، وبعد مرور سنوات طويلة في هذا الاتجاه كان لابد من دراسة اثر هذه الديون على أهم المؤشرات الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، وجاء هذا المبحث ليوضح هذا الأثر من خلال ثلاث مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: أثر الديون الخارجية على الاستثمار والاستهلاك.

المطلب الثاني: أثر الديون الخارجية على التجارة الخارجية (الاستيراد و التصدير).

المطلب الثالث: أثر الديون الخارجية على موازين المدفوعات.

المطلب الأول: أثر الديون الخارجية على الاستثمار والاستهلاك.

إن مبررات التمويل الخارجي تكمن في عدم كفاية المدخرات المحلية المتاحة لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية. لذلك إن الهدف الأساسي من الاقتراض الخارجي هو تمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلبها عملية التنمية في البلدان النامية. ولكن التجربة أثبتت أن معظم البلدان النامية وبخاصة تلك المثقلة بالديون، انخفضت فيها نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي بدلاً من أن ترتفع، فقد تبين انه حتى وإن استخدم الاقتراض الخارجي في تمويل الاستثمارات الإنتاجية، فإن ذلك لا يشكل ضماناً لعدم ظهور مصاعب خدمة الدين، وذلك لأن قدرة المشاريع الاستثمارية على سداد أعباء الديون الخارجية تتوقف على عدد من العوامل:

فقد يكون المشروع الاستثماري إنتاجياً غير انه ليس سليماً من الناحية الاقتصادية، فيعجز عن تحقيق معدل العائد الضروري والكافي لسداد أعباء الديون المترتبة عليه.

وحتى إن افترضنا أن المشروع الاستثماري يدر ربحاً وعائداً معقولاً، فقد لا يكون كل من نوع التمويل وشروطه ملائماً، وذلك لأن تزايد الاعتماد على الاقتراض من البنوك التجارية على شكل قروض قصيرة الأجل وبأسعار فائدة متغيرة يحمل المشاريع الإنتاجية تكاليف باهظة تؤثر في ربحية هذه المشاريع.

ويمكن للقروض الخارجية أن تؤثر على الاستثمار من خلال مسارين:

"الدين المعلق" و"تقييد الائتمان"، ويحدث الدين المعلق حين تعجز البلدان عن خدمة دينها بالكامل، وهكذا تتحدد المدفوعات الفعلية بعملية مفاوضات بين البلد المدين ودائنيه.

وفي هذه الظروف، يرتبط مقدار مدفوعات الدين عادة بأداء البلد المدين الاقتصادي لا بالشروط التعاقدية للدين، وإذا تحسن أداء المدين الاقتصادي في هذه الحالة فإن جزءاً من المكاسب ستمتصه زيادة مدفوعات الدين، أي أن جزءاً على الأقل من عائد أي استثمار قد يستحق للدائنين (في شكل مدفوعات خدمة دين اكبر) لا للبلد ذاته.ومن ثم، فإن الدين الماضي المتراكم سيكون بمثابة "ضريبة" أجنبية على الإنتاج الحالي والمقبل، مما يضعف الحافز على الاستثمار ويشجع هروب رؤوس الأموال، حتى إذا توفر التمويل[2].

ويبين الجدول رقم (4) نسبة الإستثمار والإستهلاك الى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان العالم الإسلامي.

---

[1] بوروننزتم، اديواردو، آثار الدين الخارجي على الاستثمار، التمويل والتنمية، 1989م، ص17.

جدول رقم (4) [1]

نسبة الاستثمار والإستهلاك/ الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم الإسلامي %

السنة	1993	1995	1997	2000	2002
نسبة الاستثمار/ للناتج المحلي الإجمالي	21.1	21.08	21	20.1	23
نسبة الاستهلاك/الناتج المحلي الإجمالي	84.6	83.7	78.4	78.4	78.8

Source: world bank, world debt tables 1993-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

وبدراسة الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم الإسلامي منخفضة في المتوسط لجميع الفترة محل الدراسة حيث بلغت نحو 19.2.

وقد تراوحت بين (21- 23%) خلال الفترة الواقعة بين(1993-2002) وهذه نسبة لا تؤشر على وضع اقتصادي مبشر، وخاصة إذا ما قورنت بنسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الإسلامي.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة الاستهلاك /الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الإسلامي فقد بلغت في المتوسط ولكامل فترة الدراسة نحو 81%.

فقد تعود معظم المستهلكين في العالم الإسلامي على نمط استهلاكي يقدم المنتج الغربي على غيره من المنتجات الاستهلاكية دون الالتفات إلى ما يمكن أن ينتج عن آثار تحديد منتجات البلاد الإسلامية عن أولويات استهلاكية.

إن تهميش منتجات البلاد الإسلامية على كثرتها وتنوعها يقلل من الطلب على السلع المصنعة في البلاد الإسلامية، الأمر الذي يقلل من فرص الاستفادة من تخفيض أسعار تلك

---

(1) انظر الملحق الإحصائي رقم(4) ص239_240.

المنتجات المسوقة لعدد محدود مما لا يتيح لها مجالا للتنافس في الأسواق. إن عدم إكتراث المستهلك في البلاد الإسلامية للبضائع المصنعة" إسلامياً" أي في بلد مسلم يرفع من مستويات البطالة في الدول المصنعة، ويحرم الأمة من استثمار مواردها على أكمل وجه.

يسهل بعد هذا فهم واقع الفقر الذي تعيشه أكثر من ثلثي البلاد الإسلامية، وكذلك المجاعات المنتشرة في العالم الإسلامي والتي يكثر المسلمون من التباكي عليها، ورغم إدمان المستهلك المسلم على السلع الغربية على حساب البضائع المصنعة إسلامياً، ويتظاهر المستهلك المسلم بأنه لا حول ولا قوة له، ولعل موقف المستهلك المسلم مع المنتج الغربي تمثله آية" استخف قومه فأطاعوه" فآله الإعلام الغربي وأدوات تسويقه الناجحة أقنعت المستهلك في البلاد الإسلامية أنه مفر منه ولا بديل يمكن أن يحل محل المنتجات الغربية، ولكن الواقع يثبت أن الأمة فيها من المنتجات ما يمكن أن يغطي معظم احتياجات الأمة الاستهلاكية.

وتعود أسباب النزعة الاستهلاكية في الدول النامية، إلى انتشار الثقافة الاستهلاكية بين الأفراد والجماعات. إن توفر الأموال في بعض المجتمعات، أدى إلى تكدس أسواقها بالبضائع الكمالية، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة الإسراف.... وساعد كذلك تطور وسائل الدعاية والإعلان التي غزت العقول، وروجت السلع، بحيث أصبح من السهل أن يتقبل المستهلك في السوق المحلي منتجات الأسواق العالمية ومن إضرار الإسراف أنه يؤدي إلى الفقر، وهو السبب في الأزمات الاقتصادية، وتراكم الديون، وإهدار الثروات، وإضعاف الحياة الاقتصادية[1].

---

[1] سعيد مرطان، مجلة الدعوة، الرياض، العدد 1249، 27 ذو الحجة. 1410هـ- 19 يوليو 1990. ص21-22. وسيشار إليه فيما بعد: سعيد مرطان، مجلة الدعوة (الافتتاحية).

المطلب الثاني:اثر الديون الخارجية على التجارة الخارجية

باعتبار أن قطاع التجارة الخارجية، بما يمثله من علاقات سلعية (تصدير واستيراد)، ومن علاقات نقدية (أسعار صرف وتحركات رؤوس الأموال الأجنبية)، يمثل دوما في حالة البلدان المتخلفة القطاع المتلقي الصدمات، خاصة على المدى المتوسط أو الطويل، والسبب في ذلك يعود إلى ما ينتاب صادرات البلد (التي عادة ما تكون من المواد الأولية) من تقلبات متنوعة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وما يرافق ذلك من تقلبات في قدرة البلد الذاتية على الاستيراد، والمكانة للمكون الاستيرادي في برامج الاستهلاك والإنتاج والتشغيل والاستثمار مرتفع، نظراً لجمود بنيات الإنتاج، واعتماده على الخارج إلى درجة كبيرة[2].

وتمس الآثار السلبية للمديونية التجارة الخارجية، من جانبي الاستيراد والتصدير، بحيث تتجه الاستيرادات من السلع الرأسمالية نحو الانخفاض فيما تتجه الصادرات من المواد الخام والرخيصة الثمن نحو الزيادة.

الفرع الأول: اثر الديون على المستوردات

تفتقر دول العالم الثالث إلى العديد من التجهيزات والآلات تبعاً للتطور والتقدم التكنولوجي الهائل، ونظراً لكون عملية التنمية في أي دولة يستلزم تنفيذها الكثير من المواد غير الموجودة لدى الدولة المدنية، إضافة لاحتياج البلد لبعض المواد الغذائية الأساسية التي لا تنتجها بنفسها وبالتالي تضطر لاستيرادها من الخارج نظراً لعدم إنتاجها محلياً أو عدم كفاية الطلب المحلي على سلعة ما، فإنما يشكل نمطاً استهلاكياً معيناً، وعدم قدرة الاقتصاد المحلي على توفير

---

(2) صيام، زكي أحمد، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996، ص20.

التمويل اللازم لعملية الاستيراد فهذا سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو وبالتالي عدم الوصول إلى مستوى التنمية المطلوبة.

أولا: معدل نمو المستوردات

اتجاه المستوردات نحو الانخفاض، نتيجة صعوبات خدمة المديونية، حيث تضطر البلدان النامية إلى ضغط وارداتها من السلع والخدمات، وخصوصا السلع الرأسمالية (تكنولوجيا)، ويوضح الجدول رقم (5) معدل نمو مستوردات دول العالم الإسلامي.

جدول رقم (5) [2].

مؤشرات اثر المديونية الخارجية في دول العالم الإسلامي على التجارة الخارجية

السنة	1993	1995	1997	2000	2002
معدل نمو المستوردات%	3.2	17.7	-0.4	9.2	7.9
حجم خدمة الدين/إجمالي مستوردات دول العالم الإسلامي%	26.2	23.5	22.1	24.3	20.9
حجم صادرات دول العالم الإسلامي مليون دولار	264.756	336.472	399.293	482.214	476.423
حجم مستوردات دول العالم الإسلامي مليون دولار	274.084	348.765	373.685	379.496	400.285
معدل نمو صادرات دول العالم الإسلامي%	22.8	23.1	2.6	31.6	12.2
صادرات الوقود والطاقة/ اجمالي صادرات دول العالم الإسلامي من الوقود والطاقة%	41	40.7	43	55.1	53.7
نسبة الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي%	25.1	26.1	26.5	33.5	33

Source: world bank, world debt tables 1993-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

(2) انظر الملحق الإحصائي رقم (5) ص 241_246.

وبدراسة الجدول السابق نلاحظ أن معدل نمو المستوردات بلغ 3.4 عام 1993، قبل أن ترتفع إلى 17.7 عام 1995، وثم نلاحظ أن معدل نمو الواردات انخفض إلى معدل سالب 0.04 عام 1997 وارتفع إلى 9.2 وعاود في الانخفاض إلى 7.9 عام 2002.

ثانيا: مدفوعات خدمة الدين إلى المستوردات

يمكن قياس أثر الديون الخارجية على قدرة الدول على الاستيراد من خلال معرفة نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى المستوردات والتي يوضحها الجدول رقم (5).

نلاحظ أن اعتماد دول العالم الإسلامي على القروض الخارجية من أجل تمويل المستوردات والمتمثل بنسبة خدمة الدين إلى إجمالي الواردات السلعية وقد تراوحت بين 22.6- 20.9% خلال الفترة محل الدراسة (1993- 2002م)، وسجلت في المتوسط 23.5%. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى أنه لو لم تكن هناك أعباء للمديونية الخارجية لكانت الواردات السلعية تزايدت بمقدار هذه النسب، وعلى فرض أن تلك الموارد ستوجه إلى الاستيراد سواء من السلع الاستهلاكية الضرورية أو الوسطية والرأسمالي، وإن قدرة الاقتصاد القومي على الاستيراد، هي متغير هام تعتمد عليه مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، ونظراً لارتباط هذه المستويات بالاستيراد فإن تعرض هذه القدرة إلى الضعف ينتج عنها نتائج سيئة للاقتصاد القومي، خصوصاً إذا كان الميل المتوسط للاستيراد كبيراً ويضم هيكل الواردات سلعا لا يمكن الاستغناء عنها، والمقصود بالقدرة الذاتية على الاستيراد هو مدى كفاية الموارد المتاحة من النقد الأجنبي الذي تحصل عليه الدولة من مصادرها الوطنية بعد استبعاد مدفوعات خدمة القروض والتحويلات الخارجية الأخرى.

المفروض أن تتحدد القدرة على الاستيراد بمدى مقدرة الدول على التصدير،ولكن التصدير في الوقت الحالي مرتبط بالأسواق الخارجية للدول الرأسمالية التي تعتبر المستورد الرئيسي لصادرات هذه الدول ،مما يجعل قدرة الاستيراد وقدرة النمو الاقتصادي يمثلان عوامل خارجية لأنهما خارج سيطرة الدول الإسلامية ، وهذا ما سوف نؤكده من خلال الآتي.

ثالثا: حجم صادرات وواردات دول العالم الإسلامي

وبدراسة الجدول رقم (5) نلاحظ أن حجم حصيلة الصادرات كان يغطي في اغلب السنوات حجم مستلزمات الواردات،من النقد الأجنبي ومع ذلك نلاحظ زيادة حجم مديونية العالم الإسلامي والتي لا تذهب لتمويل المستوردات مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة الاستثمار/الناتج القومي الإجمالي كانت منخفضة لدول العالم الإسلامي وبلغت في المتوسط نحو 19.2فاين تذهب هذه القروض؟!.

ان استخدام القروض في دول العالم الاسلامي يتم بطريقة غير فعالة ، بالاضافة لوجود الكثير من الفساد الاداري في المؤسسات العامة مما يعني مزيد من الهدر والضياع للقروض الخارجية.

الفرع الثاني: اثر الديون على الصادرات

تلجأ الدولة المدينة إلى الزيادة من صادراتها لأجل تعويض آثار انخفاض القدرة علـــى التمويل وخدمة ديونها، كما أن برامج التصحيح الهيكلي التي تطبقها معظم البلـــدان المدينـــة ، تشترط ضرورة اعتماد سياسية زيادة الصادرات بهدف العودة إلى خدمة الـــديون باســـتمرار، ودون تأخير، وتغطية الاستيراد الضروري من السلع التجهيزية والغذائية غير أن القدرة علـــى

التصدير لم تعد المحدد الوحيد أو الرئيسي في الأجل الطويل لمدى القدرة على الاستيراد، إذ أصبح عبء الديون الخارجية المتزايد عنصراً شديد الوطأة في تأثيره على تلك القدرة

من جهة أخرى، نشير إلى أن تشجيع الصادرات لأجل الحصول على العملة الصعبة لتلبية حاجيات الاستيراد وخدمة الديون، لها أثران سلبيان بالغين، كثيراً ما تتغاضى عنهما البلدان المدينة تحت ضغط الأمر الواقع.

أولهما، أن البلدان المدينة عندما تكون في وضعية تضطر معها إلى توجيه جزء كبير من إنتاجها الوطني إلى الأسواق الخارجية، تقع من جهة أخرى في مشكلة الندرة في السوق المحلي، والتي تزداد بشكل كبير إذا مال الإنتاج الوطني نحو الانخفاض، وكذا الاستيراد، وثانياً، أن الدول المدينة، وبحكم ضعف موقفها التفاوضي على أسعار بيع منتجاتها، فإنه تجد نفسها مجبرة على تصدير منتوجاتها بأسعار مفروضة من طرف الدول الصناعية المستوردة لها، وهو ما يقلل من أرباح الدول المدينة النامية، خاصة إذا كانت أسعار المواد المصدرة تميل نحو الانخفاض، في حين أسعار المواد المستوردة تميل نحو الارتفاع، وهو الغالب، مما تتدهور معه معدلات التبادل وتنخفض إيرادات الصادرات من العملة الصعبة. [1].

ويجب الإشارة هنا إلى أن خدمة الديون الخارجية عامل من العوامل التي تحدد طاقة الدول على الاستيراد، وخدمة الديون الخارجية أصبحت تستنزف حجماً كبيراً من حصيلة الصادرات، مما أدى إلى إضعاف القدرة الاستيرادية، بسبب ستنزافها للعملة الصعبة، وهذا يدل على أن الاقتراض وما يتبعه من خدمة الديون هو استنزاف للعملة الصعبة والنقد الأجنبي المتوفر لدى الدولة المدينة، ولذلك فهو يؤثر سلبياً على الطاقة الاستيرادية للبلد المدين.

---

[1] زكي، رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م ص144.

أولاً: معدل نمو الصادرات.

وقد ذكرت أن معدل نمو الواردات منخفض حيث بلغ بالمتوسط ولكامل فترة الدراسة (1993_2002) 8.5% بينما كان معدل نمو الصادرات ولنفس الفترة 23%.

ولا بد من الإشارة إلى علاقة تخفيض العملة الوطنية بتفاقم أعباء المديونية الخارجية، حيث إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بمعنى أن تصبح قيمة الوحدة النقدية من العملة الوطنية مساوية لعدد اقل من وحدات النقد الأجنبي هي من اشد الأمور خطورة في برامج التثبيت الاقتصادي أو الاستقرار الاقتصادي التي تعقدها البلدان بالديون مع صندوق النقد الدولي، وهي إحدى الشروط التي يمليها الصندوق على الدول طالبة الدين مع إعادة جدولة. ولا يخلو ايا من هذه البرامج التي وضعها أو عقدها الصندوق مع الدول النامية من شرط تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية. فشرط طلب تخفيض العملات الوطنية أمام العملات الأجنبية شرط لا يمكن ان يتساهل فيه الصندوق. ومن المعلوم أن أوامر صندوق النقد الدولي على الدول النامية ومنها دور العالم الإسلامي نافذة المفعول دون أدنى نقاش أو جدل.

إن هذا التخفيض يعتبر حجر الزاوية في برامج الاستقرار الاقتصادي أو التثبيت الاقتصادي وكما يسميه خبراء الصندوق، لما يقدم من مصالح تعود إلى الدول الاستعمارية وتنعكس آثارها السياسية والخطيرة على الدول المتورطة في مديونتها الخارجية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن سياسة هذا الصندوق تفرض هذا التخفيض على أساس أن هذه السياسة تحقق زيـــادة الصادرات من هذه الدول التابعة وتقليل الواردات من الدول الاستعمارية.

ماذا يعني تخفيض قيمة العملة الوطنية؟ يعني ما يلي:

- تصبح قيمة الوحدة النقدية من العملة الوطنية مساوية لعدد أقل من وحدات النقد الأجنبي.

- تنخفض أسعار السلع الوطنية القابلة للتصدير (مقومة بالنقد الأجنبي) فتصبح رخيصة بالنسبة إلى الأجانب، فيزداد طلبهم عليها خاصة إذا كان الطلب مرناً.
- يؤدي إلى زيادة دخول منتجي السلع المصدرة (مقومة بالنقد المحلي) مما يحفزهم على زيادة الإنتاج، فتزيد بذلك صادرات البلد.
- يصبح ثمن العملات الأجنبية مقومة بالنقد المحلي مرتفعاً، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المستوردة (مقومة بالأسعار المحلية) فينخفض الطلب المحلي عليها خاصة إذا كان الطلب مرناً عليها، وبهذه الآلية نجد أن الصادرات تزيد والواردات تقل وهذا ما تريده المؤسسات الدولية وتقف وراءه ويستند خبراء الصندوق في سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية على أساس أنها تؤدي إلى زيادة الصادرات وإنقاص الواردات وعلى النمو الذي يؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات(1).

وتتلقى الدول الرأسمالية صادرات هذه الدول بأسعار متدنية، لقاء استيراد الدول النامية احتياجاتها من مواد غذائية ومواد مصنعة بأسعار باهظة الثمن، وفي كلتا الحالتين التصدير والاستيراد إنما يتم تحت سيطرة الدول الرأسمالية، مما يزيد العجز في ميزان مدفوعات الدول المختلفة، فتلجأ مضطرة إلى القروض الخارجية المشروطة بالفوائد الربوية العالية، لتأمين استيراد لسلع الاستهلاكية لها بأسعار مرتفعة أيضاً، وهكذا تبقى هذه الدول رهينة متتابعة من الفقر والجهل والتبعية(2).

---

(1) زكي، رمزي، الاقتصاد العربي نحو الحصار، مرجع سابق، ص148-187.

(2) القدومي،معين ، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية ص150-161. أنطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية د م، مكتبة دار الثقافة، 1993.

ثانياً: الوقود والطاقة/صادرات دول العالم الإسلامي.

لقد كانت العلاقات بين الدول النامية والدول الصناعية في بداية القرن التاسع عشر، علاقة مبادلة سلعية، حيث كانت الدول النامية تصدر المواد الخام الأولية، مقابل المنتجات الصناعية الاستهلاكية من الدول الصناعية الرأسمالية، ولم يحدث عجز في ميزان مدفوعات الدول النامية، بسبب وجود وفرة الذهب لديها، ثم إن صادراتها كانت تغطي معظم الواردات إن لم تكن جميعها[1].

ولكن سياسات الدول الصناعية لم تكن في معزل عما يدور فلم يرق لها ذلك، فأرادت أن توقف عجلة النماء الاقتصادي للدول النامية، وذلك من خلال آليات تتحكم في إدارتها وتطبيقها، فأول ما بدأت بتنفيذه؛ هو العمل على تحطيم الإنتاج للدول النامية، وذلك بفرض عمل معين، وهو تخصيص هذه الدول بتصدير سلعة أو سلعتين، مثل تخصص دول الخليج بتصدير سلعة النفط الخام ودون تصنيعه، والحديد في موريتانيا، والقهوة في البرازيل، والقطن في مصر، والفوسفات في المغرب[2]. وقد احتل الوقود قائمة صادرات دول العالم الإسلامي والتي يوضحها الجدول رقم (5) .

---

(1) العسل، إبراهيم، التنمية في الإسلام. مفاهيم ومناهج وتطبيقات، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1996، ص187.

(2) القدومي،معين، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، مرجع سابق، ص148.

فقد استغلت الدول الصناعية، وفرة الثروات الطبيعية في الدول النامية، ورخص الأيدي العاملة فيها، وانخفاض أسعار الأراضي، وجعل هذه الدول أسواقا استهلاكية لمنتجات الدول الغربية. ثم سيطرة الدول الغربية ومقدرتها على تخفيض صادرات الدول النامية، وتخفيض أسعارها، مقابل رفع أسعار منتجاتها التي تصدرها إلى الدول النامية.

كل هذا أدى إلى عدم قدرة الدول النامية، ومنها دول العالم الإسلامي، على استيراد السلع الراسمالية والصناعية، الأمر الذي أدى إلى عجز الموازنة لهذه الدول، مما أجبرها على الاقتراض الذي بدأ في أوائل القرن العشرين، وبفوائد ربوية مرتفعة، لكي تتمكن من استيراد احتياجاتها من الدول الصناعية مما زاد أعباء الديون وفوائدها، ومما دفعها إلى تأجيل دفع أقساطها، وإعادة جدولة الديون، لعدم تمكنها من الوفاء بالتزام السداد، هذه الدول لم تكن قادرة على تغطية حتى فوائد الديون، بسبب محاصرة هذه الصادرات من قبل الدول الاستعمارية، وتخفيض قيمتها حتى لا تكاد تغطي إلا النزر اليسير من الواردات.

مما جعلها تعاني من عجز كامل في ميزان مدفوعاتها، الأمر الذي سبب لها أن ترزح تحت وطأة التبعية للدول الصناعية الاستعمارية[1].

ثالثاً: نسبة الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي.

لا بد من الإشارة إلى مؤشر نسبة الصادرات /الناتج المحلي الإجمالي حيث إن نسبة الصادرات في الناتج المحلي، هو مؤشر على درجة الانكشاف الاقتصادي، وكلما خصصت الدولة جزءاً كبيراً من إنتاجها للتصدير، كان دليلاً على اعتماد كبير للدول على الخارج وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل، والذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية.

---

(1) أنظر: العسل ، إبراهيم .التنمية في الإسلام- مفاهيم ومناهج وتطبيقات، مرجع سابق، ص189-190.

وبدراسة الجدول رقم (5) نلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مما يزيد من حجم حصيلة هذه الصادرات ، ورغم هذا الارتفاع إلا أن ديون دول العالم الإسلامي في ارتفاع مما يضع علامات استفهام حول هذه المبالغ المتحصل عليها من حصيلة الصادرات وكيفية إنفاقها، مع لفت النظر إلى أن معدل نمو الواردات لدول العالم الإسلامي كان اقل من نسبة نمو الصادرات، مما ينفي اتجاه كامل حصيلة الصادرات إلى المستوردات، مع التأكيد على انخفاض نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الإسلامي مع ارتفاع نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: أثر الديون على ميزان المدفوعات:

تعاني دول العالم الإسلامي من عجز مزمن في الميزان التجاري، أدى إلى تفاقم العجز في ميزان الحساب الجاري، وبالتالي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لسد هذا العجز والذي أدى إلى عجز في الميزان الكلي للمدفوعات.

وقد ذكرت أن متوسط معدل النمو السنوي للصادرات السلعية 23.1% يفوق متوسط معدل النمو السنوي للواردات السلعية 8.5% للفترة (1993-2002م)، إلا أن نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي 28.5% لا زال دون مستوى نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي 34.1%، الأمر الذي أدى إلى استمرار العجز في الميزان التجاري وبالتالي استمرار عجز الحساب الجاري.وكنتيجة لهذا العجز بدأ اعتماد دول العالم الإسلامي على الاقتراض الخارجي في التزايد لتغطية العجز في الحساب الجاري. وأصبحت مدفوعات خدمتها أهم البنود المسببة للعجز في الميزان التجاري (مدفوعات الفائدة)، وفي حساب العمليات الرأسمالية (مدفوعات الأقساط) ،وهكذا بعد أن كان الاقتراض الخارجي وسيلة مؤقتة لسد العجز

في ميزان المدفوعات، أصبح الإفراط فيه عاملاً جوهرياً مسبباً لهذا العجز الأمر الذي يتطلب مزيداً من الاقتراض،حيث تنفتح أمام الاقتصاد المدين حلقة مفرغة لديونه الخارجية.

لقد أدى ارتفاع أعباء خدمة المديونية إلى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات، فإن استبعاد مدفوعات خدمة الدين الخارجي سوف تؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات.

ويبين الجدول رقم (6) أن نسب الفوائد المدفوعة إلى عجز /الفائض في الحساب الجاري قد ارتفعت، من 101.5% عام 1993م إلى 433.6% عام 2002، وقد سجلت في المتوسط 151.8% وبذلك أصبحت الفوائد من أهم البنود المسببة لعجز الميزان التجاري.

جدول رقم(6) (1).

الفوائد المدفوعة / العجز في الحساب الجاري في دول العالم الإسلامي **مليون دولار**

السنة	1993	1995	1997	2000	2002
مدفوعات الفائدة 1	91.15910	3442.228	2871.748	2073	3636.612
الحساب الجاري 2	2917.094-	4624.58-	1679.7-	4933.571-	838.569-
نسبة 2/1 %	101.5-	74.4-	170.9-	42.1-	433.6-

Source: world bank, world debt tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

(1) أنظر الملحق الإحصائي رقم (6) ص247.

خلاصة الفصل الأول

كان لنقص مدخرات دول العالم الإسلامي إلى جانب العجز في موازين مدفوعات هذه الدول بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال إلى خارج دول العالم الإسلامي، واستعمالات القروض الخارجية بطرق غير فعالة مع اعتماد سعر الفائدة كأحد أهم أدوات النظام الاقتصادي كان لكل ما سبق دور كبير في تورط دول العالم الإسلامي في مزيد من القروض الخارجية، حيث ارتفع حجم الديون الخارجية من (427823) مليون عام 1993 إلى حوالي(883,9) مليار دولار عام 2004، بالإضافة إلى تراجع معظم مؤشرات القدرة على الوفاء بالدين وخدمته لمجموع دول العالم الإسلامي قاطبة وزادت عن النسب المعيارية التي حددتها المؤسسات الدولية، فكانت نسبة الدين/ ن.م.ج حوالي (88,1) بينما كانت النسبة المعيارية كحد أعلى (50)% فقط، في حين سجلت نسبة الدين/ الصادرات حوالي(317)%عام 2000 قبل أن تنخفض إلى (213,7) عام 2002 بينما كانت النسبة المعيارية (275)%.

أما عن اثر هذه الديون على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول العالم الإسلامي فكانت سيئة ولدرجة كبيرة، فقد تراوحت نسبة الاستثمار/ ن.م.ج ما بين(20_23)% في حين بلغت نسبة الاستهلاك/ ن.م.ج ما بين (78_84)% للفترة محل الدراسة، مما يؤكد عدم قدرة هذه القروض على زيادة الاستثمار والتنمية بل العكس هو الصحيح، ونتيجة لصعوبات خدمة المديونية فقد اضطرت دول العالم الإسلامي إلى خفض وارداتها حيث بلغ معدل نمو واردات دول العالم الإسلامي عام 1993 (3.2) وارتفع إلى(17.7) عام 1995 ثم عاود بالإنخفاض الى ان وصل (7,9) عام 2002. في حين امتصت خدمة الديون نسبة كبيرة من إجمالي مستوردات دول العالم الإسلامي وانخفضت من (26,2) عام 1993 إلى (20,9) عام 2002، وزادت صادرات دول العالم الإسلامي وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع الوطنية القابلة

للتصدير، وقد تراوحت نسبة الصادرات/ ن.م.ج ما بين(25,6 و 31,3)للفترة محل الدراسة، وسجلت نسبة الوقود والطاقة أعلى نسبة صادرات وتراوحت ما بين (41 و 55)% من إجمالي صادرات دول العالم الإسلامي.

كما أدى ارتفاع أعباء خدمة المديونية إلى زيادة الضغط على موازين مدفوعات دول العالم الإسلامي حيث ارتفعت نسبة الفوائد المدفوعة/ عجز الحساب الجاري من (101,5%)عام 1993 إلى (433,6%) عام 2002.

كل ما سبق يوضح وبجلاء الآثار السلبية للقروض الخارجية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للعالم الإسلامي، وقد أظهرت الدراسة بعض آراء الاقتصاديين الغربيين في استخدام سعر الفائدة في الاقتصاد وآثاره السيئة ودعوا إلى أسلوب المشاركة لما له من فعالية في تحسين الوضع الاقتصادي، إذن لا بد من بدائل تحل محل سعر الفائدة كأداة من أدوات النظام الاقتصادي.

الفصل الثاني

تطور حجم ومؤشرات مديونية الأردن الخارجية وأثارها على الاقتصاد الأردني

تمهيد:

غرست بذور ديون الأردن الخارجية في عام (1949)، بقرض قيمته مليون دينار أردني من المملكة المتحدة التي ظلت الدائن الوحيد للأردن حتى عام (1961)م، وعندما قرر الأردن توسيع نطاق قاعدة اقتراضه، كان الدائنون الجدد المؤسسة الإنمائية الدولية، وحكومة الكويت وجمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة[1].

وتعزز الاقتصاد الأردني الذي تمتع بنمو حقيقي غير مسبوق في الداخل، ابتداء من السبعينيات إلى أواسط الثمانينيات، بلغ متوسطه 8.4 في المائة أثناء الفترة 1977-1985[2]، وذلك عن طريق المساعدات والقروض الخارجية، وحوالات الأردنيين العاملين في الخارج النقدية من الاقتصادات المصدرة للنفط لدول مجلس التعاون الخليجي، والصادرات الموجهة إلى الأسواق الإقليمية. والمساعدة التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأردن الذي كان آنذاك في حرب مع إسرائيل، كانت سخية وبشروط قليلة أو بغير شروط. والواقع أن طفرة الثراء التي بدأت في السبعينيات لم تدم للأبد. فأسعار النفط التي ارتفعت إلى مستويات قياسية في ذلك العقد تراجعت حين بدا أن منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك)

---

(1) وزارة المالية، الأردنية" القروض الخارجية: التجربة الأردنية"، ورقة عمل، (الأردن، آذار/ مارس 2000)، ص2.

(2) البنك المركزي الأردني،دائرة الابحاث، بيانات إحصائية سنوية،عدد خاص 1964_1996 (أيار/ مايو 1996)الجدول 38، ص48.

فقدت سيطرتها على السوق العالمية في وقت بدأ فيه العالم الصناعي يتعامل مع النفط كاحتياطي استراتيجي، وينظر إلى أعضاء الأوبيك متخوفاً من شر مرتقب، وحدث تراجع حاد في النمو الاقتصادي الأردني الذي كان يعتمد بشكل غير مباشر على مساعدات دول النفط، وذلك في أواسط الثمانينيات التي شهدت هبوطاً سريعاً في أسعار النفط، أعقبه انهيار في الاقتصادات المعتمدة على النفط.

ومع ذلك، وبدلاً من التكيف مع انخفاض مستوى المعونة والتحولات النقدية، لجأت الحكومة إلى الاقتراض الخارجي بشروط تجارية. وخلال الفترة (1989-1991)، تناقص الاستهلاك إلى متوسط سنوي نسبته (103.1) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، من متوسط كان (112.5) في المائة في الفترة (1976-1983). وبحلول عام (1988)، [1]. كان الأردن قد استنفذ مصادر اقتراضه التقليدية. وبالتالي، واجهت الحكومة عجزاً متزايداً في الموازنة، ودخلت في قروض تجارية أجنبية إضافية للحفاظ على مستويات الاستهلاك أثناء النصف الثاني من عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات. هذا علاوة على أنه لم يكن باباً في الأفق أية مصادر ائتمانية جديدة، وللوقوف على تطور حجم و مؤشرات ديون الأردن الخارجية جاء هذا الفصل متضمنا أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: أسباب ديون الأردن الخارجية

المبحث الثاني: تطور حجم مديونية الأردن الخارجية وأهم مؤشراتها.

المبحث الثالث : أثر ديون الأردن الخارجية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

---

[1] وزارة المالية، الأردنية" القروض الخارجية: التجربة الأردنية"، ورقة عمل، (الأردن، آذار/ مارس 2000)، ص7.

المبحث الأول

أسباب لجوء الأردن الى الديون الخارجية

يتناول هذا المبحث أهم أسباب لجوء الأردن إلى القروض الخارجية من خلال أربع مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول:الأحداث السياسية وندرة الموارد الطبيعية.

الفرع الأول: الأحداث السياسية: والتي فرضتها ظروف المنطقة، والمتمثلة في نكبة عام (1948) وحرب حزيران عام(1967)، وما نتج عنها من أثار ديموغرافية واقتصادية، تمثلت في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين إلى الأردن، وفقدان الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي خسارة الأردن جزءاً من موارده الطبيعية والاقتصادية، مما أثر سلباً على مسيرته التنموية، وأثقل على الإنفاق العام لمواجهة هذه المتطلبات[1]..بالإضافة إلى احتلال العراق مع ما صاحبه هذا الاحتلال من آثار سلبية على الاقتصاد الأردني، كان من أهمها ارتفاع أسعار المحروقات ولأكثر من مرة خلال فترة قصيرة لم تتعدى السنة .

الفرع الثاني: ندرة الموارد الطبيعية: يتصف الأردن بندرة موارده الطبيعية، والمتمثلة في انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، والتي لا تتجاوز(6.2%) من مساحته الكلية(97000كم^2)، منها(15%)يعتمد على الري، والباقي يعتمد على مياه الأمطار، التي تتصف بتذبذبها وانخفاض معدل سقوطها. وتعتبر المياه من أكثر الموارد الطبيعية ندرة

---

(1) النابلسي،محمد سعيد، المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن، الاقتصاد الأردني المشكلات و الأفاق،تحرير منير حمارنة،مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان،1994،ص174.

في الأردن، حيث يعتمد على مياه الأمطار في تلبية احتياجاته المختلفة. وبالنسبة لموارده المعدنية فالأردن يتسم بندرة المعادن فيه، حيث أن المستغل منها محدود لا يتعدى خامات الفوسفات والبوتاس والغاز الطبيعي، ويعتمد الأردن على استيراد النفط من الخارج لتلبية احتياجاته من الطاقة. (1)

المطلب الثاني: فجوة المدخرات المحلية:

يعتبر الاستثمار واحدا من اهم الفرص الرئيسية التي تلعب دوراً في تحقيق التنمية الاقتصادية، لما له من أثر ايجابي في زيادة مستوى الإنتاج ومعدلات التشغيل، وفي إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وتخفيض العجز في الميزان التجاري، هذا بالإضافة إلى دورة في إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد من خلال تغيير الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في مستوى الإنتاج، ومعدلات استيعاب القوى العاملة، أو من خلال تغيير نسبة التجارة الخارجية أو الاستهلاك أو الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد شهد الاقتصاد الأردني زيادة كبيرة في معدلات الاستثمار، يظهرها الجدول(7)، حيث ارتفعت قيمة الاستثمار من(694) مليون دينار عام1990، إلى (1404,9)مليون دينار بالاسعار الجارية عام 2003، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي(9.5%).

وتعود هذه الزيادة في معدلات الاستثمار إلى إستراتيجية التنمية الاقتصادية، التي تبنتها الحكومة، من خلال إقامة المشاريع الخدمية والبنى الأساسية اللازمة لتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص لتشجيعه على زيادة الاستثمار وتحفيز معدلات النمو، ورغم هذه الاستثمارات الا انها لم ترق الى المستوى المنشود وذلك بسبب قصور المدخرات المحلية(120.5)مليون دينار كمتوسط، دون مستوى الاستثمار المتحقق(1294.4)مليون دينار،وقد نتج عن ذلك وجود فجوة كبيرة في المدخرات المحلية، ارتفعت من(666)مليون دينار عام1990 إلى (1497,5) مليون دينار عام 2003.

---

(1) الاردن حقائق و ارقام، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 2000 ص 45.

جدول رقم (7)

فجوة المدخرات المحلية الأردنية

مليون دينار

السنة	الاستثمار (1)	المدخرات المحلية (2)	فجوة المدخرات (2-1)	معدل نمو الاستثمار %
1990	694.1	28.1	666	—
1991	678.0	73.5	604.5	2.3 -
1992	1049.3	54.0	995.3	54.7
1993	1303.6	233.2	1070.4	24.2
1994	1391.2	437.0	954.2	6.7
1995	1395.0	557.4	13392.6	.3
1996	1444.8	256.6	1188.2	3.5
1997	1325.0	177.9	1147.1	8.2 -
1998	1187.5	131.0	1056.5	10.3 -
1999	1351.7	212.8	1138.9	13.8
2000	1263.2	275.2 -	1538.4	6.5 -
2001	1238.8	277.4 -	1516.2	1.9 -
2002	1294.4	41.4 -	1335.8	4.5
2003	1404.9	92.6-	1497.5	4.3
المتوسط	1201.2	120.5		5.5

• **المصدر:** البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث، بيانات احصائية سنوية،(1964-2003)،عدد خاص2004،ص54.

1- الاستثمار= تكوين رأس المال الثابت + التغير في المخزون.

2- المدخرات المحلية= ن.م.ج – الاستهلاك الكلي.

المطلب الثالث: عجز ميزان المدفوعات:

تعاني الأردن كغيرها من الدول النامية، من عجز مزمن في الميزان التجاري أدى إلى تفاقم العجز في ميزان الحساب الجاري، وبالتالي إلى الاقتراض الخارجي لسد هذا العجز والذي أدى في النهاية إلى عجز في الميزان الكلي للمدفوعات.

يبين الجدول (8) إن متوسط معدل النمو السنوي للصادرات السلعية 8.6% يفوق متوسط النمو السنوي للمستوردات السلعية 7.3% للفترة (1990- 2003)، إلا إن نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغ متوسط معدلها 28.3% لازال دون مستوى نسبة المستوردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغ متوسط معدلها 57.2%، الأمر الذي أدى إلى استمرار العجز في الميزان التجاري وبمتوسط معدل 29.5%، وبالتالي استمرار عجز الحساب الجاري قبل المساعدات وبمتوسط 64.9% للفترة نفسها.

وعلى الرغم من أن معدل نمو الصادرات (8.6%) كان أعلى من معدل نمو المستوردات (7.3%) خلال فترة الدراسة، إلا إن قيمة الصادرات (1263.9) مليون دينار كمتوسط- كانت اقل بكثير من قيمة المستوردات (2702.7) مليون دينار، وهذا بدوره أدى إلى استمرار العجز في الميزان التجاري. وترتب على عجز الميزان التجاري وجود عجز مستمر في ميزان السلع والخدمات (**فجوة التجارة الخارجية**).

جدول رقم(8)

عجز الميزان التجاري %

السنة	الصادرات مليون دينار	معدل النمو %	المستوردات مليون دينار	معدل النمو %	عجز الميزان التجاري مليون دينار	معدل نمو عجز التجاري %	المستوردات/ن.م.ج %	الحساب الجاري مليون دينار	صادرات/ن.م.ج %
1990	706.1	–	1714.7	–	1008.6-		64.7	272.8-	25.5
1991	770.7	0.09	1750.2	2.07	994.1-	34.8-	59.6	288.1-	26.0
1992	829.3	7.6	2291.0	31.2	1461.7-	41.9-	63.6	587.7-	22.9
1993	864.7	4.2	2449.9	6.9	1585.2-	41.6-	55.5	446.4-	22.2
1994	995.2	15.1	2457.6	0.3	1362.4-	32.5-	56.7	279.2-	22.8
1995	124.1	24.7	2588.2	5.3	1347.1-	29.2-	61.1	179.8-	26.3
1996	1288.2	3.8	3041.6	17.5	1753.4-	35.2-	56	157.4-	20.9
1997	1301.4	1.02	2906.5	4.4-	1605.1-	30.9-	48.1	20.8+	20.6
1998	1277.9	1.8-	2712.4	6.6-	1434.5-	25.4-	45.8	15.5+	18.5
1999	1298.8	1.6	2622.5	3.3-	1323.7-	23.1	54.3	287.1+	18.4
2000	1346.6	3.6	3245.2	23.7	1898.6-	25.7-	54.3	42.1+	18
2001	1626.7	20.8	3426.5	5.5	1799.8-	22.4-	53.1	2.9-	21.3
2002	1963.9	20.7	3585.5	4.6	1621.6-	18.1-	56.5	256.3+	23
2003	2184.9	11.2	4045.2	12.8	1860.3-	19.6-	71	682.7+	23.3
المتوسط*	1263.9	8.6	2702.2	7.3		29.5-	57.2	64.9-	28.3

*المصدر: البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث ، التقارير السنوية،للفترة (1990-2004)،أعداد مختلفة 1990- 2004

*عمل الباحثة.

المطلب الرابع: عجز الموازنة العامة:

من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية ومنها الأردن العجز المستمر في الموازنة العامة، وعدم السيطرة عليه نتيجة الإختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، إذ تعاني الموازنة العامة في الأردن من عجز هيكلي مستمر، ويعود السبب في ذلك إلى التوسع الكبير في النفقات العامة للدولة بشقيها الجاري والرأسمالي، نتيجة تبني العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة أعباء الأنفاق العسكري والأمني، بالإضافة إلى قصور الإيرادات المحلية وانحسار المساعدات الخارجية. (1)

وقد تميزت الموازنة العامة للحكومة المركزية بوجود عجز مستمر فيها شكل أحد الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد الأردني،ويظهر الجدول رقم (20) أن عجز الموازنة قد ارتفع من (631.9) مليون دينار عام 1990 إلى (844) مليون دينار عام2003 ،وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (13.1%) خلال فترة الدراسة.

ويعود الارتفاع في عجز الموازنة إلى زيادة النفقات العامة للدولة، نتيجة لتنفيذ العديد من خطط التنمية الاقتصادية، وزيادة حجم الإنفاق العسكري والأمني. حيث ارتفعت قيمة النفقات من (1120.1)مليون دينار عام 1990 إلى (2542.6) مليون دينار عام 2003 ،وعلى الرغم من أن معدل النمو السنوي للإيرادات المحلية (7.17%) كان أعلى من معدل النمو السنوي للنفقات العامة (6.7) فقد بقيت قيمة الإيرادات المحلية (1404) مليون دينار، كمتوسط دون مستوى النفقات العامة (1809.9) مليون دينار ،الأمر الذي يسبب عجزا مستمرا في الموازنة العامة للدولة.ونظرا لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية، لجأت الدولة إلى الاعتماد على الموارد الخارجية لتغطية العجز في موازنتها العامة.

---

(1) المومني، رياض، المديونية الخارجية الأردنية،اسبابها ونتائجها الاقتصادية، مجلةالملك سعودالمجلد7،العلوم الإدارية، العدد 2، 1995.

جدول رقم(9)

عجز الموازنة العامة

مليون دينار

السنة	إيرادات محلية	معدل النمو %	نفقات عامة	معدل النمو %	إيرادات محلية/ن.م.ج %	نفقات عامة/ن.م.ج %	عجز الموازنة العامة	معدل النمو %
1990	744	–	1120.1	–			631.9-	–
1991	828.8	11.3	1234.3	10.2	29	38.5	405.5-	35.8-
1992	1221.2	47.3	1372.5	11.2	33.5	33.7	151.3	62.6-
1993	1234	1.7	1411.6	2.8	31.3	35.1	168.6	11.4
1994	1361.8	9.5	1587.8	12.4	31.2	34.2	226	34.04
1995	1437.2	5.5	1693.9	6.7	31,2	34.9	256.7	13.5
1996	1476.3	2.7	1764.1	4.1	30.0	37.8	287.7	12.07
1997	1415.8	4.1-	1952	10.6	28.5	35.3	536.2	86.3
1998	1529.1	8.002	2087.7	9.6	26.5	36.4	558.6	4.2
1999	1617.4	5.7	2039.5	2.3-	27.7	35.0	422.1	24.4-
2000	1610.1	0.4-	2054.1	0.7	26.5	36.5	444	5.2
2001	1718.6	6.7	2192.3	6.7	26.8	36.4	473.7	6.7
2002	1754.1	2.06	2296.7	4.7	24.3	35.4	542.6	14.5
2003	1698.6	3.2-	2542.6	10.7	23.3	39	844	55.5
المتوسط	1404	7.17	1809.9	6.7	28.3	36		13,1

***المصدر**:البنك المركزي الأردني،دائرة الابحاث ،التقارير السنوية للفترة (1990–2004)،اعداد مختلفة.

معدل النمو:عمل الباحثة.

المتوسط:عمل الباحثة.

المطلب الخامس: هروب رؤوس الأموال الوطنية من الأردن

الفرع الأول: تقدير حجم رأس المال الهارب من الأردن:

ليس هناك موضوع يحيط به الغموض أكثر من موضوع رؤوس الأموال الوطنية الموجودة في الخارج، ولتبسيط الأمور وفهم هذه الظاهرة ولتسهيل الإيضاح نتناول حالة الأموال السائلة ، أي النقود المودعة في البنوك الخارجية، ومن ثم محاولة تقدير راس المال الوطني الهارب من الاردن.

في نهاية عام 2004 كانت البنوك المرخصة في الأردن تملك ودائع بالعملات الأجنبية بلغت ما قيمته 4685 مليون دينار، وكانت البنوك تحتفظ بالجزء الكبير من هذه الأموال في الخارج، وليس في الأردن. [1]ولعل أهم أسباب هجرة رؤوس الاموال من البلد هو تخفيض سعر صرف العملة المحلية، بالإضافة لعدم وجود فرص استثمارية ملائمة أو مربحة.

وبسبب وجود علاقة بين المديونية الخارجية وبعض العناصر المرتبطة بميزان المدفوعات، حيث أن الاقتراض يتم لتغطية العجز والذي يظهر في ميزان المدفوعات الذي يحتوي على كل العمليات التي تتم بين بلد معين و بقية العالم، ومن هنا بين علي المقابلة أن المسببات النظرية للزيادة في الديون الخارجية تأتي من مصادر ثلاثة هي: العجز في الميزان التجاري، و الحاجة إلى بناء احتياطي وطني من العملات الأجنبية، وهجرة رأس المال، وبناءا على ما سبق فقد اعتمد البنك الدولي طريقة احتساب رأس المال الهارب عن طريق المعادلة الآتية والتي استخدمها المقابلة حيث تم احتساب رأس المال الهارب من الأردن للفترة

---

(1) افتتاحية العدد،الاقتصاد المعاصر،30 أيلول 2003.انظر،تقرير البنك المركزي الأردني،تشرين الثاني،2005.

1970_ 1984) . [1] حيث كان رأس المال الهارب لسنة (1984م) (115) مليون دولار أمريكي، لابد من الاشارة الى ان اشارة السالب تعني عودة راس المال، واشارة موجب تعني هروب.

هـ= د + س+ ج _ح حيث أن: ح= الزيادة في الإحتياطات الأجنبية

هـ = هروب رأس المال س= صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

د= التغير في مجموع الديون ج= العجز في الميزان التجاري

والتي سوف اعتمدها لحساب رأس المال الهارب من الأردن، ويوضح الجدول رقم(10) البيانات اللازمة لتقدير رأس المال الهارب من الأردن.

جدول رقم(10)

بيانات تقدير راس المال الهارب مليون دينار

السنة	ح الزيادة في الاحتياطات الأجنبية	د التغير في الرصيد القائم للقروض	ج الحساب الجاري	س صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	حجم رأس المال الهارب
1995	2-	127.1	179.8-	481.5	430.8+
2000	540	391.5-	42.1	1502.4	614+
2001	129-	15.1-	2.9-	1546.7	1657.7+
2002	641	380.7	256.3	1553.5	1548.5+
2003	2972	268.3	682.7	1767.7	2533-
2005	18	240	210-	267.2	279.2+

المصدر: البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث ،التقارير السنوية،للفترة (1995-2005). اعداد مختلفة

تقاريرمؤسسة تشجيع الاستثمار. اعداد مختلفة

(1) المقابلة، علي حسين، تأثير المديونية الخارجية على ظاهرة هروب رأس المال " دراسة تطبيقية على الأردن" مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الخامس، العلوم الإدارية، العدد 1، ص 153، 1993.

يلاحظ كبر حجم راس المال الهارب. مما يدعو لتقييد حركة هذه الاموال، والعمل على ارجاع جزء منها مما سيسزيد من فرص الاستثمار في الأردن، ويمكن لهذه الايداعات الجديدة ان تكون أداة فعالة تسهم في حل أزمة مديونية الأردن من خلال اقراض جزء من هذه الاموال الى الدولة.

الفرع الثاني:الآثار السلبية لهروب رؤوس الأموال.

أولا: الأثر على الاستثمار وفرص النمو في المستقبل.

إن هروب رؤوس الأموال يعكس فروقا بين معدلات العائد الخاص والعائد الاجتماعي على رأس المال المستثمر، أن معدل العائد الاجتماعي على رأس المال المستثمر في الداخل سيكون أعلى من معدل العائد الخاص على رأس المال المستثمر في الخارج.

ومما لاشك فيه أن رأس المال يعد من العناصر الحيوية للتنمية في الأردن. وهروب مثل هذا العنصر النادر لن يساعد الأردن على أن تواجه الاحتياجات التمويلية لبرامج الاستثمار اللازمة للتنمية الاقتصادية. كذلك من المعلوم أن نقص موارد الصرف الأجنبي سمة من السمات الشائعة للاقتصاديات النامية. وحينما يستخدم النقد الأجنبي لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال إلى الخارج فان مستويات الواردات سوف تتأثر سواء كانت واردات رأسمالية أو وسيطة. الأمر الذي يؤثر على مستويات نمو الناتج القومي . [1].

ثانيا: الأثر على القاعدة الضريبية.

---

(1) دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصرى ". المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، ابريل 1994، انظر: - www.almoqatel.net

يؤدى هروب رؤوس الأموال إلى الإقلال من الإيرادات الحكومية من نواح عديدة. فالآثار السلبية للهروب على النمو تقلل من القاعدة الضريبية ومن ثم حصيلة الضرائب. كذلك فان هروب رؤوس الأموال يقلل من رصيد الثروة والدخول. مما يعنى تآكل القاعدة الخاضعة للضريبة. ويؤدى انخفاض القاعدة الضريبية إلى مزيد من عجز الميزانية العامة للدولة ، وبالتالي الميل نحو المزيد من الاقتراض للوفاء باحتياجات الإنفاق العام. وإذا لم تكن مصادر الاقتراض المحلى كافية ، فقد تلجأ الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب سهلة التحصيل ، مثل ضريبة المبيعات ، أو قد تلجأ الحكومة إلى التمويل التضخمي. .[1].

ثالثا: الأثر على السياسة النقدية.

قد يكون الأثر الكامن لهروب رؤوس الأموال على السياسة النقدية خطيرا ، خصوصا في أوقات الأزمات. فالأزمات السياسية أو الاقتصادية سوف يترتب عليها مزيد من هروب رؤوس الأموال. ولمواجهة هذا الهروب قد تتخذ مجموعة من الإجراءات لتعديل أدوات السياسة النقدية ، بما فيها التعديل السريع لمعدلات الفائدة والصرف الأجنبي. فإذا كان معدل الفائدة حرا يخضع لظروف العرض والطلب ، فان التوقعات المتزايدة حول تخفيض قيمة العملة سوف تدفع معدلات الفائدة إلى الارتفاع ، وذلك لمحاولة تقليل هروب رؤوس الأموال. كما قد يترتب على ذلك تدهور الاحتياطيات الدولية للدولة لمحاولة تثبيت معدل الصرف وما يصاحب ذلك من انخفاض في عرض النقود.

رابعا: الآثار التوزيعية لهروب رؤوس الأموال.

يمكن توضيح الآثار التوزيعية لهروب رؤوس الأموال من خلال تحركات معدل الصرف الأجنبي. فمن المعلوم أن معدل الصرف الأجنبي بشكل عام مغالى فيه في حالة الدول النامية. ويفرض هروب رؤوس الأموال ضغوطا نحو تعديل معدلات الصرف لتخفيض قيمة العملة

([1]) خربوش، حسني علي، دراسة حول توطين رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. عمان. 1984م،ص 55.

المحلية. وهو ما يعلى ارتفاع القيمة الحقيقية لثروات مالكي الأصول المقومة بالعملات الأجنبية. والعكس في حالة الأصول المقومة بالعملة المحلية.

كذلك يمكن توضيح هذه الآثار من الناحية الضريبية. حيث يؤدى هروب رؤوس الأموال إلى جعل النظام الضريبي غير عادل في توزيع الأعباء الضريبية. إذ سيقع معظم العبء الضريبي على الأفراد ذوى الدخول المنخفضة (فرض ضرائب غير مباشرة) ، أو الأفراد الذين يملكون أصولا مقومة بالعملة المحلية (ضريبة تضخمية) ، بينما يتجنب أصحاب رؤوس الأموال الهاربة هذه الضريبة.[1].

الأموال الأردنية المغتربة كبيرة، وهي قادرة على أغناء الأردن عن استجداء المساعدات والاستثمارات الأجنبية. وما ينقص هو تطوير لغة التخاطب مع أصحابها.

ومن المؤكد أن من الأفضل للأردن و اقتصاده أن يستثمر الأردنيون أموالهم داخل بلدهم بدلا من استثمارها في الخارج.لان عائد استثمارها في الخارج يقتصر على المردود المباشر.بينما عائد استثمارها في الداخل يكون اكبر بمعيار الربحية الوطنية.لان مردودها على الوطن سيتجاوز المردود المباشر والشخصي. فيشمل أيضا الأجور و الرواتب التي يدفعها المشروع ويشمل أيضا بقية مدفوعاته إلى عوامل الإنتاج الأخرى التي يستأجرها أو يشتريها.*

كل ما سبق يؤكد على ضرورة رجوع الأموال الهاربة من الأردن لتساعد في حل مشكلات الأردن الاقتصادية. وكبديل مالي عن الاقتراض الخارجي .

---

(1) دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصرى ". المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين. ابريل 1994، انظر: - www.almoqatel.net، مرجع سابق.

* انظر جريدة الدستور الأردنية،1,2001/18. وقد نشرت جريدة الدستور الأردنية خبرا حول مذكرة قدم فيها مجموعة من النواب طلبا من الحكومة بسن مشروع يستهدف معرفة أموال الأردنيين في الخارج . والتي قدرها البعض بستة مليارات

المبحث الثاني

تطور حجم ومؤشرات مديونية الأردن الخارجية

يتناول هذا المبحث تطور حجم مديونية الأردن الخارجية في المطلب الأول. في حين يتناول المطلب الثاني تطور مؤشرات مديونية الأردن الخارجية.

المطلب الأول: تطور حجم مديونية الأردن الخارجية

نما الدين الخارجي الذي كان قد ارتفع إلى (1048) مليون دولار في (1979)، و (2297) مليون دولار في (1980) و(2747) مليون دولار في (1982). إلى (6564) مليون دولار عام (1988) و(6611) مليون عام (1989)، إلى جانب خدمة الدين التي بلغت (1367) مليون دولار (أنظر الجدول 15) [1]. وفي عام (1989)، قفزت الأسعار قفزة كبيرة. وارتفع مؤشر التكاليف المعيشية عما كان عليه في العام السابق بنسبة (15.6) في المائة بسبب وجود عجز قياسي في الموازنة، وصعوبات في ميزان المدفوعات[2]. وتناقص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تقرب من (16) في المائة، وهبط دخل الفرد إلى (1313) دولاراً. وتراجع سعر الصرف بنسبة (50) في المائة بالأرقام الحقيقية. مع نضوب احتياطات البنك المركزي الأردني من العملة الأجنبية. وتسبب عدم الاستقرار المالي في زيادة هروب رؤوس الأموال وتعسر المصارف وتقلص الاستثمار الأجنبي الوارد. واقتراناً بتباطؤ اقتصادي عالمي.

وبالنظر إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الأسواق العالمية. أصبح من المتعذر تحمل عبء الدين. وعليه قامت الحكومة في مواجهة أزمة طاحنة للاقتصاد الكلي في عام 1989. باستخدام مجموعة من

---

(1) البنك المركزي الأردني ، دائرة الابحاث ، بيانات إحصائية سنوية ، عدد خاص 1964_1996، (أيار/ مايو 1996) الجدول 49 ص62.

التدابير التصحيحية كجزء من برنامج تكيف اقتصادي. وكانت عملية الإصلاح هذه مسؤولية جزئياً عن تخفيض الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي[1].. غير أن نتائج هذه العملية جاءت مختلطة بسبب عوامل وأحداث خارجية. استمرت في تشكيل البيئة الاجتماعية والاقتصادية في الأردن في عقد التسعينيات. وكان احدها إعادة حوالي نصف مليون أردني إلى الوطن بعد حرب الخليج في 1990-1991؛ وما قيمته أكثر من 10.5 مليار دولار من مدخراتهم. ضاعف من مستوى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1992، مقارنة بعام 1990. مما كان له اثر إيجابي على الاقتصاد في الأجل القصيرعلى أساس الإنفاق الاستثماري حيث استخدم في تطوير الشؤون العقارية والإسكان. وهذا الأثر دام لفترة عامين، وبحلول عام 1996. ومع تردي الأوضاع الإقليمية. واجه الأردن الذي كانت موارده وفرص العمل فيه محدودة. بورطة تشغيل العائدين وكان الكثيرين منهم من ذوي المهارات العالية.

وفي عام 1994. أعفت الولايات المتحدة الأردن من ديون قيمتها 700 مليون دولار. مما ساعد على تخفيض مديونية البلد. وإن كان بصفة مؤقتة فحسب. كما أن المنح المقدمة من دول أخرى ساهمت في تخفيف أعباء ديون الأردن. بعد توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994. وبلغت حصيلة الخصخصة 992.2 مليون دولار اعتباراً من 30 حزيران/ يونيو 2004. خصص جزء منها لإعادة مبلغ معين من دين الأردن يغطي استهلاك سندات برادي الخاصة بالأردن والتي كانت قيمتها الاسمية 456 مليون دولار[2].

---

(1) وزارة المالية، مديرية الدراسات والبحوث،نشرة مالية الحكومة العامة، المجلد 6، العدد 6 (عمان، تموز/ يوليو 2004)، ص61.

(2) وزارة المالية، مديرية الدراسات والبحوث ، نشرة مالية الحكومة العامة، المجلد 6، العدد6 (عمان، تموز/ يوليو 2004)، ص12.

في عام 1990. وفي أعقاب أزمة الدين لسنة 1989. كان رصيد الدين الخارجي القائم. كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. قد بلغ ذروته. أي 189.4 في المائة. غير أن إدخال الإصلاحات الاقتصادية حقق تناقصاً حاداً في الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك في النصف الأول من عقد التسعينيات وحتى سنة 1995 حينما تلاشى أثر الأموال التي أتى بها الأردنيون الذين أعيدوا من الكويت إلى الوطن. ومن 1995 إلى 1999 ظلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح حول مستوى الـ 90 في المائة ثم حدث انقطاع متوقع في هذا الاتجاه في عام 2000. عندما استفاد الاقتصاد من الحصيلة الكبيرة المتأتية من مساعي الخصخصة وعودة الأردنيين إلى الخليج نتيجة ارتفاع في أسعار النفط الذي أعقبه رواج حفز الطلب على العمالة الأردنية في تلك الأسواق. وفضلاً عن ذلك. وبينما لم يحقق الاقتصاد الأردني أي نمو في الإنتاجية في النصف الثاني من التسعينيات. فقد زادت الإنتاجية أثناء الفترة 2001–2002. وأساساً في قطاع التصدير الذي أصبح اكبر مساهم في النمو الشامل. وابتداء من عام 2001 وما بعده. ظل مستوى الدين الخارجي أدنى من مستوى الـ 80 في المائة مع بعض التذبذبات الطفيفة. [1].

في نهاية آذار/ مارس 2004 بلغ الدين الخارجي، 5296 مليون دينار أردني (7469.3 مليون دولار أمريكي). وبلغت تكلفة خدمته 170.8 مليون دينار أردني (240.9 مليون دولار أمريكي). بالنسبة للربع الأول من السنة[2]. وفي عام 2003 بلغ إجمالي خدمة الدين الخارجي. الحكومي والمكفول من الحكومة. وعلى أساس الدفع نقداً، 749.1 مليون دينار أردني (1057

---

(1) وزارة المالية،مديرية الدراسات والبحوث ، نشرة مالية الحكومة العامة، المجلد 6، العدد 6 (عمان، تموز/ يوليو 2004)، ص14.

(2) المرجع السابق، ص 23.

مليون دولار أمريكي)، منها 627 مليون دينار أردني (885.3 مليون دولار أمريكي) شكلت مدفوعات لأصل الدين. 122.1مليون دينار أردني (172.2 مليون دولار أمريكي) أقساط فوائد. وزاد الرصيد القائم للدين العام الخارجي زيادة طفيفة في نهاية 2003. بما قيمته 42 مليون دينار أردني (59.2 مليون دولار). إلى 5392 مليون دينار أردني (7604.7 ملايين دولار).

وبسبب ارتفاع ملحوظ في أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار والدينار الأردني الذي ربط بالدولار منذ عام 1995. زاد الدين الخارجي القائم أثناء عام 2003. رغم استهلاك قروض خارجية تجاوزت قيمتها المصروفات. وحوالي نصف الأثر السلبي الذي ترتب على زيادة أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدينار الأردني. كان يرجع إلى اليورو. تبعه الين الياباني الذي شكل 25 في المائة من ذلك الأثر. وشكل البقية الجنيه الإسترليني وحقوق السحب الخاصة. وبالنظر إلى مبلغ الدين المعاد جدولته. زادت خدمة الدين على أساس الالتزام إلى 943.3 ملايين دينار أردني. منها 721.6 ملايين دينار و221.7 ملايين دينار مدفوعات لأصل الدين وفوائده على التوالي[1]

وأثناء 2003 كان صافي الاقتراض الخارجي. أو الإهلاك مطروحاً منه المدفوعات. 378 مليون دينار أردني. وكان ذلك يتضمن إهلاك سندات برادي وإبرام اتفاقات لمقايضة الدين مع اسبانيا والمملكة المتحدة[2]. ويبن الجدول رقم (11) الرصيد القائم للقروض الخارجية للفترة (1990-2004م).

---

(1) وزارة المالية، الأردنية"Government Finance Bulletin"، المجلد 5، الرقم 12 (عمان، كانون الثاني/ يناير 2004)، ص12.

(2) المرجع نفسه.

جدول رقم (11)

الرصيد القائم للقروض الخارجية للفترة (1990-2004)

مليون دينار

السنة	الرصيد القائم للقروض
1990	5064.3
1991	4958.7
1992	4577.6
1993	4229.6
1994	4338.8
1995	4465.9
1996	4722.9
1997	4580.6
1998	5009.8
1999	5186.2
2000	4794.7
2001	4742.8
2002	5123.5
2003	5391.8
2004	5348.8

• المصدر: البنك المركزي الأردني ، دائرة الابحاث،التقارير السنوي، للفترة (1990-2004)

المطلب الثاني:تطور مؤشرات مديونية الأردن الخارجية

وبهدف التعرف على الأعباء الحقيقية لحجم المديونية الخارجية. فإنه بالإمكان الرجوع إلى العديد من المقاييس والمؤشرات التي تربط في العادة إجمالي رصيد الدين. وأعباء خدمته ببعض المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة كالناتج المحلي الإجمالي. وحصيلة الصادرات من السلع والخدمات. وتعتبر حصيلة الصادرات من أهم ما يمكن استخدامه لمعرفة عبء المديونية الخارجية فقد عرف Dhonte. الصادرات ب (الأساس الطبيعي) الذي يجب أن تقارن به التطورات في حجم المديونية. بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام كل من الناتج القومي الإجمالي والاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية لمعرفة الأعباء الحقيقية للقروض الخارجية[1]. وللوقوف على هذه المؤشرات جاء هذا المبحث من خلال مطلبين تناولت في الأول مؤشرات القدرة على الوفاء بالدين. في حين أفردت المطلب الثاني لمؤشر القدرة على الوفاء بخدمة الدين

الفرع الأول: مؤشرات القدرة على الوفاء بالدين.

تعكس هذه المؤشرات القدرة النسبية للاقتصاد الوطني على الوفاء بالتزاماته الخارجية. ومدى اعتماده على الاقتراض الخارجي. علماً بأن هذه المؤشرات لا تعكس بالضرورة احتمال ظهور صعوبات في خدمة الدين الخارجي. فالمؤشر الأول يمثل نسبة الرصيد القائم للدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وسوف يأتي شرحه لاحقا[1]. ويمثل المؤشران الآخران نسبة رصيد الدين الخارجي القائم إلى إجمالي حصيلة الصادرات من السلع والخدمات. وإلى الاحتياطات من العملات الأجنبية.

أولاً: نسبة رصيد الدين /حصيلة الصادرات

---

(1) donogh.c.medonald debt capacity and developing country borrowing: A survey of literature document of international monetary fund. August.1982, p.10

(2) انظر:ص 183، جدول رقم (38).

جدول رقم (12)

مؤشرات مديونية الأردن الخارجية %

السنة	نسبة الدين الخارجي القائم/ الصادرات	الاحتياطات الأجنبية/رصيد الدين	نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات
1990	303.5	5.9	32.9	52.7
1991	295.8	16.6	30.4	51.5
1992	248.8	16.7	21.1	42.6
1993	213.1	14	17.9	36
1994	207.4	9.9	14.5	30.6
1995	181	9.5	13.5	26.4
1996	181.8	14.7	13.4	25.7
1997	180.8	36.9	11.3	23.1
1998	199.1	23.3	10.4	23.3
1999	207.7	38.3	9.5	22
2000	191.3	57.6	10	23.9
2001	177.1	54.3	9.1	21.4
2002	168.7	68.2	8.5	18.7
2003	166.2		13.5	29.1
المتوسط*	**208.7**	**28.1**	**15.4**	**29.5**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث ، التقارير السنوية،للفترة (1990–2004) .
- عمل الباحثة.

وبدراسة الجدول السابق نلاحظ ان نسبة الدين إلى حصيلة الصادرات قد بلغت بالمتوسط 208.7%. هو معدل مرتفع نسبياً ويدل على أن الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة. ويدل ذلك على أن الأردن يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه

دائنيه. وفي هذا المجال يجب التأكيد على أن استخدام الصادرات كمعيار لمعرفة العبء الحقيقي للقروض الخارجية لا يعبر في حقيقة الأمر على مقدرة الاقتصاد الأردني على خدمة ديونه خاصة. وان حصيلة الصادرات لم تغطي في المتوسط للفترة الواقعة بين 1990-2003 أكثر من (44.8) من مجمل المستوردات.

ثانياً: نسبة احتياطي العملات الأجنبية/ رصيد الدين

أما فيما يتعلق بنسبة رصيد الدين الخارجي القائم إلى احتياطات العملات الأجنبية والذي يوضحه الجدول رقم (12).

لقد سجلت نسبة احتياطات العملات الأجنبية/ رصيد الدين الخارجي القائم تذبذب في كامل الفترة محل الدراسة فقد ارتفعت من 5.9% عام 1990 إلى 14% عام 1993. ثم عاودت بالانخفاض إلى أن وصلت 9.5% عام .1995 ثم بدأ بالارتفاع إلى أن وصلت إلى 68.2عام 2002.وقد بلغ معدل الاحتياطات إلى رصيد الدين العام الخارجي خلال الفترة 1990-1996في المتوسط نحو 12.4%.بمعنى أن احتياطات المملكة من الذهب و العملات الأجنبية كان يغطي فقط .12.4 % من إجمالي رصيد الدين القائم. أما خلال الفترة 1997-2002 فقد غطت الاحتياطات ما نسبته 39.8%من إجمالي رصيد الدين القائم. في حين بلغت نسبة ما تغطية الاحتياطات لكامل الفترة 1990-2002 نحو 28.1% من رصيد الدين القائم. وتعتبر هذه النسبة منخفضة حيث ستضطر المملكة إلى مزيد من الاقتراض لتغطية هذه الديون أو زيادة حصيلة صادراتها وهذا لم يحصل حيث مر معنا انخفاض نسبة صادرات الأردن بالنسبة للناتج القومي الإجمالي. في حين زادت المستوردات مما يؤكد على مزيد من الاقتراض .كما يعكس انخفاض هذه النسبة تدهور نسبة السيولة الخارجية وتآكل احتياطات الأردن الخارجية من العملات الأجنبية نتيجة ارتفاع عبء الدين الخارجي .

الفرع الثاني: مؤشرات القدرة الحقيقية على خدمة الدين الخارجي.

تعتبر هذه المؤشرات هي الأوسع استخداماً لقياس العبء الحقيقي للمديونية الخارجية. وتعبر عن القدرة الحقيقية للدولة على تحمل أعباء خدمة الدين الخارجي كونها أعباء مباشرة على الاقتصاد الوطني. وتشكل ضغطاً حقيقياً على الموارد المتاحة للاستهلاك والاستثمار. ومن أبرز هذه المؤشرات نسبة إجمالي خدمة الدين المدفوعة (الأقساط والفوائد) إلى الناتج المحلي الإجمالي. وإلى إجمالي حصيلة الصادرات من السلع والخدمات[1].

أولا: نسبة إجمالي خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

بدراسة الجدول السابق نلاحظ أن (خدمة الدين/ن م ج) انخفضت من 32.9% عام 1990– 9.5% عام 1999. ثم إرتفعت الى 10% عام 2000 وإنخفضت الى 8،5% عام 2002 ثم إرتفعت إلى أن وصلت 13.5% عام 2003. وبلغ معدل متوسط هذه النسبة لكامل فترة الدراسة 15.4% وهي أيضاً عالية إذا ما قورنت بمثيلاتها من دول العالم الإسلامي والبالغة 12.3% بالمتوسط ولنفس الفترة.

ولا بد من الإشارة إلى سبب استخدام الناتج القومي الإجمالي كأحد المعايير الهامة التي قارنا بها حجم المديونية الخارجية. حيث أن الهدف من استخدامه ينطوي على إمكانية ترجمة هذا الناتج إلى سلع يمكن تصديرها إلى الخارج ومن ثم الحصول على العملات الأجنبية[1].

---

[1]donogh.c.medonald debt capacity and developing country borrowing: A survey of literature document of international monetary fund. August.1982, p.21,.مرجع سابق

(1) أنظر في هذا المجال، الساكت، بسام، التزامات الاقتصاد الأردني الخارجية نموها وطاقة الأردن على مواجهة عبئها، عمان، الجمعية العملية الملكية، الدائرة الإحصائية، 1979، ص8.

ثانيا: نسبة خدمة الدين/الصادرات

يلاحظ في الجدول رقم (12) أن مؤشر إجمالي خدمة الدين/ الصادرات قد بلغ 29.5 %بالمتوسط لكامل فترة الدراسة (1990-2004). ويلاحظ أن هذه النسبة قد كانت مرتفعة عام 1999 وسجلت 52.7% وبدأت بالتراجع إلى أن وصلت 22% عام .1999 ثم عادت بالارتفاع إلى أن وصلت 29.1 عام 2003 ثم إنخفضت الى 16,8% عام 2004. وتعتبر نسبة عالية نسبياً إذا ما قورنت بالنسبة لدول العالم الإسلامي حيث بلغت بالمتوسط لكامل فترة الدراسة ولجميع الدول حوالي 15.8%.

أي أن حوالي ثلثا حصيلة الصادرات من السلع والخدمات قد تم اقتطاعها لخدمة الدين العام الخارجي.علماً بأن خطورة المديونية تتزايد بارتفاع هذا المؤشر على اعتبار أن الصادرات هي مصدر الإيراد الأهم الذي تواجه به الدولة خدمة ديونها الخارجية.

ولا بد من لفت الأنظار إلى أن الأردن كان قد توصل إلى الاتفاق الثنائي مع نادي باريس والذي تم بموجبه إعادة جدولة الأقساط والفوائد المستحقة خلال الفترة الممتدة من 1992/1/1 ولغاية 1993/6/30 والبالغة حوالي (790) مليون دولار أمريكي . [1].

وهذا يدل على أن انخفاض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بسبب هذه الاتفاقات والتي سنبدأ بتسديد خدمة الديون اعتباراً من 2001 و 2003. أي أن هذه الانخفاض سوف يكون مؤقتاً وبسبب تأجيل سداد خدمة الديون وليس لأن خدمة الديون نفسها منخفض.

---

(1) النابلسي، محمد سعيد، المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن، من (الاقتصاد الأردني المشكلات والأفاق) تحرير منير حمارنه، مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان، 1994، ص291.

1-إعادة جدولة 100% من الأقساط والفوائد من القروض الثنائية بحيث تسدد على (20) قسطاً نصف سنوي متساوياً بعد فترة سماح مقدراها (10) سنوات. أي اعتبار من عام 2003 ولغاية عام 2012.

2-إعادة جدولة 100% من الأقساط والفوائد من القروض التصديرية المكفولة من الحكومة بحيث تسدد على (14) قسطاً نصف سنوي متساوياً بعد فترة سماح مقدراها (8) سنوات. أي اعتبار من عام 2001 ولغاية عام2007

المبحث الثالث

أثر الديون الخارجية على أهم المؤشرات الاقتصادية في الأردن

اختلفت الآراء الاقتصادية حول اثر القروض الخارجية، والدور الذي تلعبه في اقتصاديات الدول النامية، ويمكن تقسيم هذه الآراء إلى مجموعتين مختلفتين نظرياً وعملياً، هما المدرسة التقليدية والمدرسة التجديدية.

فترى المدرسة التقليدية Conventional School أن للقروض الخارجية تأثيراً إيجابياً على اقتصاديات الدول النامية، وأن دور الاقتراض الخارجي يكمن في إغلاق الفجوة الكبرى من فجوتي المواردSaving_Investment (S-I) وفجوة التجارة الخارجيةImports_ Exports (X-M)، وبذلك فإن القروض الخارجية سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمارات بمقدار المبالغ المقترضة، كما تؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي المحلي من خلال زيادة الدخل القومي ومعدلات الادخار، أما على صعيد الفجوة الخارجية، فإن الاقتراض الخارجي سيزيد القدرة الاستيرادية من السلع الرأسمالية الإنتاجية وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي معدلات النمو في الناتج المحلي[1].

أما المدرسة التجديدية Revisionist School فقد عارضت آراء المدرسة التقليدية، حيث أشارت نتائج دراساتها إلى أن تأثير القروض الخارجية ضعيف. وقد يكون سلبياً على الدخل القومي ومعدلات النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى انخفاض معدلات الادخار، وارتفاع نسبة رأس المال إلى الإنتاج.

---

(1) المومني، رياض، اثر راس المال الاجنبي (القروض و المساعدات) على التنمية الاقتصادية، التجربة الاردنية للفترة 1968- 1985، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد 3، العدد 2، 1987، ص 8.

ولبيان اثر الديون على أهم المتغيرات الاقتصادية جاء هذا المبحث متضمنا المطالب الآتية:

المطلب الأول: اثر الديون الخارجية على الادخار.

المطلب الثاني: اثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: اثر الديون الخارجية على الاستهلاك.

المطلب الرابع: اثر الديون الخارجية على الاستثمار.

المطلب الخامس: اثر الديون الخارجية على التجارة الخارجية(استيراد و تصدير).

المطلب الأول: تأثير الديون الخارجية على الادخارات المحلية

الادخار إذا قصد به تصرف اقتصادي. عرف بأنه عدم استهلاك جزء من الدخل، وقد يقصد به مجموعة من الأموال، فيعرف بأنه الجزء غير المستهلك من الدخل، أو بأنه الزيادة في الدخل عن الإنفاق على الاستهلاك[1]. وللديون الخارجية تأثيرها الواضح على الادخارات المحلية في الدول النامية، ويعود سبب ذلك للاقتطاعات الكبيرة من الموارد المحلية، لخدمة أعباء الديون الخارجية. ومن المعلوم أن الأردن يعاني من مشكلة انخفاض حجم المدخرات الوطنية بدليل عدم كفاية المدخرات المحلية المتحققة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية. حيث لجأ إلى التمويل الخارجي، وبخاصة الاقتراض الخارجي لتغطية العجز في فجوة الموارد المحلية.

---

(1) رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية، ص 171، انظر، خرابشة، عبد الحميد، المضار العامة للاقتراض مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 63، أكتوبر، 1986، ص 9.

وحيث نظرت أكثر الدول النامية ومنها الأردن إلى القروض الخارجية بتفاؤل، واعتبرتها المنقذ والبديل عن الادخارات المحلية المطلوبة، إلا أن هذه القروض لم تؤد إلى تحريك الفعاليات الاقتصادية وتنشيطها، بل كان دورها مثبطاً للجهود التنموية، وأدت إلى الاسترخاء في تعبئة الموارد الاقتصادية، ورافق ذلك انخفاض كبير في نسبة المدخرات/الناتج المحلي الإجمالي ويوضح الجدول رقم (13) هذه النسبة.

جدول رقم(13)

المدخرات/الناتج المحلي الإجمالي %

السنوات	ادخار/ ن. م.ج %
1990	1
1991	3
1992	1.6
1993	6.1
1994	10.3
1995	12.2
1996	5.6
1997	3.7
1998	3.7
1999	4.6
2000	4.4
2001	-2
2002	-0.9
2003	-1.3
2004	-1.2

- **المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث ، التقارير السنوية للفترة (1990-2004).**

وبدراسة الجدول السابق نلاحظ انخفاض نسبة الادخار/ الناتج المحلي الإجمالي.

حيث لم يصل الأردن إلى مرحلة الاعتماد على الذات، ولم تستطع تسريع عمليات التنمية المنشودة، بل على العكس من ذلك، تفاقمت مشاكل ديونها الخارجية، مع ما أسفرت عنه من عقبات صعبة التذليل. فقد سبب الإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي إلى التراخي في تعبئة الادخار المحلي .

ويمكن قياس اثر أعباء الدين الخارجي في الادخار المحلي بمقارنة نسبة معدل خدمة الدين الخارجي من الناتج القومي الإجمالي إلى نسبة معدل الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي[1]. ويوضح لنا الجدول رقم (14) أثر الدين الخارجي في الادخار المحلي في الأردن للفترة 1990-2004.

---

(1) لقد تعددت الدراسات التي اعتمدت هذه النسب وغيرها مما سوف اعتمده في دراسة اثر القروض الخارجية على اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأردن، واذكر منها:

- أبو الوندين، عبد الحميد.(1996م). تسيير أزمة مديونية الدول النامية ـــ حالة الجزائر ـــ رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر
- بداريه، محمد.(2000م). التبعية الاقتصادية وآثارها على دول العالم الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة
- بلوناس، عبدالله.(1996م). أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجزائر
- رمزي، زكي.(1978م). أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة
- سفيان، بن بلقاسم، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجزائر
- صيام، زكي أحمد.(1996م). صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة
- مهرة،علي عبد الغني.(1996م) الديون الخارجية وأثارها على عملية التنمية مع ايلاء خاص للديون الخارجية المستحقة على سوريا و بلدان الوطن العربي، د. ن.

جدول رقم (14)

خدمة الدين / الادخار %

السنوات	1 . خدمة الدين/ الناتج المحلي الإجمالي	2.الادخار المحلي/ الناتج المحلي الإجمالي	1/2(1)
1990	32.9	1	3290
1991	30.4	3	1013.3
1992	21.1	1.6	1318.7
1993	17.9	6.1	293.4
1994	14.5	10.3	140.8
1995	13.4	12.2	110.7
1996	13.4	5.4	248.1
1997	11.3	5.6	210.8
1998	10.4	3.7	281.1
1999	9.5	3.7	256.8
2000	10	4.6-	217.4
2001	9.1	4.4-	206.8-
2002	8.5	0.6-	1416.6-
2003	13.5	1.3-	1038.5-
2004	15	2.6	1045-
المتوسط*	15.4	2.9	306.02

• المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث ، التقارير السنوية للفترة (1990-2004).

(1) (نسبة خدمة الدين/ الناتج المحلي الاجمالي) / (الادخار المحلي/ الناتج المحلي الاجمالي).

• عمل الباحثة.

يوضح الجدول انه من الممكن زيادة الادخار المحلي المتاح لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية في الأردن. وذلك إذا تصورنا أن معدل خدمة الدين الخارجي كان اقل من ذلك المستوى الذي ساد خلال السنوات المذكورة.

يلاحظ من الجدول المذكور أنه كلما ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى نسبة الادخار دل ذلك على أن معدل الادخار المحلي كان من الممكن أن يرتفع بشكل كبير في حال غياب هذه الأعباء الضخمة للديون الخارجية، أو في حالة انخفاضها عن هذا المستوى الذي وصلت إليه والمتتبع لأحوال الأردن والتطورات الهائلة في تفاقم ديونها الخارجية وما يرافق ذلك من المدفوعات المرتفعة لخدمة أعباء هذه الديون (من أقساط وفوائد). ومدى تأثير ذلك على الأدخارات المحلية ، يستنتج أن على الأردن أن يضع لنفسه سياسة اقتراضية رشيدة، يكون هدفها الإنتاج والاستثمار، والتخفيف من الاستهلاك، واستخدام هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي ترفع من إنتاجية الاقتصاد الوطني، في ظل إستراتيجية جادة لتحقيق تنميتها الاقتصادية المستقلة حيث أن تدفقات القروض الأجنبية إليه، سوف يكون تأثيرها سلبياً على مدخراتها. كما أن وفرة رؤوس الأموال الأجنبية تساعد على زيادة الاستهلاك المحلي والمستورد من الخارج، وينجم عن ذلك اختلال معدل الادخار المحلي و معدل الاستثمار المطلوب. ويوضح الجدول رقم (15) تطور هذا الخلل.

جدول رقم(15)

استثمار-ادخار %

السنوات	استثمار-ادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1993	28.2-
1994	22.7-
1995	18.4-
1996	25.3-
1997	21.2-
1998	19.1-
1999	18.1-
2000	25.6-
2001	23.8-
2002	19.2-
2003	18.1-
2004	19.6-

- المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث ، التقارير السنوية، للفتــرة (1990-2004).

وبدراسة الجدول السابق نلاحظ أن جميع القيم كانت سالبة. أي ان حجم الادخار كان اقل بكثير مما تحتاجه الدولة لدفع عجلة التنمية. ولابد من الإشارة إلى ان قروض الأردن لازالت بازدياد ومع ذلك لم يكن لها اثر ايجابي على الاستثمار أو زيادة في المدخرات.

المطلب الثاني: أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات

أن التمويل الأجنبي بما فيه القروض الخارجية، يساهم في بداية دخوله للدول في زيادة الاستثمار الإجمالي، وبالتالي بزيادة معدلات نمو الناتج المحلي، ويمكن أن يكون تأثيره إيجابياً في تحسين ميزان المدفوعات، ولكن للأسف وبعد أن وصلت المديونية الخارجية إلى مستوى حرج نتيجة لعدم استغلال القروض الخارجية بكفاءة عالية، كما حدث في الأردن عام 1988، تصبح مدفوعات خدمتها أهم البنود المسببة للعجز في الميزان الجاري (مدفوعات الفائدة). وفي حساب العمليات الرأسمالية.هذا وقد أثرت هذه القروض على ميزان مدفوعات الأردن وذلك من خلال نسبة ما تسهم به مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية في عجز الحساب الجاري وكما نلاحظ من خلال الجدول رقم (16).

الجدول رقم (16)

مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية /عجز الحساب الجاري **مليون دينار**

السنوات	مدفوعات الفوائد على أساس النقدي	الحساب الجاري	1/2*(1)
1993	122.0	446.4-	273
1994	109.4	297.2-	36.8
1995	132.7	179.8-	73.8
1996	153.4	157.4-	97.5
1997	200.9	20.8	965.9
1998	188.7	15.5	1217.4
1999	194.9	287.1	67.9
2000	209.1	42.1	20.1
2001	209.2	2.9-	7213.8
2002	176.6	256.3	68.9
2003	170.7	682.7	25
2004	191.3	210.6-	90.8
المتوسط*			453.5

- **المصدر:** البنك المركزي الأردني،دائرة الابحاث، التقارير السنوية، للفترة(1993-2005).
- عمل الباحثة.

(1) مدفوعات الفائدة على الاساس النقدي / الحساب الجاري

وبدراسة الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى عجز الحساب الجاري[1] حيث كانت 237 مليون دينار ثم ارتفعت إلى 965.7 مليون دينار عام 1997. ومن ثم واصلت في الارتفاع إلى 1217.4 مليون دينار عام 1998، ثم هبطت إلى 90.8عام 2004.وسجلت في المتوسط لكامل الفترة محل الدراسة 453.5.

ومن هنا نرى مدى تأثير القروض الربوية على الاقتصاد الوطني، حيث أدت الفوائد العالية إلى تصدع الاقتصاد الوطني وشل القدرة الذاتية لدى الدولة لتكوين المدخرات المحلية، وبالتالي القضاء على عملية تراكم رأس المال الوطني.

وهكذا بعد أن كان الاقتراض الخارجي وسيلة مؤقتة لسد العجز في ميزان المدفوعات، أصبح الإفراط فيه عاملاً جوهرياً مسبباً لهذا العجز. الأمر الذي يتطلب مزيداً من الاقتراض .

المطلب الثالث:تأثير الديون الخارجية على الأنماط السلوكية والاستهلاكية

لقد اثر تدفق رأس المال الأجنبي إلى الأردن على مستوى الاستهلاك المحلي فيها، بحيث أصبح يعتمد في استهلاكه على غير إنتاجه، وتبنى أنماطاً استهلاكية غريبة عن بيئته.

أصبح تحاكي وتقلد الدول الغربية بنمط استهلاكها، فأصبح يستهلك أكثر مما ينتج، مع ان الهدف من القروض كان لدفع عجلة التنمية والاستثمار وليس الاستهلاك وانتشرت عادات سيئة، كالاستهلاك التظاهري، أي الاستهلاك بهدف التباهي والتفاخر ولبيان اثر قروض الأردن الخارجية على حجم الاستهلاك نورد الجدول رقم (17) والذي يوضح نسبة الاستهلاك/الناتج المحلي الإجمالي وسوف أقارن هذه النسبة بنسبة الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي لاحقاً.

---

(1) الحساب الجاري، يقسم حساب العمليات الجارية إلى قسمين:

أ- حركة البضاعة (الميزان التجاري) أو التجارة المنظورة من الصادرات وواردات السلع.

ب- التجارة غير المنظورة من صادرات الدولة ووارداتها من الخدمات. سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والتوزيع الكويت، 1982، ص 740. وسيشار إليه فيما بعد: سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية.

جدول رقم (17)

نسبة الاستهلاك/الناتج المحلي الإجمالي

السنة	استهلاك/ ن.م.ج %	مستوردات السلع الاستهلاكية الف دينار
1990	98.9	433.826
1991	97.5	471.158
1992	98.5	553.631
1993	93.9	555.795
1994	89.6	551.872
1995	87.9	600.445
1996	94.3	727.136
1997	94.5	706.075
1998	97.6	762.407
1999	96.3	782.911
2000	104.3	984.898
2001	104	915.816
2002	100.9	964.075
2003	101.3	1048.322
2004	100.1	1044.566
المتوسط*	97.1	

- المصدر: البنك المركزي الأردني ، دائرة الابحاث ، التقارير السنوية للفترة(1990-2004).
- عمل الباحثة.

وبدراسة الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نسبة الاستهلاك/الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت بالمتوسط ولكامل فترة الدراسة.97.1 وقد ساهمت النزعة الاستهلاكية إلى تعميق الحاجة للمستوردات من السلع الاستهلاكية، والتي كان بعضها ترفيهياً أو مظهرياً، محاكاة للنمط الاستهلاكي الغربي، الأمر الذي زاد من الحاجة إلى المستوردات الأجنبية، وبالتالي إلى طلب مزيد من القروض الأجنبية،

كما يلاحظ ارتفاع حجم مستوردات السلع الاستهلاكية. حيث بلغت 433.836 ألف دينار عام 1990ومن ثم ارتفعت إلى أن وصلت 600.407 ألف دينار واستمرت بالارتفاع حتى وصلت حوالي مليون دينار أردني عام 2004.ولا بد من مقارنة نسبة الاستهلاك/ن.م.ج بحجم الاستثمار/ن.م.ج ليتضح لنا مدى تأثير القروض الخارجية على كل من الاستهلاك والاستثمار معاً وهذا ما سيوضحه المطلب الرابع.

المطلب الرابع:اثر القروض الخارجية على حجم الاستثمار في الأردن.

بلغت نسبة الاستهلاك/ ن.م.ج في المتوسط والكامل فترة الدراسة 97.1% وهي نسبة مرتفعة جداً. مع أن الهدف الأساسي للقروض الخارجية هي زيادة الإنتاج والاستثمار في البلد المدين وليس الاستهلاك. وللوقوف على أثر هذه القروض على الاستثمار ادرج الجدول رقم (18) والذي يوضح نسبة الاستثمار/ ن.م.ج في الأردن وللفترة (1990–2003).

جدول رقم (18)

الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي %

السنة	الاستثمار/ ن.م.ج
1990	30.7
1991	24.9
1992	33.4
1993	34.3
1994	33
1995	30.6
1996	30.7
1997	26.8
1998	22.8
1999	21.8
2000	21
2001	19.4
2002	19
2003	20.6
2004	20.6
المتوسط*	26.3

- المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث ، التقارير السنوية للفترة(1990-2004).
- عمل الباحثة.

وبدراسة الجدول السابق نلاحظ انخفاض نسبة الاستثمار/ ن.م.ج ولكامل الفترة. وقد تراوحت بين19%_ 33.4% و للفترة محل الدراسة . وبلغت بالمتوسط ولكامل الفترة 26.3%.

ولا بد وان يرسخ في الذهن تلك التفرقة الهامة (والبسيطة في نفس الوقت) التي يجريها الاقتصاديون بين ما يسمى بالقروض الخارجية المنتجة، والقروض الخارجية غير المنتجة.

ويقصد بالنوع الأول تلك القروض التي تستخدم في شراء وبناء وسائل الإنتاج، وينجم عن استخدامها حدوث زيادة أو توسع في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومي للبلد المدين. وهذا النوع من القروض الخارجية هو وحده الذي يمكن أن يسهم في خلق الفائض بالميزان التجاري عن طريق ما تدره الطاقات الإنتاجية الجديدة من عملات أجنبية من جراء ما تسهم به في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات. وهذا النوع من القروض يخلق موارد إضافية لخدمة أعبائه الخارجية. أما النوع الثاني من القروض الخارجية، وهي القروض غير المنتجة، فهي تلك القروض التي تستخدم في أغراض أخرى ولا تسهم في زيادة أو توسيع الطاقات الإنتاجية للبلد المدين، ومثالها القروض التي تستخدم لتمويل شراء السلع الاستهلاكية أو للحصول على المعدات العسكرية والأسلحة. وهذا النوع من القروض لا يسهم إطلاقاً في خلق أي فائض بالميزان التجاري، ويظل دائماً عبئاً على ميزان المدفوعات.

مما سبق يتضح أن قروض الأردن الخارجية لم تسهم في زيادة الاستثمار بل انخفضت نسبة الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت في المتوسط ولكامل فترة الدراسة 26.3% في حين ارتفعت نسبة الاستهلاك ولنفس الفترة إلى نحو 97.5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وقد يظن البعض ان زيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي قلل من نسبة الاستثمار الى هذا الناتج، ولكن لقد سجل معدل نمو الناتج المحلي في الاردن وبالمتوسط لكامل الفترة محل الدراسة حوالي 4.3%س وإن مثل هذا المعدل المتواضع للنمو غير قادر على أحداث التحسن المنشود في الاستثمار. وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزيادة السكانية العالية في الأردن والتي تبلغ 2.8 بالمائة سنوياً. مما يدل على أن معظم قروض الأردن الخارجية لم تكن منتجة ولم تتجه نحو الهدف الذي من اجله وجدت. وللتأكيد على ذلك نورد الجدول رقم (19) والذي يوضح نسبة كل من مستوردات السلع الرأسمالية والإستهلاكية.

جدول رقم(19)

نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية و الاستهلاكية/إجمالي المستوردات %

السنة	نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية/ المستوردات	نسبة المستوردات من سلع استهلاكية/ المستوردات
1990	15	25.8
1991	14.7	27.5
1992	20.8	25
1993	12.9	12.6
1994	22.4	23.4
1995	21.1	23.2
1996	21.8	23.9
1997	22.3	24.3
1998	21.7	28.1
1999	20.2	29.7
2000	16.6	30.2
2001	19.4	26.5
2002	18.5	26.8
2003	17.3	25.7
2004	18.6	23.8
المتوسط*	19.6	25.8

- المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث ، التقارير السنوية للفترة(1990-2004) .

- عمل الباحثة.

وبدراسة الجدول السابق نلاحظ انخفاض نسبة مستوردات السلع الرأسمالية بالنسبة لمجموع المستوردات .حيث بلغت في المتوسط ولكامل فترة الدراسة 19.6%. بينما ارتفعت نسبة مستوردات السلع الاستهلاكية ولنفس الفترة إلى 25.8. مما يدل على الأثر السلبي للقروض حيث انه حجم الاستهلاك ومستوردات السلع الاستهلاكية كان اكبر من حجم الاستثمار ومستوردات السلع الرأسمالية.

المطلب الخامس: اثر الديون الخارجية على التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير)

للوقوف على اثر القروض الخارجية على قطاع التجارة الخارجية بشقيه الاستيراد والتصدير جاء هذا المطلب بفرعين. الأول أتناول فيه اثر القروض الخارجية على الاستيراد في حين سأدرس أثرها على التصدير في الفرع الثاني.

الفرع الأول: اثر قروض الأردن الخارجية على الاستيراد

بينت الدراسةعجز المستوى الحالي للمدخرات المحلية في الأردن عن تمويل المستوى الملائم للاستثمار اللازم لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية .من هنا فان عملية اللجوء إلى المصادر الخارجية لتمويل التنمية أصبحت ضرورة ليس فقط لعدم كفاية المصادر المحلية ولكن أيضا لتوفير النقد اللازم لاستيراد مستلزمات الإنتاج. وللوقوف على اثر القروض على تطور حجم المستوردات /الناتج المحلي الإجمالي اورد الجدول رقم (20).

جدول رقم(20)

المستوردات/ الناتج المحلي الإجمالي%

السنوات	المستوردات/ن.م .ج
1990	64.7
1991	59.6
1992	63.6
1993	55.5
1994	56.7
1995	61.1
1996	56
1997	48.1
1998	45.8
1999	54.3
2000	54.3
2001	53.1
2002	56.5
2003	71
2004	70
المتوسط*	57.2

- المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث، التقارير السنوية، للفترة (1990-2004) .
- عمل الباحثة.

فقد اتجهت مستوردات الأردن نحو الارتفاع خاصة بعد أزمة البترول التي عكست آثارها على أسعار السلع المستوردة من الدول الصناعية. مع الانخفاض في معدل نمو حصيلة الصادرات. أدى إلى حدوث تغيرات سلبية في اقتصاد الاردن انعكست على شكل عجز كبير في ميزان المدفوعات.كما أن ضبط الاستيراد يساهم في صيانة احتياطي البلد من العملات الأجنبية في حين سجلت نسبة السلع الرأسمالية كانت اقل من نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة مما يدل على إن القروض ذهبت للاستهلاك وليس للإنتاج. وهذا ما أكده ارتفاع نسبة الاستهلاك/الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 97.5%. في حين انخفضت نسبة الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي إلى 57% في المتوسط للفترة محل الدراسة . فالقدرة على الاستيراد بهذا المعنى ليست ذاتية وإنما جاءت من خلال تفاقم حجم مديونية الأردن الخارجية.

الفرع الثاني: اثر قروض الأردن الخارجية على التصدير

الأصل في القروض إنها تأتي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال ما تسده من فجوة بين مستلزمات التنمية وحجم المدخرات المحلية مما يزيد من الإنتاج ومن ثم التصدير حيث تعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيس للعملات الأجنبية إلا أن هذه الحصيلة لم تفي بسداد المستوردات من العملة الصعبة ويوضح الجدول رقم(21) نسبة الصادرات /الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (21)

الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي %

الصادرات/ن م ج	السنوات
25.5	1990
26.0	1991
22.9	1992
22.2	1993
22.8	1994
26.3	1995
20.9	1996
20.6	1997
18.5	1998
18.4	1999
18	2000
21.3	2001
23	2002
23.3	2003
28.3	2004
22.5	المتوسط*

- **المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث، التقارير السنوية، للفتـرة(1990-2004) .**
- **عمل الباحثة.**

إن القدرة على الاستيراد تتحدد بمقدار القدرة على التصدير ولبيان ما تقتطعه حصيلة الصادرات من المستوردات اورد الجدول رقم (22).

جدول رقم (22)

الصادرات/ الواردات مليون دينار

السنة	الصادرات	الواردات	نسبة صادرات/ واردات*
1990	706.1	1714.7	41.1
1991	770.7	1750.2	44.0
1992	829.3	2291.0	36.1
1993	864.7	2449.9	35.2
1994	995.2	2357.6	42.2
1995	1241.1	2588.2	47.9
1996	1288.2	3041.6	42.3
1997	1301.4	2906.5	44.7
1998	1277.9	2712.4	47.1
1999	1298.8	2622.5	49.5
2000	1346.6	3245.2	41.4
2001	1626.7	3426.5	47.4
2002	1963.9	3585.5	54.7
2003	2184.9	4045.2	54
2004	2753.0	5148.1	53.4
المتوسط*			**44.8**

* المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث، التقارير السنوية،للفترة(**1993-2005**).
* عمل الباحثة.

وبدراسة الجدول السابق نلاحظ انخفاض نسبة ما غطته حصيلة الصادرات من المستوردات مما يدعو إلى مزيد من الاقتراض لتغطية حاجة الدولة من المستوردات.

خلاصة الفصل الثاني

تعددت الأسباب التي أدت إلى لجوء الأردن إلى القروض الخارجية. وكان من أهمها الأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة بالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية وزيادة الفجوة في المدخرات المحلية مما أدى إلى العجز في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة. أسباب داخلية وأخرى خارجية أدت إلى تطور مديونية الأردن وبشكل كبير حيث ارتفع حجم الديون الخارجية من (1048)مليون دولار عام 1979 إلى (5348.8) مليون دولار عام 2004.

في حين بينت مؤشرات المديونية_ والتي تعبر عن الأعباء الحقيقية لحجم هذه الديون_ عدم قدرة الأردن على الوفاء بالتزاماته تجاه هذه القروض وفوائدها فكانت نسبة رصيد الدين/حصيلة الصادرات مرتفعة وسجلت في المتوسط ولكامل فترة الدراسة (208.7) في حين تذبذبت نسبة احتياطات العملات الأجنبية / رصيد الدين الخارجي. بينما سجلت نسبة إجمالي خدمة الدين/ ن.م.ج وبالمتوسط لكامل فترة الدراسة(15.4)% وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بدول العالم الإسلامي حيث بلغت نفس النسبة ولنفس الفترة (12.3)%.

وكان للقروض الخارجية أثار سلبية على معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأردن بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الأردنية. حيث طبقت سياسات التصحيح الاقتصادي بالإضافة إلى جدولة حجم كبير من ديون الأردن الخارجية إلا أن حجم المديونية بازدياد وكذلك أعباء هذه الديون. فكان لا بد من طرح بدائل أخرى لحل مشكلة العجز في ميزان مدفوعات الأردن وسد الحاجات العامة بالإضافة لسد فجوة المدخرات المحلية.

الفصل الثالث

معالجة المديونية الخارجية من وجهة نظر الدائنين و المدينين

(معالجة وضعية وتقييمها)

هناك العديد من الوسائل التي تم طرحها لمعالجة المديونية الخارجية للدول. وكان ذلك من قبل الدول الدائنة و المدينة.وسوف أتناول بالبحث هذه الطروحات والتي تعبر عن وجهة النظر الوضعية البحتة والقائمة في معظمها على الفوائد الربوية .

وقد قسمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث تحت كل مبحث عدة مطالب على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بمؤسسات الإقراض الدولية.آلياتها و شروطها.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسات التمويل الدولية

المطلب الثاني: مفهوم التسوية الهيكلية (التثبيت والتكييف الهيكلي)

المطلب الثالث: تطور شروط الاقتراض وأثاراها

المبحث الثاني:وجهة نظر الدائنين وتقييمها في معالجة المديونية الخارجية:

المطلب الأول: وجهة نظر الدائنين وسياساتها في حل مشكلة المديونية الخارجية

المطلب الثاني: تقييم سياسات المؤسسات الدولية في معالجة المديونية الخارجية في العالم

المبحث الثالث: خيارات مقدمة من قبل الدول المدينة وتقييمها

المطلب الأول: بعض المقترحات المنبثقة عن قمم واجتماعات الدول المدينة.

المطلب الثاني: عملية إلغاء بعض الديون الخارجية.

المبحث الرابع:الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية لحل أزمة الديون الخارجية وتقييمها

المطلب الأول: الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية لحل أزمة الديون الخارجية

المطلب الثاني: تقييم سياسات التصحيح وأثرها في الاقتصاد الأردني.

المبحث الأول

التعريف بمؤسسات الإقراض الدولية (آلياتها وشروطها)

للوقوف على أهم أهداف ومساعي مؤسسات الإقراض الدولية أدرج هذا المطلب متضمنا التعريف بكل من صندوق النقد الدولي في الفرع الأول. ومن ثم البنك الدولي للإنشاء والتعمير ونوادي المانحين في الفرعين الثاني والثالث.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسات التمويل الدولية

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي: (IMF) [1]

منظمة دولية متعددة الجنسية أنشئت سنة 1942 (بعد مؤتمر برتون وودز سنة 1944) [2] للإشراف على عمل نظام النقد الدولي الجديد- نظام سعر الصرف القابل للتعديل- كما ويسعى الصندوق للحفاظ على تدابير مالية تعاونية ومنظمة بين الدول الأعضاء بغية تشجيع زيادة التجارة الدولية. وتوازن ميزان المدفوعات. وينشط الصندوق في مجالين أساسين:

---

(1) كريستفو باس، بريان لوز، لزلي دايفيز: معجم الاقتصاد، ترجمة عمر الأيوبي " أكاديمياً، بيروت- لبنان. ص 216-215

(2) انعقد مؤتمر بريتون وودز في مدينة نيوها مبشير في أمريكا، حيث عبد الاعتبار في هذا المؤتمر للذهب، ولكن ليس بشكل كامل، فالاتفاقية أكدت أسعار الصرف الثابتة، وأعطت الدولار الأمريكي دورا محورياً في النظام النقدي العالمي، من خلال تحديد وزن الذهب في الدولار (35 دولاراً للانصة) أما العملات الأخرى فتحدد قيمتها الاسمية على أساس الذهب أو الدولار، على أن تعلم (صندوق النقد الدولي) بذلك.

وقد تعهدت الولايات المتحدة بتحويل دولاراتها إلى الذهب، كتأييد لدور الدولار وقوته، وبالتدريج احتل الدولار مكان الإسترليني كأقوى عملة للتعامل نتيجة لرغبة أمريكا في اختراق حدودها بغية السيطرة على الاقتصاد العالمي بعد خروجها منتصرة في الحرب العالمية الثانية. وقد ظل الدولار القابل للتحول إلى الذهب هو المسيطر على نظام النقد الدولي حتى عام 1970/8/15م حين أعلن نيكسون وقف ذلك.

أنظر في هذا إلى ما كتبه الدكتور خليل، سامي: " النقود والبنوك ط1982 (كويت). " ص105

وأنظر: عبد الهادي، عادل:" النظام العالمي والتخلف الاقتصادي (معهد الإنماء العربي 1987). " ص81-82

(أ) أسعار الصرف: أقامت الدول حتى العام 1972 أسعار صرف ثابتة وفرت قيماً بالغة الأهمية لعقد الصفقات التجارية.حيث تستطيع الدول بعد أن تنال موافقة الصندوق تغيير سعر صرف عملتها. وتعديل معدل رفع القيمة، أو خفض القيمة إلى مستوى جديد لتصحيح عدم التوازن الأساسي لميزان المدفوعات حالة العجز، أو الفائض الحاد للمدفوعات.

(ب) السيولة الدولية: تتألف موارد الصندوق من مجموع نقود وأصول احتياطية دولية (باستثناء الذهب) تشترك بها الدول الأعضاء حسب" الحصص" المخصصة لها. وتدفع الدولة 75% من حصتها بعملتها المحلية و 25% بالأصول الاحتياطية الدولية. وتعطي الدول حقوق اقتراض أو سحب من الصندوق يمكنها استخدامها إلى جانب احتياطاتها الدولية لتمويل عجز ميزان مدفوعاتها. والهدف الأساسي للصندوق هو تحقيق التعاون الدولي في الحقل الخاص بالنقود للتخلص من القيود على الصرف الأجنبي وعدم اللجوء الى تخفيض سعر العملة؛ كي تستقر أسعار الصرف، وبذلك يمكن الموافقة على قبول عملات الدول الأعضاء في المدفوعات فيما بينها [1].

الفرع الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD.

منظمة دولية متعدد الجنسية أنشئت سنة 1947 (على أثر مؤتمر برتون وودز المنعقد سنة 1944). لتوفير العون الاقتصادي للدول الأعضاء لاسيما الدول النامية لتقوية اقتصادياتها. وقد دعم البنك كثيراً من الاستثمارات الطويلة الأجل. بما في ذلك مشاريع بنية تحتية تتعلق

(1) هيكل، عبد العزيز فهمي، موسوعات المصطلحات الاقتصادية والإحصائية- دار النهضة، بيروت 1986م.

بالطرق والاتصالات والإمداد بالكهرباء. والمشاريع الزراعية والصناعية بما في ذلك إنشاء صناعات جديدة فضلاً عن برامج اجتماعية وتدريبية وتعليمية.

تأتى أموال البنك في معظمها من الدول المتقدمة صناعيا. لكنه يجمع الأموال أيضاً من أسواق رأس المال الدولية. ويعمل البنك وفقا "لمبدأ الأعمال التجارية" فلا يقرض بأسعار الفائدة التجارية إلا تلك الحكومات التي تجد نفسها قادرة على خدمة الديون وسدادها. غير أنه أنشيئ سنة (1960) وكالة تابعة هي (الاتحاد الدولي للتنمية) لتقديم قروض متدنية الفائدة للأعضاء الفقراء.

والبنك الدولي اليوم هيئة ضخمة حيث يصفها الاقتصادي المعروف هاري جونسون بأنها "أضحت مؤسسة رئيسية لحكومة عالمية"[1].

الفرع الثالث: نوادي المانحين[2].

لقد أدى ظهور أزمة الديون في الثمانينات إلى قيام جولات عديدة من المباحثات حول الديون. حاول فيها المدينون العاجزون ودائنوهم الوصول إلى اتفاق يتيح تجنب قطع العلاقات المالية بلا قيد أو شرط. حيث إن الدائنين حريصون على تجنب إيصال البلد المدين إلى اتخاذ قرار قطع العلاقات المالية بلا قيد أو شرط. إذ تكون الخسارة فادحة. ومهما تكن العقوبات الاقتصادية فإنها لن تعوض الخسارة الفادحة. ومن أجل ذلك شكلت هيئات إعادة البحث واتخذت شكل اتفاق متعدد الأطراف.

---

(1) كريستوفر باس، معجم الاقتصاد، انكليزي، عربي، فرنسي، ترجمة عمر الأيوبي، أكاديميا، مرجع سابق، 1995م. ص439.

(2)

فكان نادي باريس وهو مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها.

تسعى الدول الأعضاء في نادي باريس إلى إيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها. وتتفق الدول الدائنة الأعضاء في النادي على تغيير أساليب سداد الديون المستحقة لهم. ويجتمع النادي بالدول المدينة التي تحتاج إلى دين عاجل والتي نفذت والتزمت بتنفيذ الإصلاحيات اللازمة لتحسين وضعها الاقتصادي والمالي. وهذا يعني من الناحية العملية ضرورة أن يكون للدولة المدينة برنامج مع صندوق النقد الدولي مدعوم باتفاق مشروط.وهو ما يطلق عليه سياسات التكييف الهيكلي أو برامج التصحيح الاقتصادي وللوقوف على أهم مضامين هذه البرامج نورد المطلب الثاني.

المطلب الثاني: مفهوم التسوية الهيكلية (التثبيت والتكييف الهيكلي)

الفرع الأول: مفهوم التسوية

التسوية أو التكييف الهيكلي عبارة عن: مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية الداخلية والخارجية. أي أنها تعالج العجز في ميزان المدفوعات*. وفي ميزانية الدولة. وتعد هذه السياسات أهم شروط الحصول على قرض من الصندوق و البلد الذي يريد استعمال أموال الصندوق ملزم بوضع برنامج لسياسة اقتصادية تهدف إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات(1). وتخلص هذه السياسات إلى فرض سياسات انكماشية. شديدة الوطأة على البلاد المدينة. إذ تهدف إلى الحد من الإنفاق العام الجاري

---

(1) دورية صندوق النقد الدولي، نوفمبر– ت2: 1982، ص2.

والاستثماري. وزيادة الصادرات من خلال تشجيع الصناعات التصديرية. وخفض قيمة العملة المحلية. والحد من الأجور والإعانات الاجتماعية. واستبدال قوى السوق مكان التوجية الحكومي (الخصخصة)... وكل ذلك من اجل أن يتمكن البلد المدين من استعادة قدرته على الوفاء بأعباء ديونه المتراكمة. وأن يستعيد قدرته على الاقتراض من جديد.

وترجع هذه السياسات إلى التحليل الذي يراه الصندوق لمأزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي اللذين تواجههما الدولة النامية. إذ يرى البنك الدولي أن هذه الأزمة تعود أسبابها إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي ارتكبتها هذه البلاد، وللخروج من هذا المأزق يتعين على البلاد النامية أن تقوم بإحداث تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد الكلي لتلك البلاد بما يتعلق بخفض القيمة الخارجية لعملة البلد. ورفع يد الدولة عن الاقتصاد، ورفع الدعم الحكومي للسلع الضرورية الذي تتحمله الدولة. وتغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف، ورفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة. وتجميد الأجور والرواتب، وإزالة الحواجز الجمركية. والقيود الإدارية على تدفق التجارة الدولية. وتحرير سياسات الاستثمار الأجنبي في تلك الدول.

الفرع الثاني: محاور التسوية

وهناك ثلاثة محاور أساسية في سياسات التكييف الهيكلي يتعين التركيز عليها نظراً لتأثيرها على اقتصاديات الدول وهي: 1- تحرير الأسعار. 2- نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص. 3- حرية التجارة والتحول نحو التصدير. وفي هذا الشأن نتفرع عن سياسات التسوية الهيكلية مجموعة السياسات الآتية[1]:

1- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية. وإلغاء القيود على المدفوعات.

---

(1) احمين شفير: سياسات التسوية الهيكلية محاولة لحصر محتواها الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الطريق- 4تموز- آب 1996 ص31-32.

2- إحلال القيود الجمركية مكان القيود الكمية.

3- خفض الرسوم على الواردات.

4- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات.

5- التخلي عن حماية الصناعات المحلية.

6- إلغاء اتفاقات الدفع والتجارة الثنائية.

7- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.

والهدف من هذه السياسات هو تصحيح مجموع العوامل التي هي مصدر الاختلالات عبر إجراءات للمدى القصير والمدى الطويل[1]:

المطلب الثالث: تطور شروط الاقتراض وأثارها:

"لا توجد وجبة مجانية".. هذا شعار أصبح يسيطر على العلاقات الاقتصادية الدولية في مختلف المجالات، ومنها تدفق رؤوس الأموال سواء في صورة استثمارات أو في صور معونات أو في صور قروض، ففي الغالب يفرض الطرف الأقوى (المقدم لهذه الأموال) شروطه على الطرف الأضعف (المتلقي لهذه الأموال)، ويأتي في هذا السياق شروط المديونية الخارجية للحصول على هذه الديون.و فيما يلي بيان لأهم شروط الاقتراض الدولي ومعاييرها.

---

[1] احمين شفير: سياسات التسوية الهيكلية محاولة لحصر محتواها الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الطريق-4تموز- آب ، مرجع سابق،1996 ص21-23.

الفرع الأول: شروط الاقتراض.

لم تعد ثمة جهة مستعدة لمنح قروض لهذه البلدان التي أصبحت عاجزة عن السداد. وبات صندوق النقد الدولي هو الملجأ الوحيد. وقد قبل إقراض المال اللازم بأسعار مرتفعة طبعاً، لكن بشروط قبول البلد المعني تطبيق سياسة قررها خبراء الصندوق: إنها شروط صندوق النقد الدولي الشهيرة. باختصار انتقلت السياسة الاقتصادية للدولة المستدينة إلى تحكم صندوق النقد الدولي وخبرائه ذوي النزعة فوق الليبرالية.

تدرج الإجراءات المملاة في خطة تقوم هيكلي تطابق دوماً نفس الترسيمة: التخلي عن دعم المنتجات والخدمات الأساسية والتقشف في الميزانية وخفض النفقات، وخفض قيمة العملة المحلية، ورفع أسعار الفائدة، واعتماد نظام ضريبة يفاقم التفاوتات مع مبدأ ضريبة على القيمة المضافة وصون مداخيل الرأسمال، وعمليات خصخصة كثيفة للمنشآت العمومية وبالتالي انسحاب الدولة من قطاعات الإنتاج التنافسية، إنها جرعة بالغة المرارة[1].

الفرع الثاني: معايير شروط الاقتراض.

اولا: من حيث الجهة المقرضة

وتختلف شروط الديون الخارجية وفقاً لعدة معايير، وتعد الجهة المانحة للقرض أهم هذه المعايير. وهذه الجهات إما أن تكون الحكومات أو مؤسسات تمويل إقليمية أو دولية أو بنوكاً أو

---

(1) أنطونيوس، كرم ،اقتصاديات التخلف والتنمية د م. مكتبة دار الثقافة. 1993م، ص 56.

تجارية، ففي حالة القروض من الحكومات تتوقف الشروط على طبيعة العلاقة بين حكومة الدولة المقترضة والدولة المقرضة، وبطبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية بينهما، وفي الغالب تدور الشروط حول سعر الفائدة وآجال السداد والضمانات وفترات السماح، ويمكن أن تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد منتجات معينة من الدولة الذاتية أو نقل هذه الواردات على سفنها أو قصر تنفيذ المشروعات التي تمولها هذه القروض على شركات الدولة المقرضة.

أما في حالة المؤسسات الإقليمية والدولية فإن الشروط تتفاوت، ومن أشهر هذه المؤسسات الإقليمية البنك الدولي الذي يشترط أن تكون القروض لتمويل مشروعات التعمير والتنمية في الدولة المدنية، وأن تكون الحكومة أو الجهات التابعة لها أو لجهات تضمنها الدولة، كما يشترط ألا يكون للدولة مصدر آخر للتمويل.

أما في حالة البنوك التجارية فإن الشروط تتركز على سعر الفائدة والضمانات التي قدمها لهذه البنوك. [1].

ثانيا: من حيث الأهداف:

فما هي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الجهات الدائنة؟ وهل هي تحقيق الأرباح بمعناها المالي والنقدي أو تحقيق أهداف سياسية اقتصادية؟ فإذا كان هدف الجهة المقرضة الربح يتم التركيز على الفائدة وفترات السداد والضمانات، وهي شروط تقليدية. أما إذا كانت هناك أهداف أخرى فإن الجهة الدائنة تركز عليها عند الاتفاق على القروض. مثل زيادة الصادرات للدولة الدائنة وذلك عن طريق حصول الدولة المدينة على جزء من هذه الديون في صورة سلع

---

(1) كنونة، أمين رشيد، الاقتصاد الدولي. مطبعة الجامعة المستنصرية، 1980م، مرجع سابق، ص 78.

ومنتجات من الدولة الدائنة، وقد تكون الشروط في صورة إلزام الدولة المدينة بسياسات اقتصادية معينة كما في حالة الصندوق والبنك الدوليين.[1].

وإلى جانب ما سبق تتأثر شروط الديون بطول فترة سداد الدين، وكذلك تتأثر بالظروف الدولية التي تتم فيها هذه الديون، وبالسمعة الاقتصادية للدولة المقترضة (الجدارة الائتمانية) وقدرتها على السداد في المستقبل.

ومن أغرب الشروط التي وضعها الدائنون الشرط الذي وضعه البنك الدولي عندما طلب الأردن قرض لتمويل بناء سد على نهر الأردن، فقد اشترط البنك موافقة إسرائيل على بناء السد وتعهدها بعدم تدميره، وهو ما منع إتمام القرض أو إتمام بناء السد. وربما حدث أمر شبيه بذلك مع مصر عند طلبها تمويل بناء السد العالي من البنك الدولي في الستينات، حيث كان هناك شرط ضمني بضرورة موافقة الولايات المتحدة الأميركية، وهو الشرط الذي لم يتوفر، وبذلك لم يمول البنك بناء السد العالي.[2].

الفرع الثالث: آليات تنفيذ شروط الاقتراض و آثارها.

توجد ثلاثة محاور أساسية في قروض برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي لجأت إليها البلدان العربية عند إعادة جدولة ديونها، وهذه المحاور الثلاثة تعتبر بمثابة آليات

---

(1) عبد الهادي، عادل، النظام العالمي والتخلف الاقتصادي ،معهد الإنماء العربي 1987،ص88.

(2) صيام، زكي أحمد، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة1996، ص 89.

لتنفيذ شروط إعادة جدولة الديون، أو شروط الحصول على التسهيلات المرتبطة بعملية الجدولة، وهذه المحاور أو الآليات الثلاثة هي. [1].

1-تحرير الأسعار: ويتضمن التزام الدولة المدينة بتحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج، والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل، وكذلك تحرير أسعار الفائدة حتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجب وتحرير وتوحيد أسعار الصرف، وكذلك إلغاء وجود حد أدنى للأجور، وهذا التحرير للأسعار يؤدي إلى الغالب إلى ارتفاع الأسعار والإضرار ببعض فئات المجتمع وخاصة محدودي الدخل.

2-سياسة الخصخصة: وهو المحور الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة والتخلص من الاحتكارات العامة، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يهدف إلى الربح، وهو الأمر الذي يكون علة حساب تسريح العمالة ورفع أسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام.

3-تحرير التجارة الخارجية: فالبنك الدولي يطالب الدول المدنية بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية، وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع، والسماح بعمل الوكالات التجارية الأجنبية في الأسواق المحلية، وخفض الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود الكمية على الواردات، والعمل على تشجيع التصدير، وعدم إتباع سياسة تقوم على إحلال الواردات عن طريق الحماية للصناعات المحلية.

---

[1] بلوناس، عبدالله، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة، مرجع سابق، ص 48.

الفرع الرابع: آثار شروط الاقتراض

إن هذه الشروط التي تضعها هذه المؤسسة الدولية (صندوق النقد الدولي). إضافة إلى برامج التصحيح الاقتصادي أو التثبيت الاقتصادي أمام كل طلب تتقدم به أية دولة من الدول النامية، لا يمكن أن تخدم الدول النامية بل هي قيود لها آثارها السلبية على هذه الدول ولتوضيح ذلك نورد النقاط الآتية:

أولاً: فتخفيض العملة الوطنية لزيادة الصادرات وخفض الواردات من أجل إعادة توازن ميزان المدفوعات لن يتحقق في الدول النامية، لأن عرض الإنتاج القابل للتصدير والطلب على الواردات الضرورية غير مرن. ولن يستجيب لتحقيق ما يهدف إليه الصندوق. ثم أن الإنتاج الزراعي في معظم الدول النامية إنتاج يكاد يكون غير كاف لمتطلبات الاستهلاك المحلي، ولذلك لن يكون له الدور الفاعل في زيادة الصادرات وإعادة توازن ميزان المدفوعات [1].

والإنتاج الصناعي إن وجد في الدول النامية، الذي يشكل النسبة القليلة في الناتج القومي، فهو من حيث جودة النوعية والتكلفة غير قادر على النزول إلى السوق العالمي. إضافة إلى أن زيادة هذه الصادرات تتطلب في اغلب الأحيان وإرادات من المواد الخام والمعدات والقطع الفنية، مثل قطع الغيار والمعرفة التكنولوجية والتي تحتاج إلى العملة الأجنبية أو ما يسمى

---

(1) بدارنه، محمد التبعية الاقتصادية وآثارها على دول العالم الإسلامي. رسالة ماجستير غير منشورة. 2000م، ص 155.

بالعملة الصعبة؛ مما يزيد من تكلفة إنتاج المواد الصناعية في الدول النامية، وبعد خفض العملة الوطنية تصبح استيراد هذه المواد الخام أكثر تكلفة وأكثر ندرة(1).

ومعنى هذا إن تخفيض العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية لا يشجع على زيادة الصادرات، ولكن الهدف الأساسي من تخفيض العملة الوطنية هو نهب ثروات وخيرات الدول النامية وذلك بإذابة عملتهم الوطنية أمام عملات الدول الرأسمالية، ويتم من خلال تلقي صادرات هذه الدول (الدول النامية) بأبخس الأسعار، مقابل استيراد الدول النامية احتياجاتها المواد الغذائية الضرورية والمعدات الرأسمالية بأعلى الأسعار، وهذا الأمر يجعل قيمة العملية الوطنية سطحية وتابعة.

ثانياً: ثم إن الحد من الإنفاق الحكومي وعن طريق خفض الإعانات للمستهلكين سيضطر أصحاب الدخول المحدودة لنقص دخولهم الحقيقية، الأمر الذي يترتب على ذلك من مساوئ اقتصادية تؤثر على حياتهم الاجتماعية وتدني مستوى معيشتهم. وهم يعانون في الأصل من ظروف معيشة قاسية تتطلب العمل على رفع مستوى المعيشة لا إلى المزيد من المعاناة من الفقر والبطالة وما ينجم عنهما من جرائم تمس حياة المجتمع بأسره.

هذا فضلاً عن المساوئ السياسية نتيجة الاضطرابات والمشكلات التي يتعرض لها البلد، كما تعرضت له دول كثيرة أخذت باقتراحات صندوق النقد الدولي(2).

بالإضافة إلى الشروط التي تمنح في ظلها القروض والتي منها:شراء السلع الإنتاجية من الدول الدائنة، أو مشتريات معينة، وقد تكون أسعار هذه المشتريات، مرتفعة، وتفوق أسعار

---

(1) بدارنه،محمد، التبعية الاقتصادية وآثارها على دول العالم الإسلامي، المرجع السابق، ص158

(2) القدومي، معين، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، مرجع سابق، ص151. أنظر: زكي، رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص242.

السوق العالمي، كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المشتريات وزيادة عبء خدمة الديون الخارجية لهذه المشتريات.

ثالثاً: وللبنك الدولي للإنشاء والتعمير شروطه الخاصة به، حيث يحمل الدول النامية- المدينة- مخاطر تقلبات أسعار الصرف، فعند ارتفاع أسعار الصرف، ترتفع بذلك نسبة الفائدة الفعلية على ديون هذه الدول لدى البنك، عدة نقاط مئوية، بالنسبة للفائدة الاسمية[1].

وتعتبر الاستدانة الخارجية مصدراً إضافياً لعدم استقرار النظام النقدي الدولي. فإذا توقفت الدول النامية عن سداد ديونها، فإن ذلك يوحي بأن نظام المدفوعات الدولية سوف ينهار، وذلك بسبب أن أكثر ديون الدول النامية مركزة في بنوك محدودة[2].

والملاحظ أن لاخذ البلدان العربية بشروط إعادة جدولة الديون مع الصندوق والبنك الدوليين وخاصة ما يتعلق منها ببرامج الإصلاح الاقتصادي أثر في جميع نواحي ومفردات الاقتصاديات في تلك الدول، كما أن هذه الآثار لم تكن جميعها في صالح الدول العربية.

---

(1) جورج قرم، التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1980،ص35.

(2) نامق،صلاح الدين، التحديات التي تواجه خطط التنمية في العالم الثالث، د. م، 1986، ص86.

المبحث الثاني

وجهة نظر الدائنين وتقييمها في معالجة المديونية الخارجية

يتضمن هذا المبحث وجهة نظر الدائنين ومن ثم تقييمها وذلك من خلال مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: وجهة نظر الدائنين وسياساتها في حل مشكلة المديونية الخارجية

الفرع الأول:رؤية صندوق النقد الدولي (إعادة الجدولة).

تنبع أهمية موضوع إعادة الجدولة للديون الخارجية، كحل من الحلول التي يقترحها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والدائنون عموماً، لمواجهة مشكلة الديون الخارجية، من تزايد اعتماد الدول النامية على تدفقات الأموال الخارجية لتمويل برامجها الاقتصادية، ومن اهتمام الدوائر والمؤسسات المالية الدولية، على ضرورة تسهيل وتقليل المخاطر التي قد تصيب هذه التدفقات، كهدف للنظام المالي الدولي.

وعلى هذا الأساس، قامت الدول الدائنة والمدينة بإحداث منهجية إعادة الجدولة، التي تسمح باجتناب التصريح بإفلاس المدين، من خلال ترسيم حالة توقفه عن تسديد التزاماته تجاه دائنيه، وتحافظ على مصالح الدائنين وفيما يلي توضيح لعملية إعادة الجدولة:

أولا: ماهية وهدف إعادة الجدولة:

إعادة الجدولة، هي اتفاق ما بين الدائن والمدين، يرمي إلى تغيير آجال استحقاق أقساط سداد الأموال المقترضة[1]، أو بمعنى آخر، إعادة الجدولة تعني تأجيل وتمديد فترة سداد الأقساط المستحقة، أو التي ستستحق السداد من أصل الدين (رأس المال فقط)، أو الأصل والفوائد، لفترة محددة، هي في الغالب سنة، وبشروط جديدة.

وعموماً إعادة جدولة المديونية العمومية تشمل ثلاث مراحل[2]:

1- التفاوض بشأن برنامج الإصلاح الهيكلي، المدعم من طرف صندوق النقد الدولي.

2- المفاوضات المتعددة الأطراف عند اجتماع نادي باريس، والتي تنتهي عموماً، بإمضاء محضر رسمي معتمد مصادق عليه، يعرض الشروط العامة لإعادة الجدولة.

3- مفاوضات الاتفاقيات الثنائية مع دائني نادي باريس، التي هي نصوص تعرض الالتزامات المالية الجديدة للبلد المدين وأخيراً، الوصول إلى تنفيذ عقود إعادة الجدولة.

وتعتبر إعادة الجدولة هي طريقة غير رسمية لمعالجة ديون الدول التي تواجه صعوبات، وتعتبر كذلك بسبب غياب نصوص قانونية واضحة متعلقة بالقضية. حسب طبيعة الدائن، فإن

---

(1) هني، احمد،العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، ،1986ص،51.انظر: رمزي زكي، ازمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، ص 540_557

(2) بلوناس،.عبد الله ، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجزائر، 1996.

الديون تناقش على مستوى نوادي مختصة، بحيث تناقش الديون الخاصة على مستوى نادي لندن أما الديون الرسمية فإنها تناقش أمام نادي باريس. وتهدف هذه التقنية إلى الحصول على تخفيضات لمبالغ المدفوعات الدورية، وذلك بتمديد التسديدات على فترة أطول. أو بتعويض وسيلة الاقتراض بأخرى أكثر مرونة أو أخيراً بإلغاء جزء من هذه الاستحقاقات.

ثانيا :عيوب إعادة الجدولة:

هناك العديد من الآثار السلبية لسياسات المؤسسات الدولية في معالجة المديونية الخارجية والتي سيتم بيانها من خلال تقييم سياسات المؤسسات الدولية لاحقا.ولا بد من ذكر بعض عيوب إعادة الجدولة على وجه الخصوص لأهميتها وانتشارها في العالم الإسلامي وهي:

أ_ من الناحية المالية:

عمليات إعادة الجدولة جد مكلفة بالنسبة للبلد المدين بسبب النفقات التي يدفعها هذا الأخير بحيث تصل إلى 2% من مبلغ الديون المعاد جدولتها، تتمثل في نفقات سفر الخبراء والتعويضات القانونية. والتي هي على عاتق البلد المدين، إضافة إلى هذا فإن معدلات الفائدة يعاد تحديدها بالنسبة للعقود الجديدة بحيث يكون الهامش المضاف إلى المعدل المرجعي مرتفعاً بالنسبة للقروض الأصلية ويرتفع هذا الهامش بارتفاع مخطر البلد.

لا تؤثر عمليات إعادة الجدولة على القيمة الحالية للديون ولا على مبلغ الفوائد التي هي على عاتق المدين. لأن الإجراءات المتخذة تسمح فقط تأجيل دفع الاستحقاقات من المبلغ

الأساس، وتستمر بالتالي في خلق فوائد تستمر في تكوين ضغط على ميزان مدفوعات البلد المعني[1].

من الآثار السلبية لإعادة جدولة الديون وحسب التجربة التي عرفتها الدول المدينة التي قامت بإعادة جدولة ديونها هو فقدان بعض مصادر التمويل الكلاسيكية وخاصة منها القروض التجارية.والمخرج بالنسبة للبلد الذي يدخل نفق إعادة الجدولة صعب جداً، فنجد أن البلد الذي يتقدم لهذا الحل يعيد الكرة عدة مرات بدون أن يصل إلى حل نهائي وشامل فمن بين الـ 47 دولة التي أمضت اتفاقيات لإعادة الجدولة بين 1984و 1990 مع نادي باريس قامت 33 منها بإعادة الجدولة أكثر من مرة. ومن بين الـ 50 دولة التي قامت بإعادة جدولة ديونها خلال الثمانينات 4 فقط أصبحت قادرة على الوفاء عند نهاية الفترة[2] .

ب_ من الناحية السياسية:

يفقد البلد المتقدم لإعادة الجدولة بعض سيطرته على السياسة الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية ويصبح خاضعا للمؤسسات المالية الدولية وكذلك الدول الدائنة. إضافة إلى ذلك فإن لجان صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي أو اللجان المكونة في إطار نادي لندن تتوصل إلى الكشف عن الطاقات الاقتصادية والمالية للبلد وتتعرف على النقائص ونقاط القوة في ميادين عديدة وتصل إلى معلومات قد تكون سرية [3].

إعادة الجدولة إذن، هي تقنية لإعادة تنظيم الديون، يمكن أن تشتمل على تأجيل المستحقات الأولية، سواء الأصل (رأس المال) فقط، أو الأصل والفوائد، التي بلغت الاستحقاق

---

(1) بو الودنين، عبد الحميد، تسيير أزمة مديونية الدول النامية ،مرجع سابق، ص88.

(2) Micheal G.Kuhn, Multilateral Official Debt Rescheduling, FMI, November 1990.

(3) بو الودنين، عبد الحميد، تسيير أزمة مديونية الدول النامية، المرجع السابق، ص89.

خلال فترة محددة في الغالب سنة، وتلجأ الأطراف الدائنة إلى ذلك حتى لا تتحول مشكلة السيولة المؤقت إلى خسارة أو ضياع رأس المال والفوائد، الذي يؤدي إلى إفلاس بنوكها، ويتم التفاوض حول الديون العمومية في نادي باريس والديون التجارية في نادي لندن[1].

ومع كل ذلك، فإن إعادة الجدولة، وما أفرزت من سيولة مؤقتة بمختلف الصيغ الممنوحة للمدينين، والتي تختلف من حالة لأخرى، لم تكن في يوم من الأيام حلاً لمشكلات المدفوعات الخارجية للمدينين، فهي لا تعدو أن تكون مجرد تأجيل لمشكلة تزداد تعقداً بكلفة إضافية، وما يؤكد هذا، هو الرجوع المتكرر لإعادة الجدولة لمرات عديدة بمجرد اللجوء إلى هذا الخيار من طرف كثير من الدول المدينة.

في المقابل، فإن المبالغ المؤجلة عن طريق إعادة الجدولة محدودة في حجمها ونتائجها، وغير كافية من حيث شروطها، سواء فيما يتعلق بمدة التأجيل التي لا تتجاوز على الأكثر ثلاث سنوات، أو فيما يتعلق بتزايد التكاليف المترتبة على هذا التأجيل لحل مشكلة السيولة نهائياً، فهي تسكن الحاجة الملحة إلى التمويل مرحلياً، ولكن سرعان ما تعود مشكلة السيولة إلى الإلحاح أكثر وبتكاليف أعلى بعد انقضاء فترة التأجيل[2].

ومن خلال ما سبق ذكره فإن عملية إعادة الجدولة تلجأ إليها الدول العاجزة عن تسديد أعباء ديونها. باعتبار إعادة الجدولة هي تأجيل دفع مدفوعات خدمة الدين لتواريخ معينة يتفق عليها عند مفاوضات إعادة الجدولة. وقد تقتصر إعادة الجدولة على دفع الفائدة أو على مدفوعات أصل الدين أو تشملهما معاً. أما الإجراءات التصحيحية المطلوبة تكون جزءاً رئيسياً في مفاوضات إعادة الجدولة. من هنا تشترط الدول الدائنة قبل إجراء عملية إعادة الجدولة

---

(1) بلوناس، عبد الله، مرجع سابق، ص123.

(2) سفيان، بن بلقاسم، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول الناميةمرجع سابق، ص117.

إجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وعلى الدولة المدينة الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي. والتي من شأنها أن تخلق الاستقرار لضمان تسديد الديون. ولكن ان كان ظاهر عملية إعادة الجدولة التخفيف من أعباء الديون إلا أن النظر إلى المدى البعيد يدل على أن هذه العملية سينتج عنها زيادة واضحة في المدفوعات في الأجل الطويل للتكلفة الإضافية التي يتحملها البلد من جراء التأجيل. والتي تتمثل في فرض سعر فائدة مرتفع على المبالغ المؤجلة ومن هنا يتزايد عبء الديون في المستقبل.

والحقيقة أن كافة الإجراءات السالفة الذكر لم تخرج دول العالم الإسلامي من مأزق المديونية. بل نلاحظ تخبط هذه الدول بالمديونية حتى ساءت المعيشة وتدنت مستويات الادخار والاستثمار وزادت أعباء الديون وخدمتها وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. ولكن تبقى هي محاولات للتخفيف من حدة أزمة المديونية. فمثلاً عملية إعادة الجدولة هي للتخفيف من عبء الديون في المدى القصير لأن البلدان الدائنة ستضغط في المدى البعيد بعد انتهاء عقد الجدولة وسيتخبط البلد المدين بفوائد ضخمة على ديونه وسيدفع البلد المدين بسعر فائدة التأخير، إضافة لذلك فعملية إعادة الجدولة تكون مرفوقة ببعض الإجراءات التصحيحية الامر الذي يؤثر على الاقتصاد ويدفعه نحو الانكماش وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والغلاء وتدني مستوى المعيشة [1]. وأن دول العالم الإسلامي قد وجدت نفسها تعاني من شروط إعادة الجدولة، إضافة إلى أن الحاجة المتنامية إلى إسعاف من التدفق النقدي قد اقتضت التوسع في التجمعات الشاملة مما أسهم بدوره في نمو رصيد الديون.

---

(1) صيام، أحمد زكريا، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سابق، 1996، ص130.

الفرع الثاني:رؤية البنك الدولي:

ان رؤية البنك لأزمة المديونية العالمية والمخارج التي يقترحها لها، لاتخرج عن جوهر رؤية صندوق النقد الدولي التي تعرضنا لها تفصيلاً فيما تقدم. فهي تشخص الأزمة على أنها تراكم في الأخطار التي ارتكبتها الدول المدينة، وأن عنف هذه الأزمة وشدة وطأتها، قد نجما بسبب تأخر هذه الدول في إجراء عمليات التكييف اللازمة للقضاء على الاختلالات الهيكلية. فالبنك شأنه في ذلك شأن الصندوق، لا يعترف بخطورة العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل رئيسي في إفراز آثارها المدمرة على تلك الدول، مثل ارتفاع أسعار النفط، وأسعار الواردات الغذائية والصناعية والإنتاجية، وارتفاع أسعار الفائدة وتقلب أسعار الصرف، وانخفاض حصيلة الصادرات، وارتفاع قيمة الدولار، ونمو نزعة الحماية. فهو ينظر إلى تلك العوامل على أنها متغيرات خارجية، قد حدثت واستقرت وأنه من المتعين على البلاد المتخلفة المدينة أن تكيف اقتصادياتها وسياساتها مع هذه المتغيرات [1] وهنا يقول بيارم لاند- مليس، احد موظفي البنك في قسم أفريقيا الشرقية بصراحة شديدة ما يلي: "ينبغي اعتبار بعض التغيرات التي طرأت مؤخراً على الأسعار الدولية تغيرات نهائية، وينبغي بالتالي مواجهتها بتكيفات طويلة المدى للهياكل الاقتصادية في البلدان المعنية، الأمر الذي يختلف عن التدابير المؤقتة التي تتخذ لإيجاد حل ملائم للاختلالات القصيرة المدى في توازن المدفوعات"[2] فالبنك إذن ينظر إلى البلاد المتخلفة المدينة على أنها مجرد توابع للنظام الرأسمالي العالمي، وان عليها لمواجهة أزماتها، ألا

---

(1) زكي ، رمزي: أزمة الديون الخارجية،رؤية من العالم الثالث، ص 422.

(2) راجع في ذلك: بيارم. لاند ميلس- الإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي (تجربة أولى)، مقالة بمجلة التمويل والتنمية، المجلد (19)، رقم (4)، ديسمبر 1981، 17- 18. نقلاً عن رمزي زكي، أزمة القروض الدولية،الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية،ط1,1987،ص205

تنتهج سياسات اقتصادية مستقلة، وإنما عليها أن تتكيف طبقاً لما تمليه التغيرات والاختلالات والاضطرابات التي يشهدها هذا النظام.

وإذا كانت برامج الدعم والتكييف التي يمولها صندوق النقد الدولي- هي عادة قصيرة الأجل ما بين 3-5 سنين غير كافية لإجراء هذه التغيرات الهيكلية، فضلاً عما تعرضت له من انتقادات عنيفة وحادة من جانب حكومات البلاد المدينة، ومن المفكرين والخبراء والاقتصاديين، فإن دور البنك الآن هو تسهيل مهمة الصندوق في إعادة صياغة وتشكيل السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المدينة. والحرص على تكييف هياكلها الإنتاجية بما يتناسب مع أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وذلك عن طريق ما يقدمه لها من قروض طويلة الأجل لإنجاز هذه المهمة[1].

من هنا فأن أهم تطور ظهر في سياسة البنك الدولي في ساحة أزمة المديونية العالمية هو ظهور ما يسمى بالإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي في عام 1980 ذلك أنه إذا كان البنك قد درج على نهج الإقراض المرتبط بتنفيذ مشروعات محددة، إلا انه في ضوء قروض التكييف الهيكلي، يتعدى هذا النهج إلى ما هو أشمل، فالإقراض الخاص بالتكييف الهيكلي (يهدف إلى توفير التمويل السريع للإنفاق المترتب على الإجراءات الرامية التي تدعم ميزان المدفوعات). وهو يمتد من خمس إلى عشر سنوات، وبذلك يدعم ويؤازر الصندوق في تنفيذ مهمته في تلك البلاد فالهدف من هذا التمويل، يبقى في النهاية هو دعم ميزان المدفوعات وزيادة قدرة هذه البلاد على سداد ديونها الخارجية. وجوهره يتمثل أساساً في تمويل تلك الإجراءات الرامية إلى تكييف هيكل الإنتاج المحلي مع آخر التغيرات التي طرأت على الأسعار الدولية. وذلك من خلال

---

(1) سياسات التصحيح في الوطن العربي، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1989 ص278.

(وضع مجموعة من الأنشطة والأعمال التي ينبغي للحكومة المعنية اتخاذها إما لزيادة الإيرادات من العملاء الأجنبية أو للمحافظة عليها)، وذلك من خلال تمويل التدابير العاجلة لدعم تغيرات السياسة الاقتصادية والتغير في أولويات الاستثمار وتحسين إدارة الدين الخارجي فهي إذن قروض مشروطة، وهي في غالب الأحوال تبرم مع تلك الدول التي أذعنت مسبقاً لشروط صندوق النقد الدولي بعمل برامج دعم وتكييف بمقتضى الترتيبات المؤقتة أو التسهيلات الموسعة للصندوق

الفرع الثالث:سياسات التصحيح الهيكلي .

إن برامج سياسات التصحيح الهيكلي التي تضع في قائمة أهدافها مكافحة التضخم عن طريق صرامة الإنفاق والحد من الائتمان المصرفي والحكومي والعام، تخطئ في تشخيصها لأسباب التضخم الهيكلية الناتجة عن بطء النمو ونقص في اقتصاديات العرض، فضلاً عن الجزء المستورد منه نتيجة زيادة أسعار الواردات وارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي وتقلبات أسعار الصرف. ومن ثم فإن هذه الإستراتيجية لن تحد من التضخم وإنما ستكرسه عن طريق تقليص النمو والاستثمار[1].

إن معالجة عجز ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض سعر الصرف ستقوم على افتراض خاطئ هو مرونات العرض والطلب ولئن كان هذا الافتراض صحيحاً بالنسبة للدول المتقدمة التي تتمتع بتنوع هيكلها الإنتاجي وصلابته، فإنه غير صحيح بالنسبة للدول المتخلفة،

---

(1) زكي، رمزي أزمة القروض الدولية: الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، 1987، ص 195-200.

التي تعاني من أحادية صادراتها وتنوع وارداتها، انطلاقاً من تقسيم العمل المفروض عليها على المستوى الدولي.[1]

ونتيجة لذلك فإن انخفاض أسعار الصادرات، نتيجة تخفيض سعر العملة، لا يؤدي إلى الزيادة في إيراداتها، بالنظر إلى طبيعتها الأحادية التي لا يمكن تغييرها إلا في الأجل الطويل عن طريق حفز النمو والإنتاج والاستثمار أولاً، وتغيير شروط المنافسة والاحتكار على المستوى الدولي ثانياً.أما بالنسبة لتقييد الواردات، فهو غير ممكن بالنسبة للحد الضروري من الواردات الغذائية، وغير مرن بالنسبة للسلع الكمالية بالنظر إلى عدم عدالة توزيع الدخول من جهة، وإلى طريقة إعادة هيكلة الاقتصاد نحو القطاع الخاص والنشاطات الاقتصادية ضئيلة المستوى الاستثماري من جهة أخرى.

ومن ثم نستطيع القول أن سياسات وبرامج التصحيح الهيكلي إنما تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية بما يخدم أهداف ومصالح الدول المتقدمة من حيث استمرار تدفق سلعها في أسواق الدول المدينة، ومن ثم تحويل صاف للأموال عن طريق تقنية الأسعار وتدهور شروط التبادل، واستمرار دفع التكاليف المرتفعة للديون عن طريق تقنية أسعار الفائدة، وما ينجر عن ذلك أيضاً من تحويل صاف للأموال نحو الدول الرأسمالية المتقدمة.

المطلب الثاني:تقييم سياسات المؤسسات الدولية في معالجة المديونية الخارجية:

إن ما سبق ذكره من أهم وظائف وأهداف مؤسسات التمويل الدولية حيث العمل على إقراض الدول لمعالجة العجز في موازين مدفوعاتها. ومن ثم استقرار أسعار الصرف بالإضافة

---

(1) درام حاي ترجمة مبارك علي عثمان صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق القاهرة 1993 ص 20.

لدعم التنمية في الدول الفقيرة. وإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة. كل هذا كانت مراجعه المؤسسات الدولية نفسها. فقد تركت المجال لها للإفصاح عن أهم أهدافها وطموحاتها من خلال برامج التصحيح الاقتصادي التي تفرضها على هذه الدول. ومن خلال الشروط التي تصاحب هذه البرامج.والان لا بد من نظرة فاحصة لتقييم ما أنشئت لأجله هذه المؤسسات. وسوف يكون التقييم أيضاً بقلم أبنائها ومواليها ومن خلال عرض لأهم التقارير التي تناولت برامج الصندوق بدءا بتقرير الأمم المتحدة ومروراً بتقييم الصندوق لسياساته ومن ثم دراسة أجراها البنك الدولي على النحو الآتي:

الفرع الاول: تقرير منظمة الأونكتاد Unctadt[(1)]:

أوضحت منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقرير لعام 1989م أن برامج التكييف والتصحيح التي طبقت في الدول النامية المثقلة بالديون عادة ما تؤدي إلى انهيار مالي، وشرحت ذلك في الآتي:

1. أفضت إجراءات التكيف الانكماشية إلى ضغوط على الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي أن نقص حصيلة الدولة من الضرائب المفروضة على الدخول العالية وعلى الأرباح التجارية والصناعية؛ الأمر الذي يسبب زيادة في عجز الميزانية.
2. يتم تخفيض الواردات كإجراء لتقليل عجز ميزان المدفوعات، كما يتم تخفيض الرسوم الجمركية بهدف تفادي نزعة الحماية، وكلا الإجراءين يعملان على تخفيض الضرائب الواردة من الواردات.

---

(1) www.unctad.net

3. التخفيض الحاد في قيمة العملة الوطنية أدى إلى زيادة تكلفة خدمة الديون الخارجية مقدرة بالنقد المحلي، وكذلك زاد من تكلفة واردات القطاع العام، ومن ناحية أخرى فاقم من الضغوط التضخمية.

الفرع الثاني: تقييم الصندوق لسياساته[1]:

أجرى الصندوق دراسة تناولت تقييم التطورات المالية في 23 دولة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. قامت فيها بتنفيذ برامج التصحيح التي يدعمها الصندوق خلال الفترة 1986-1991م، وبينت نتائج الدراسة أنه لم يحدث سوى القليل جداً من التحسن في المؤشرات المالية الرئيسية وفي الأداء المالي الشامل للدول التي نفذت برامج إصلاح اقتصادي. والتي كانت مخيبة للتوقعات، وبرر خبراء الصندوق ذلك بأن التغيرات الهيكلية التي ترسي أساسا لتحسين الأداء المالي في المستقبل لم تنعكس بعد بصورة كاملة.

وفي دراسات قطرية أجراها خبراء من الصندوق والبنك الدوليين حول سياسات التصحيح الاقتصادي- ثم نشرها في 1994م- وجد أن استجابة الاستثمارات الخاصة التي يعول عليها في الإصلاح الاقتصادي- حسب رؤية الصندوق- كانت ضعيفة وبطيئة، وقد كان السبب يكمن- في احد جوانبه- في الانخفاض الكبير الذي تم في الاستثمارات العامة، والذي أدى بدوره إلى تقلص الإنفاق على البنى الأساسية؛ وهو ما كان له آثار عكسية على النمو وتراكم رأس المال الخاص.

---

(1) www.imf.net

الفرع الثالث: تجربة دول أفريقيا جنوب الصحراء.

دخلت معظم الدول الأفريقية في تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي التي يعرضها صندوق النقد، وكان ذلك منذ منتصف الثمانينات كمحاولة للتغلب على المشكلات الحادة التي تواجهها، وجاءت أهم دراسة صدرت من البنك الدولي في مارس 1994م تحت عنوان" التصحيح الاقتصادي في أفريقيا: الإصلاحات والنتائج والتوقعات" وشملت 29 بلداً أفريقيا جنوب الصحراء، وجاءت الدراسة بنتائج مهمة نذكر منها ما يلي:

كان الأداء الاقتصادي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ككل ضعيفاً للغاية ومخيباً للآمال. وحاول خبراء البنك الدولي تفسير ذلك بالقصور في تنفيذ سياسات التصحيح، وليس الخطأ في الإصلاحات نفسها.

عانى 11 بلداً من تدهور سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي، بينما شهدت 9 بلدان فقط تحسناً طفيفاً، أما الستة بلدان الباقية فكان تحسناً أفضل من غيرها.

هناك عشرة بلدان أدت السياسات الزراعية والضريبية فيها إلى زيادة أسعار المنتجسات بالنسبة للمصدرين، وهناك 15 بلداً فرضت قيوداً شديداً على القطـاع الخـاص فـي المجـال الزراعي.

بالنسبة لإصلاح الاقتصاد الكلي فإن 5 بلدان فقط حققت زيادة متوسطة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بلغت نقطتين مئويتين، بينما في بقية الدول هبط متوسط نمو الناتج بمقدار 2.6%، وهبط معل نمو قطاعها الزراعي إلى 1.6%.

البلد الذي خفض قيمة عملته الوطنية ارتفعت فيه الأسعار المحلية بدرجة كبيرة، لم يطرأ سوى تقدم قليل في إصلاح المؤسسات الحكومية والقطاع المالي، ورغم تحول العديد من البنوك التجارية إلى القطاع الخاص فإن إعادة هيكلة ورسملة هذه البنوك كان أقل نجاحاً.

وانتهت الدراسة إلى أن الإصلاحات الهيكلية- رغم أهميتها- فهي غير كافية لتحقيق التنمية، لأن ذلك يحتاج إلى عناصر مهمة ذكرها الفريق الذي أعد الدراسة بأنها تتمثل في الاستثمار في رأس المال البشري، والبنى الأساسية، والإدارة السليمة، والمؤسسات الفاعلة.

الفرع الرابع: مجموعة مختارة في أفريقيا[1].

وفي دراسة أجراها فريق من البنك الدولي تم اختيار سبع دول افريقية هي نيجيريا، والسنغال، وغانا، وساحل العاج، وبوروندي، وتنزانيا، وكينيا، وهي الدول التي تبنت برامج الصندوق للتصحيح منذ عام 1985م، وقد قدمت الدراسة أجوبة عن الأسئلة البارزة على النحو التالي:

1- هل كان النمو كافياً في هذه الدول عند تطبيق سياسات التصحيح التي يدعمها الصندوق؟

تؤكد الدراسة أن البلاد التي نفذت برامج التصحيح بثبات واستمرار حققت نمواً ايجابياً، بيد أنه لا يزال نمواً غير كاف في مجموعه لإحداث أي أثر فعال للتخفيف من حدة الفقر، كما قالت الدراسة:" إن الإنعاش الاقتصادي لا يزال هشاً".

وتساءلت الدراسة عن مدى استجابة العرض والإنتاج لتدابير التصحيح المطبقة؟ والنتيجة المهمة التي أظهرتها الدراسة أن نمو الصادرات كان مرتفعاً، رغم تردي معدلات التبادل التجاري، وهذه النتيجة تؤكد ما ذهبنا إليه من تركيز الصندوق على تحويل الإنتاج مع التصدير إلى دول المركز الرأسمالية.

وفيما يتعلق بالسؤال الثالث وهو عن مدى الضرر الذي لحق بالفقراء نتيجة انتهاج سياسات التصحيح؟أوضحت الدراسة أن التصحيح الاقتصادي أدى- بوجه عام- إلى تحسين

---

[1] www.imf.net

مستوى فقراء الريف، بينما الحق ضرراً بإلغاء الحضر، ثم استدركت الدراسة قائلة:" إن الأمر الأكثر مدعاة للقلق هو أن النمو الذي تحقق حتى الآن نتيجة لسياسات التصحيح لا يزال غير كاف للإقلال من انتشار الفقر".

إن التدابير المتخذة في هذا الاتجاه دائماً تكون عاجزة عن تخفيف الآثار العكسية للتصحيح؛ وذلك لتآكل القيمة الحقيقية لمنافع الضمان الاجتماعي بسبب التضخيم، وهو ما أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي للفقراء وظهور مجموعة فقيرة جديدة، وبذلك أصبح الفقراء يعيشون فقراً مدقعاً في ظل سياسات صندوق النقد الدولي .

المبحث الثالث

خيارات مقدمة من قبل الدول المدينة وتقييمها

وبعد عرض أهم الحلول إلي طرحتها الدول الدائنة وتقييمها. لا بد من عرض للحلول التي اقترحتها الدول المدينة. والتي غالبا لم تلق صدى لدى الدول الدائنة لما فيها من تعارض مع مصالح الأخيرة الاقتصادية مما يضعف من بسط هيمنتها وسيطرتها على الدول المدينة.وقد أفردت المطلب الأول للمقترحات المنبثقة عن قمم واجتماعات للدول المدينة .في حين جعلت المطلب الثاني للطرح الراديكالي والمعني بإلغاء الديون و شطبها.

المطلب الأول: بعض المقترحات المنبثقة عن قمم واجتماعات الدول المدينة

هناك محاولات عديدة أجرتها الدول المدينة على مستوى العالم لحل مديونيتها الخارجية، سواء كانت من خلال الإعلان السياسي المنبثق عن الاجتماع الوزاري لإحدى عشرة دولة من الدول المدينة في أمريكا اللاتينية، والمعروف بإعلان قرطاجنة، أو من خلال مقترحات مؤتمر القمة الأفريقية المنعقد في مدينة أديس أبابا بأثيوبيا في يوليو عام 1986م، أو من خلال المشروع اليوغسلافي الذي طرحه الوفد اليوغسلافي نيابة عن مجموعة دول الـــ 77 في الأمم المتحدة في 30 نوفمبر عام 1985م، أو من خلال توصيات منتدى الفكر العربي المنعقد في شهر يناير 1987م في عمان الأردن، حول "المديونية الخارجية العربية" بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أو مقترحات بعض الاقتصاديين البارزين في هذا المضمار، أو الدعوة إلى إلغائها والتي تسمى بالاتجاه الراديكالي.وفيما يلي عرض لهذه المحاولات وتقييمها:

الفرع الأول:مجموعة قرطاجنة [1].:

في ربيع 1984، اجتمع وزراء المالية والشؤون الخارجية لـ 11 دولة مدينة من أمريكا اللاتينية بقرطجانة (كولومبيا)، وهو ما نشأ عنه ما يسمى (بمجموعة قرطاجنة)، اجمع الحاضرون أولاً وقبل كل شيء على ضرورة إيجاد مخرج سياسي لأزمة المديونية، انطلاقاً من إثبات استحالة حل هذا المشكل بدون حصول تنمية كلية للمنطقة. وبعد الاجتماع الثاني بالأروغواي (ديسمبر 1985)، أعلنت المجموعة عن مواقفها فيما يخص الاقتراحات التي تضمنها مخطط بيكر، وتوصلت إلى النتائج التالية:

1- ضرورة التزام البنوك التجارية بدفع مبلغ اكبر من المستوى المقترح من طرف بيكر (47 مليار دولار) مع الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم المصاحب لذلك.

2- تحديد سقف لخدمة المديونية بنسبة معينة من إيرادات الصادرات، مع الأخذ بعين الاعتبار تطورات أسعار الفائدة.

3- زيادة القدرة على الاقتراض للمؤسسات المالية الدولية، دون زديادة شروطها.

4- اتخاذ إجراءات ضد السياسة الحمائية للدول الصناعية، وذلك بمنح تسهيلات الدخول لأسواقها، والعمل بنظام التعويض ضد انهيار أسعار المواد الأولية.

5- مبادرة قرطاجنة هذه، وإن كانت مطالبها لم تلق استجابة من الدول الدائنة، إلا أنها شكلت المحاولة الأولى لإنشاء فكر وموقف مشترك تجاه مشاكل المديونية من طرف الدول المدينة، التي عبرت في هذه المناسبة عن رغبتها للبقاء ككتلة موحدة، تسرفض التضحية بالتنمية لتسديد المديونية وفوائدها[2].

---

(1) زكي،رمزي،أزمة القروض الدولية،مرجع سابق، ص277 .

(2) بلرنس،عبد الله،مرجع سابق،ص9 :

الفرع الثاني: مقترحات مؤتمر القمة الأفريقية

وأما مقترحات مؤتمر القمة الأفريقية المنعقد في أديس أبابا ومقترحات مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الذي تبعه بعد شهرين في هراري فهي في حقيقة الأمر مجرد تكرار وتأكيد لمقترحات إعلان قرطاج بحيث أجمعت المقترحات والأماني التي طرحها هؤلاء الرؤساء على الأمور التالية:

1- مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين وتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على الديون.

2- وضع حدود معقولة لخدمة الديون وضرورة تعديل شروط صندوق النقد الدولي.

3- ضرورة وجود آليات تكفل مساعدة الدول المدينة وزيادة تدفق القروض للدول المدينة.

4- تشجيع صادرات الدول المدينة إلى الدول الدائنة والجمع بين حل مشكلة الديون ومشكلة التنمية. والمعاملة الخاصة للدول الإفريقية الفقيرة[1].

وإذا حاولنا تقييم هذه المقترحات الإفريقية، يمكن القول إنها تكاد تمثل نظاماً اقتصادياً دولياً جديداً، معداً من طرف القارة الإفريقية، وهو ما لا تقبل به الدول الدائنة لتعارضه مع مصالحها، بالإضافة إلى أن ضعف المركز التفاوضي لدول القارة، جعل هذه الاقتراحات لا تلقى أي صدى لدى الدول الدائنة، إلا ما يندرج منها في إطار إستراتيجية الدائنين والمؤسسات المالية الدولية، التي أصرت على ضرورة تطبيق إصلاحات عميقة للبنية الاقتصادية للدول التي تعاني صعوبات تتعلق بمديونيتها.

---

[1] زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية 281، 282، ومحمد عزيز، الأبعاد الاقتصادية لمديونية بعض الدول العربية والإفريقية ومناقشة الحلول المقترحة 54، 55.

ورغم أن مؤتمر القمة الرابع عشر للدول الصناعية الكبرى، اتخذ خطوة هامة في هذا الاتجاه، أثناء انعقاده بتورونتو في يوليو 1988، إذ تم الاتفاق فيه على جملة من التدابير، لتخفيف عبء الديون على الدول النامية الاقل نمواً، ومن هذه التدابير، منح أسعار فائدة ميسرة وإسقاط بعض الديون، إلى جانب إطالة فترات السداد وفترات العفو بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض، وذلك وفقاً لما اعتمده مؤتمر القمة أثناء انعقاده بإيطاليا في يوليو من سنة 1987، وتطبيق هذه الخيارات ضمن خطوات إعادة الجدولة في نطاق نادي باريس.

والملاحظ أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتخفيف ضغط المديونية على اقتصاديات الدول الإفريقية، فأغلب دول إفريقيا، رغم أنها طبقت برامج للتصحيح الهيكلي بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، إلا أن أرقام النمو فيها لم تتحسن، فالدخل الفردي فيها أقل تماماً في سنة 1993 عما كان عليه سنة 1970، وحسب المعطيات الحالية لا يمكن مضاعفته إلا بعد 70 سنة. [1].

الفرع الثالث: مجموعة الـ 24:

انبثقت مجموعة الـ 24 من مجموعة ال77 التي تمثل الدول النامية، يرتكز موقفها التقليدي على المطالبة بتوسيع منافذ الدول النامية للمصادر المالية، ونقد شرطية صندوق النقد الدولي بتدخله في الشؤون الداخلية للدول، ونقد إستراتيجية المؤسسات المالية المتبناة في حل أزمة ديون دول العالم الثالث، وتطالب بإنشاء أحسن الشروط الملائمة للتنمية الاقتصادية لهذه الدول.وقد تقدمت بعدة اقتراحات للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية، والتخفيف من الصعوبات التي تواجهها الدول النامية، أهمها:

1- تحرير التجارة الخارجية.

---

(1) بلونس،عبدالله،مرجع سابق.

2- التخفيف من النفقات الكبيرة على التسلح، وتحويل الوفرات الناتجة عن ذلك إلى مساعدة الدول النامية مباشرة، أو عن طريق هيئة التنمية الدولية المختصة، بمنح القروض الميسرة للدول النامية الأكثر فقراً.

3- رفع الحواجز الجمركية أمام صادرات الدول النامية.

4- المطالبة بمفاوضات شاملة تجمع الدائنين والمدينين على السواء.

لكن الدول الصناعية، قد عارضت هذه الاقتراحات، باستثناء إزالة الحواجز الجمركية وتحرير التجارة، كما طالب هذه المجموعة بضرورة مساعدة الدول النامية، وخاصة الفقيرة منها، وذلك باحتواء العجز في موازين مدفوعاتها، وتحقيق نمو اقتصادي أفضل عن طريق زيادة المساعدات المقدمة من طرف المؤسسات الدولية كالبنك العالمي.كما طالبت هذه المجموعة بضرورة دعم صندوق النقد الدولي، وذلك لتحقيق الاستقرار في نظام النقد الدولي[1].

الفرع الرابع: توصيات ندوة "المديونية الخارجية للدول العربية"

وتعبر الندوة عن الإدراك العميق بأن معالجة قضية المديونية تتطلب إجراءات على المدى القصير والطويل. وفي الإطار القطري والقومي وكذلك من خلال المساهمة النشيطة في الجهود التي تبذلها بلدان العالم الثالث لإيجاد حلول مشتركة تحول دون أن تصبح المديونية الخارجية وخدمتها تهديداً لمستويات المعيشة ومستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي. أما توصيات ندوة "المديونية الخارجية للدول العربية" المنعقدة في عمان للفترة 23-24 إبريل 1986م فهي تتلخص بالأمور التالية[2]:

---

(1) حسن، صادق حسن، مرجع سابق، ص 104.

(2) توصيات "المديونية الخارجية للدول العربية" عمان، الأردن 23—24/إبريل/ 1986م، 343/ 344، من كتاب الأرصدة والمديونية العربية للخارج، منتدى الفكر العربي، عمان.

1- الاعتماد المتزايد على المدخرات المحلية لتمويل التكوين الرأسمالي والاستثمار وإتباع جميع الوسائل التي تؤدي إلى زيادة الادخار المحلي وتحشد المدخرات وتوجهها إلى الاستثمار الاقتصادي المنتج.

2- مراعاة ألا تتجاوز المديونية الخارجية حداً معيناً بحيث تتراوح خدمة الدين حول حدود آمنة من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

3- العمل على تجنب تمويل عجز الموازنات العامة للإنفاق الجاري عن طريق الاقتراض الخارجي.

4- تخفيض العجز التجاري عن طريق تحسين التوازن بين الواردات والصادرات من السلع والخدمات، مع التأكيد على ضغط الواردات الاستهلاكية الكمالية والترفيه، والعمل على تخفيض تكاليف خدمات الاستيراد.

5- معالجة مشكلة الطاقات المعطلة في المشروعات الإنتاجية التي نفذت فعلاً بقصد تصويب أوضاعها وزيادة كفاءتها وزيادة إنتاجيتها وخاصة تلك المعد إنتاجها للتصدير.

6- مراجعة سياسات التنمية بهدف التركيز على اختيار المشروعات المنتجة للسلع الأساسية ولرفع نسبة المكون المحلي في الاستثمار والاهتمام بصورة متزايدة بتصنيع المواد الخام الأولية قبل تصديرها والاهتمام بإقامة صناعة تصديرية موجهة إلى أسواق عديدة في العالم، والعمل على صياغة خطط التنمية العربية بحيث يكون اعتمادها على القروض الخارجية في أدنى الحدود على أن تكون القروض في هذه الحالة سهلة، ومن المصادر العربية أو الدولية الثنائية.

7- تعزيز الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي العربي عن طريق تعزيز وزيادة التبادل التجاري البيني والمقابل والقيام بصياغة إجراءات مالية ونقدية قومية تساهم في تنفيذ هذا التوجه بما في ذلك إقامة سوق مالية عربية وتنسيق تشريعات الاستثمار.

8- تكثيف إقامة مشروعات عربية مشتركة وإخضاعها للبرمجة والتخطيط القطاعي تنفيذاً للتوجهات الواردة في إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرها مؤتمر القمة العربية الحادي عشر.

9- تحتل قضية تعزيز مكانة وزيادة نشاط الصناديق والمؤسسات الإنمائية العربية أهمية خاصة في المرحلة الحالية، وخاصة دور كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي للوفاء بالأهداف المرسومة لهما وتوسيع هذه الأهداف بما يلبي حاجات التنمية الملحة للأقطار العربية في الوضع الراهن.

10- الطلب من وزراء المال والاقتصاد العرب ومن البنوك المركزية العربية ان تولي مديونية الدول العربية الأقل نمواً اهتماماً خاصاً اجتماعاتهم السنوية حتى ولو أدى ذلك إلى عقد اجتماعات خاصة إذا ما طلبت الدول المعنية ذلك.

11- المساهمة بمختلف الوسائل في النشاطات والجهود التي تبذلها مجموعات الدول النامية في مختلف المحافل الدولية لحل قضية المديونية حلاً عادلاً ولمصلحة تطور هذه الدول واستمرارها في تنمية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

12- ترشيد مشتريات السلع بحيث يتم تجنب الشراء من المصادر التي تفرض شروطاً سياسية على هذه المبيعات وضرورة العمل على إنشاء صناعة سلاح عربية مشتركة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تصريحات لبعض رؤساء الدول المدينة، مقدمة حلولاً لأزمة المديونية، مثال ذلك، تصريحات 'كاسترو' الذي خلص، بعد دراسة تقوم على أربع حالات من

الافتراضات، إلى استحالة تسديد المديونية، ومن ثم طالب بضرورة إلغائها، وتشكيل جبهة موحدة للمدينين تعرض حواراً سياسياً شاملاً مع الدائنين لحل أزمة المديونية لدول العالم الثالث.

وبعد هذا العرض لأهم الحلول المقترحة من قبل الدول المدينة لا بد من القول ان هذه الحلول كان من الممكن لها أن تسهم في حل أزمة المديونية الخارجية للدول المدينة لو قامت الدول الدائنة بتبني اقتراحات هذه الدول. ولكن معظم هذه الاقتراحات لا تصب في مصلحة الدول الدائنة مما يصعب معه الأخذ بها من قبل الدول الدائنة.

في حين نلاحظ الكثير من الإجراءات التي يجب على حكومات الدول المدينة الأخذ بها للحد من أزمة مديونيتها الخارجية. إلا انها لم تلق هذه المقترحات صدى لها في بلدان الدول المدينة.فعلى سبيل المثال ما زال التكامل الاقتصادي بين الدول العربية حلما ترنو له الشعوب لما له من اثر بالغ في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية في عالمنا العربي و الإسلامي.

المطلب الثاني: عملية إلغاء بعض الديون الخارجية: (1)

لم يعد الاقتصاد بعيداً عن السياسة ولا السياسة بعيدة عن الاقتصاد. حتى إن فكرة المديونية لم تصبح مشكلة اقتصادية بحتة فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى مشكلة سياسية. وبذلك أخذت الأحداث السياسية تلعب دوراً بالغ الأهمية في شطب وإلغاء بعض الديون الخارجية المترتبة على دول العالم الثالث. ويرجع أصحاب فكرة إلغاء الديون هذه العملية إلى أن جانبا من الديون استعمل في تمويل مشاريع خاسرة وبذلك يجب تقاسمها بين المدين والدائن. لاسيما إذا كانت السلع المستوردة للمشروع على درجة غير كافية من التكنولوجيا مثلاً. وكذلك وجوب

---

(1) زكي،رمزي،أزمة الديون الخارجية،رؤية من العالم الثالث،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1978،ص557.

إلغاء القروض التي استخدمت في مشاريع اقتصادية تنموية وتعرضت لبعض الظواهر القاهرة كالزلازل مثلاً.

وقد انعقد اجتماع محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية في برلين ضمن الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنعقد لإعفاء جزئي للدول النامية المثقلة بالديون. وفعلاً كاد القرار أن يصدر بإعفاء وإلغاء بعض الديون إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عطلت هذا الاتجاه[1]، وذلك لا لأنها لا تريد إلغاء الديون بسبب قدرة دول العالم الثالث على التسديد، ولكن لما ذكرته آنفاً من تلازم العلاقة بين السياسة و الإقتصاد وبذلك أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إبقاء الديون كثقل على كاهل الدول المدينة للانصياع لأوامرها.

ويذكر أن عملية إلغاء بعض الديون يكون نتيجة موقف سياسي معين. وحسب تقرير البنك الدولي الأخير بتاريخ 1995/1/1 وفي الجزء الأول من الفقرة الرابعة فقد منحت الولايات المتحدة الأمريكية إعفاء من الدين لحوالي (700) مليون دولار أمريكي على ثلاثة دفعات حتى نهاية السنة المالية 1997 لصالح المملكة الأردنية الهاشمية، وتتفاوض المملكة المتحدة وألمانيا على إلغاء آخر لمبلغ (120) مليون دولار أمريكي من الدين الأردني .هذا ومن خلال زيارة وزير الخارجية الأردني لواشنطن، وإثر مفاوضات فقد وافقت الإدارة الأمريكية على تسريع عملية استكمال إعفاء الأردن من دفع ما تبقى عليها من ديون للولايات المتحدة الأمريكية بحيث يتم ذلك خلال عام واحد بدلاً من عامين.

---

(1) صيام، أحمد زكريا ، مرجع سابق، ص 121.

المبحث الرابع

الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأردنية لحل مشكلة المديونية الخارجية وتقييمها

تمهيد:

في سبيل حل مشكلة المديونية الخارجية في الأردن فقد تمت إعادة جدولة الديون الخارجية، وزيادة أمد استحقاقها، رافق ذلك عمليات إعادة شراء للديوان، وكذلك اتفاقيات بشطب ديون أخرى. [1]

وقد أسفرت الجهود التي بذلتها الحكومة لتخفيض عبء المديونية عن تحقيق نجاحات قليلة. من خلال الاتفاق مع الجهات الدائنة على شراء. أو مقايضة. أو شطب. أو أعادة جدولة مديونيتها على الأردن، وكان ابرز ما تحقق في هذا المجال اتفاقيات شطب الديون أو تحويلها إلى منح أبرمت مع عدد من الدول بقيمة (771) مليون دولار، وكذلك اتفاقيات إعادة الجدولة التي عقدت مع كل من نادي باريس، ونادي لندن، خلال الفترة من عام 1989- 1997 لإعادة جدولة ما مجموعة (2527) مليون دولار و (856) مليون دولار على الترتيب. هذا إلى جانب اتفاقيات شراء ومقايضة الديون المستحقة إلى كل من: روسيا، وسويسرا، وفرنسا، وألمانيا[2]. وقد أدت تلك الاتفاقيات إلى تخفيض نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي

([1]) الصمادي،تيسير رضوان،دور السياسة النقدية في تفعيل عملية التصحيح الاقتصادي في الأردن،مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن 1989_1999،تحرير اثيل عبد الجبار الجومرد،مركز الدراسات الإستراتيجية،الجامعة الأردنية،ص 169.

([2]) أبو حمور، محمد، السياسة المالية و التصحيح الاقتصادي في الأردن ،مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن 1989_1999،تحرير اثيل عبد الجبار الجومرد،مركز الدراسات الإستراتيجية،الجامعة الأردنية،ص 232.

الإجمالي إلى النصف تقريباً ليصل إلى (65.5%) عام 2004(الجدول رقم 3). وكذلك تخفيض معدل خدمة الدين إلى حوالي النصف أيضاً ليبلغ حوالي (13%) عام 2004 [1].وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية لحل أزمة الديون الخارجية في المطلب الأول. في حين أفردت المطلب الثاني لتقييم اثر سياسات التصحيح الاقتصادي على أهم المؤشرات الاقتصادية في الأردن.

المطلب الأول:الإجراءات المبذولة من قبل الحكومة الأردنية لحل ازمة المديونية الخارجية.

الفرع الأول: إعادة جدولة الديون

تعتبر إعادة جدولة الديون خير مثال على محاولة التصدي لأزمة المديونية. إذ عملت على تخفيف الأعباء المترتبة على القروض بزيادة درجة تيسيرها. وانخفاض أسعار الفائدة فيها من 7.71% في المحضر الأول لنادي باريس عام 1989 إلى 6.365 للمحضر الثاني عام 1992. وزادت نسبة الإعانة من 18.9% للمحضر الأول إلى 39.46% للثاني.

أما آجال التسديد فقد ارتفعت من 10 سنوات بفترة سماح 5 سنوات للمحضر الأول إلى 20 سنة بفترة سماح للمحضر الثاني. مما أدى إلى انخفاض القيمة الحالية المحسوبة لمدفوعات خدمة هذا المحضر إلى 551.26 مليون دولار مقارنة بـــ 910.53 مليون دولار القيمة الاسمية. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عنصر الإعانة ودرجة تيسير شروط هذه الاتفاقيات. فقد بلغت نسبة عنصر الإعانة في المحضرين لنادي باريس: الثالث 1994. والرابع 1997. 38.5%، 39.6% على التوالي. وزاد عنصر الإعانة ودرجة تيسيرها. وطول آجال السداد. وانخفضت أسعار

---

(1) البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث، التقرير السنوي الحادي والاربعون ، 2004.

الفائدة الى 5.87% للثالث و 5.4% للرابع. وأدى ذلك إلى انخفاض القيمة الحالية المحسومة لمدفوعات اتفاقيات هذين المحضرين إلى 620.48 مليون دولار للثالث و 239.61 مليون دولار للرابع مقارنة بقيمتها الاسمية 1008.9 و 398.24 مليون دولار على التوالي.[1]

ويلاحظ انه تمت إعادة جدولة القروض بشروط ميسرة باستثناء المحضر الأول. وكذلك ساهمت عمليات إعادة الشراء. والمبادلة. والشطب للديون الأخرى في تخفيض الرصيد الكلي للمديونية بمبلغ 2391 مليون دولار. ولا بد من لفت الأنظار إلى أن الأردن كان قد توصل إلى الاتفاق الثنائي مع نادي باريس والذي تم بموجبه إعادة جدولة الأقساط والفوائد المستحقة خلال الفترة الممتدة من 1992/1/1 ولغاية 30/1/ 1993 . والبالغة حوالي (790) مليون دولار أمريكي وذلك على النحو التالي:

- إعادة جدولة 100% من الأقساط والفوائد من القروض الثنائية بحيث تسدد على (20) قسطاً نصف سنوي متساوياً بعد فترة سماح مقدراها (10) سنوات. أي اعتبارا من عام 2003 ولغاية عام 2012.
- إعادة جدولة 100% من الأقساط والفوائد من القــروض التــصديرية المكفولــة مــن الحكومة بحيث تسدد على (14) قسطاً نصف سنوي متساوياً بعد فترة سماح مقــدراها (8) سنوات. أي اعتبارا من عام 2001 ولغاية عام2007 [2].

---

(1) النسور،معن.المساعدات الخارجية و النمو الاقتصادي في الأردن،مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن 1989_1999،تحرير انيل عبد الجبار الجومرد،مركز الدراسات الإستراتيجية،الجامعة الأردنية،ص 89.

(2) النابلسي، محمد سعيد، المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن، من (الاقتصاد الأردني المشكلات والأفاق) تحرير د.منير حمارنه، مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان، 1994، ص291.

وتم خلال شهر أيار من عام 1999 التوصل إلى اتفاق يتضمن أعادة جدولة ما مقداره (787) مليون دولار لحكومات الدول الأعضاء في نادي باريس تمثل الأقساط والفوائد المستحقة خلال الفترة من 1/ 3/ 1999 وحتى 30/ 4/ 2002.

الفرع الثاني: مبادلة الديون

أسفرت الجهود التي بذلتها الحكومة مع الدول الصناعية السبع بهدف الحصول على تخفيض لجانب من مديونية الأردن خلال عام 1999 عن توقيع اتفاقيات مبادلة دين مقابل استثمارات بمشاريع رأسمالية ضمن الموازنة. ومشاريع تنموية أخرى مع الجانبين الألماني والفرنسي بقيمة إجمالية تبلغ حوالي (106) ملايين دولار وبسعر خصم مقداره (50%). وكذلك تم إجراء مفاوضات لمبادلة دين مقابل استثمارات ومشاريع تنموية مع كل من اسبانيا وايطاليا، وبقيمة إجمالية بلغت حوالي (90) مليون دولار، وبأسعار خصم مناسبة. وقامت المؤسسة الأردنية للاستثمار خلال عام 1999 ببيع حصة الحكومة في عشر شركات، بقيمة إجمالية بلغت (31.2) مليون دينار. [1]

الفرع الثالث:التوزيع القطاعي للمساعدات

يعتمد التوزيع القطاعي للمساعدات الاقتصادية (المنح والقروض) على مضمون المساعدة. وعلى السياسات الحكومية التي قد تميل إلى توجيه المساعدة إلى قطاع معين دون القطاعات الأخرى. أن أكثر من 40% بالمتوسط من إجمالي المساعدات توجه نحو مشاريع البنية التحتية (الكهرباء. والنقل. والمياه. والاتصالات. والتعليم). بينما يمثل قطاع الصناعة نسبة ضئيلة من المساعدات الخارجية. و أن الاهتمام بتوزيع المساعدات ينصب بالدرجة الأولى. على

---

(1) وزارة المالية، النشرة السنوية، 2000.

القطاعات الخدمية مع بعض الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية.(1) هذا ما يميز التوزيع القطاعي للمنح والمساعدات التي يحصل عليها الأردن.

الفرع الرابع: تكاليف القروض الخارجية

لا بد من الانتباه إلى إن للدولة الأجنبية أولوياتها، ولا نستطيع إغفال ذلك، وكثير من الدول التي تمنحنا تفرض الشراء من سوقها، يعني يجب أن يكون هناك حذر عندما يكون الشراء من السوق ذات العلاقة، لأن ذلك قد يرفع كلفة الاقتراض، وقد يرفع ويقلل من قيمة المساعدات.

و كثير من الدول عندما تمنح قرضاً، فإن هذا القرض مربوطاً *tied* لسوقها، فإنهم يحسبون بعض الحسابات على أن سعر الماكينات التي تأتي إلينا هي سعر السوق في تلك الدولة، بينما الحقيقة انه يؤخذ سعر الـ *FOB* وليس سعر السوق، فلذلك هذا يقلل من قيمة القروض، ويؤدي إلى تآكل تدفقها النقدي بالنسبة لنا؛ نظراً لارتفاع كلفة الماكينات التي تأتي إلينا، وعليه تتقلص قيمة المساعدة،

أن هناك شروطاً، فهذا في الحقيقة عيب؛ بمعنى انه إذا كنت بحاجة وعندك فجوة للادخار، فانه يجب عليك أن تلجأ للحصول على موارد، والذي يعطيك أيضاً له أولويات، يريد أن يشغل شركاته ويصدر، فيجب أن لا نغفل ذلك .

إذن المساعدات لا تمثل حدا طويل المدى، يجب أن ندرك ذلك، وهذه حقيقة أساسية، ويجب أن نعظم الادخار المحلي داخل الاقتصاد الوطني. (2)

---

(1) النسور، المساعدات الخارجية و النمو الاقتصادي في الأردن،مرجع سابق،ص 94.

(2) الساكت، بسام، مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن 1989_1999،تحرير انيل عبد الجبار الجومرد،مركز الدراسات الإستراتيجية،الجامعة الأردنية، مرجع سابق،ص 211_213.

الفرع الخامس: تقييم الجهود المبذولة

مع كل ما ذكر من إنجازات وغيرها وما تحقق من إصلاحات، فما زال هنالك العديد من القضايا الكبيرة التي تتطلب تكاتف الجهود الحكومية والخاصة لمواجهتها والتصدي لعلاجها، وعلى رأس هذه القضايا مشكلتا البطالة والفقر، إذ مازالت معدلاتهما، على الرغم من كل الجهود المبذولة لمكافحتهما، مرتفعة وتتجاوز المستويات المقبولة، وإن سجل هناك انخفاض فيهما. كما ما زال هنالك بعض التشوهات الاقتصادية والمالية التي تتطلب مزيدا من العمل الدءوب لاستئصالها، وبالتالي تحصين الاقتصاد الوطني من تأثيراتها وانعكاساتها السلبية.

يضاف إلى ذلك أن المستوى الحالي للدين الخارجي، على الرغم من تراجعه الملحوظ، ما زال مرتفعا مما يقتضي العمل على تخفيف أعبائه من خلال تكثيف الجهود المبذولة للارتقاء بدرجة استغلال الموارد الذاتية عن طريق توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية، ومواصلة المساعي الرامية إلى مقايضة الديون الخارجية بحقوق ملكية، وقصر الاقتراض الجديد على ما يحقق عائدا للاقتصاد الوطني يفوق عبء خدمته مستقبلا.

وحيث انه لقياس تأثير أي سياسة اقتصادية سواء كانت مالية أو نقدية نحتاج لمقياس، نحتاج لشيء حتى يدلنا هل كانت السياسة ناجحة أم فاشلة؛ فما هي المتغيرات التي نقيس بها نجاح السياسة المالية أو السياسة النقدية، هل هي البطالة؟ هل هي التضخم؟ أم هي النمو في الناتج القومي؟ والأهم من ذلك توزيع الدخل،فهناك من يقول أن السياسة المالية جيدة، والسياسة النقدية جيدة، وبرنامج التصحيح الاقتصادي ممتاز، لكن ما زلنا نعاني من الفقر والبطالة، ولم يحصل شيء.ومن يتكلم عن الانجازات التي حققها الاقتصاد الأردني كأنه يتكلم عن اقتصاده الخاص.

عندما ادخل برنامج التصحيح الاقتصادي كان من أهم أهدافه تخفيض نسبة العجز في الموازنة سنوياً لتصل إلى 2 أو 3% في نهاية سنة 1998، فالذي حصل قبل 1998 أن العجز ارتفع كثيراً عن الرقم الذي كانت تورده خطابات الموازنة؛ نتيجة الخلل الموجود في برنامج التصحيح الاقتصادي. فالرسوم الجمركية خفضت، طبعاً في ضوء متطلبات منظمة التجارة الدولية. وهذه الرسوم خفضت دخل الخزينة، وقلصت من الحماية على الصناعة الوطنية، وكان تخفيضاً للرسوم الجمركية على السيارات تخفيضاً كبيرا جداً، إذ لم يحدث في أي قطر أن نزلت الرسوم الجمركية بهذا الشكل. ففي الوقت الذي نشكو فيه من نقص وارادات الخزينة، نواصل تخفيض ضريبة الدخل التي هي ضريبة تصاعدية، والتقليل من أهميتها بالنسبة لمجمل الإيرادات، فقد انخفضت نسبتها من 55% إلى 35% للبنوك، وإلى 25% للشركات المالية لصالح الضرائب غير المباشرة، بالمناسبة لم تكن نسب ضريبة الدخل عالية في الأردن، فهي في أمريكا 38% وفي مصر 40%، وفي بريطانيا أيضاً 40%، وفي دول نامية أيضاً في حدود 35- 40% لم يكن هنالك داع أبداً لتخفيض الضريبة على الدخل بهذه النسبة العالية، فنشكو من عدم وجود دخل للخزينة، ثم نزيد ضريبة المبيعات من 7% إلى 10% إلى 13% لماذا؟ لأن الخزينة بحاجة إلى إيرادات. ثبت في كل أقطار العالم أن ضريبة المبيعات ضريبة انكماشية ستؤدي إلى الركود وإلى الأزمات الاقتصادية. (1)

أما فيما يتعلق بدعم السلع الأساسية، فهناك أقطار كثيرة لغاية الآن تدعم هذه السلع، ففرنسا مثلاً، تدعم المنتجات الزراعية، لكن نحن شطبناها بالمرة، لأن احد مسؤولي الصندوق قال إنه يجب إلغاء دعم السلع الأساسية. والمديونية بطبيعة الحال بقيت عالية، إذا وصلت، حسب

---

(1) راجع:النمري،احمد، مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن 1989_1999،تحرير اثيل عبد الجبار الجومرد،مركز الدراسات الإستراتيجية،الجامعة الأردنية، مرجع سابق،ص282.

آخر الأرقام، إلى 5 مليارات و 168 مليون دينار؛ أي حوالي 7 مليارات دولار، رغم أن المديونية الأميركية شطبت (700 مليون)، ومديونية روسيا شطبت، ومديونية كذا شطبت، وهناك سداد سنوي لا يقل عن ربع رقم الميزانية، وكان هنالك اقتراض أكثر من عملية السداد وما تزال المديونية تحتل موقعاً خطيراً.

المطلب الثاني: أثر سياسات التصحيح الاقتصادي على الاقتصاد الأردني:

عند بدء برنامج التصحيح الاقتصادي الأول بلغ رصيد الدين العام الخارجي في نهاية عام 1990 حوالي (5064) مليون دينار. وجاء برنامج التصحيح ليحل مشكلة عجز الأردن عن تسديد هذا الدين. فكان الحل شيئاً غريباً. وهو الجدولة أي تأجيل تسديد هذا الدين إلى المستقبل. وذلك المستقبل لم يصل بعد 14 عاماً. فقد بلغ رصيد الدين العام الخارجي في نهاية آب 2003 حوالي 5337 مليون دينار. ومع إستراتيجية التصحيح، فإن ذلك المستقبل لن يصل أبداً على ما يبدو. (1)

بقاء المديونية الخارجية يرتب من الناحية الاقتصادية أعباء على الأردن تتمثل في خدمة هذه المديونية. أي دفع الفوائد حتى لو جرت إعادة جدولة هذه المديونية إلى ما لا نهاية. وهو ما هو حاصل الآن. إذ تبلغ خدمة هذه المديونية حوالي 500-600 مليون دينار سنوياً.

إلا أن الأهم أن المديونية الخارجية شكل قيداً على القرار الوطني سواء كان سياسياً أو اقتصادياً. وهذه مسألة واضحة وليس من الضروري الاستطراد فيها. وإغفال مسألة المديونية الخارجية ليس مبرراً ولا ممكناً حتى لو كان يراد لها أن تشطب.

---

(1) الرشواني: سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مصدر سابق ص56 .
وعقل، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية:" الأردن نموذجاً"، في الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن، مصدر سابقص57.

وعلى الرغم من أهمية النتائج التي تشير الدراسات التي تمت حول آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي[1]. إلى أن آثار تنفيذ البرامج كانت صعبة للغاية. في مختلف المجالات الاجتماعية. والاقتصادية. وينطبق الأمر على حالة الاقتصاد الأردني. حيث أدت هذه البرامج إلى النتائج التالية:

الفرع الأول: اثر برامج التصحيح على الناتج المحلي الإجمالي.

والمرافعة الجديدة عن برنامج التصحيح تراجع الرصيد القائم للدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 189.4% في نهاية العام 1990م إلى 65.5% في نهاية العام 2004. وعلى الرغم من الانخفاض. إلا أن حجم الدين العام يبقى مرتفعاً. وقد ساعدت سلسة من إعادة جدولة الدين عبر نادي باريس[2] في جعل الأردن قادراً على التعامل مع الديون الخارجية باتجاه إعادة طرق الدفع لدينه الخارجي. وهو ما يبين أن سبب انخفاض الدين العام الخارجي. ليس برنامج التصحيح الاقتصادي، بقدر ما هو إعادة جدولة الديون مع نادبي باريس ولندن[3]. وتعتقد الباحثة أن بعض النتائج التي تحقق في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي فيما يخص المديونية الخارجية. كانت نتيجة إعادة جدولة الديون الخارجية (الديون الرسمية في إطار نادي باريس والديون التجارية في إطار نادي لندن). حيث بلغ عدد الاتفاقات التي تم إعادة هيكلة القروض فيها 6 اتفاقيات. كان مجموع المبلغ (2733 مليون دولار) بنسبة 43.4 من الدين

---

(1) الرشواني: سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مصدر سابق .
وعقل، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية: "الأردن نموذجاً"، في الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن، مصدر سابق.

(2) نادي باريس هو مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها. ويبلغ عدد أعضاء النادي 19 عضواً، أما الدول المدينة فعددها 77 دولة. وليس للنادي أي قوانين تشريعية.

(3) نادي لندن هو تجمع للبنوك التجارية الدائنة.

الخارجي القائم. أما إعفاءات القروض التي تمت من تاريخ 1989-1996 فكانت (923 مليون دولار) حيث تم شطب ما مجموعه 771 مليون دولار في عام 1994. نتيجة اشتراك الأردن في معاهدة السلام مع إسرائيل ومعظمها ديون أمريكية بالدرجة الأولى (637 مليون دولار) [1]. وعليه انخفضت نسبة الدين/ ن م ج في العام 1995 إلى 105% بعد أن كانت 188.8% في العام 1990.

انخفاض نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي لا تعني شيئاً اكثر مما تعنيه حسابياً. ومن الناحية الواقعية، فإن المديونية بقيت كما هي. وظلت تضغط على موازنة الدولة وميزانيتها بأعباء خدمتها التي تبلغ نصف مليار دينار سنوياً. وهي تضغط أيضاً على ميزان المدفوعات. وتضغط على أعصاب الأردن السياسية[2]. والجدول رقم (23) يبين نسبة الدين/ ن. م. ج.

---

(1) الرفاعي: أحمد حسين، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 7، 1997، ص112.

(2) المالكي، عبد الله، افتتاحية العدد، مجلة الاقتصاد المعاصر، 20 تشرين الثاني 2002، ص20.

الجدول رقم (23)

نسبة رصيد الدين القائم/الناتج المحلي الإجمالي %

السنة	نسبة رصيد الدين القائم/ت.م.ج
1990	189.4
1991	174.4
1992	128.9
1993	111.3
1994	102.2
1995	97.9
1996	100.3
1997	92.6
1998	95.5
1999	98.00
2000	80.1
2001	75.2
2002	77
2003	77.1
2004	69.5

- **المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث ، التقارير السنوية ، للفترة(1990-2004).**

الفرع الثاني: اثر البرامج على النمو

وعلى الرغم من أهمية النتائج التي تحققت لضمان الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أن الاقتصاد الأردني لا زال يعاني من الاختلالات الهيكلية على المستوى الكلي والجزئي. كتباطؤ معدل النمو الاقتصادي فيشير الجدول رقم(24)إلى أنه وبعد أن وصل إلى 14.3% في العام 1992 انخفض إلى 2.1% في العام 1996 ثم ارتفع إلى 5% في العام 2002. إلى جانب العجز المزمن في الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي شكل ما نسبته 31.2% في العام 1989. وانخفض إلى 23.8% في العام 2002 ورغم ذلك ما زال العجز في حدود مرتفعة.

وبكلمات بالغة التركيز، فإن معالجة مشكلة البطالة والفقر معالجة ناجحة تقتضي أن ينمو الدخل القومي بنسب عالية. بحيث يتراوح متوسطها فوق 5%. مع استمرار هذا النمو المرتفع طوال فترة. لا أن يكون حدثاً يظهر في عام ثم يغيب.والجدول رقم (24) يبين تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة محل الدراسة.

جدول رقم (24)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %

السنة	معدل نمو ن.م.ج
1990	0.3-
1991	1.6
1992	4.3
1993	4.5
1994	5
1995	6.2
1996	2.1
1997	3.3
1998	3
1999	3.1
2000	4.2
2001	4.2
2002	5
2003	3.3
2004	3.6
المتوسط*	4.3

- **المصدر: البنك المركزي الأردني ، دائرة الابحاث، التقارير السنوية، للفترة(1990-2004).**
- **عمل الباحثة.**

إن مثل هذا المعدل المتواضع للنمو غير قادر على أحداث التحسن المنشود في المستويات المعيشية للموظفين. وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزيادة السكانية العالية في الأردن والتي تبلغ 2.8 بالمائة سنوياً. وكذلك التباين الكبير في توزيع الدخل وعدم عدالة توزيع مكتسبات التنمية على القطاعات والمناطق المختلفة في المملكة وسيبقى الحديث عن تلمس المواطنين فئاتهم

لمكاسب التنمية وكذلك قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل أعباء المديونية الخارجية منقوصاً وغير قابل للتطبيق ما دام الاقتصاد الوطني يحقق معدلات نمو تقل عن 6 بالمائة سنوياً. وهو ما يجب أن يؤخذ بالاعتبار عند تصميم الخطط والبرامج المستقبلية للحكومة[1].

وهناك ما هو أكثر من ذلك. وهو أن إستراتيجية التصحيح تنطوي على ميكانيكية لمكافحة النمو الاقتصادي وهي المتمثلة بالاستيراد الحر وتسهيل الاستيراد بإزالة كل القيود عليه. والاستيراد يؤدي إلى استنزاف طاقات الإنتاج المحلي لأنه يجير ثمار النمو الاقتصادي إلى الأجانب. فالدخل القومي يتراجع ديناراً مقابل كل دينار يتم استيراده. وقد سار النمو الاقتصادي في الأردن منذ عام 1989 في خط متعرج. وعندما انتعش هذا النمو فإنه انتعش لأسباب لا علاقة لها ببرامج التصحيح (مثل عودة الوافدين). ودليل ذلك هو أن وجود إستراتيجية التصحيح لم تتمكن من منع النمو الاقتصادي من الهبوط بعد سبع سنوات من التصحيح.

إن زيادة النمو الاقتصادي هي الأساس وأن هذا معناه زيادة الاستثمار. وحتى يتحقق هدفها هذا. فإن تشجيع الاستثمار يجب أن يكون شغلها الشاغل على الجبهة الاقتصادية. وإذا كانت هناك من ملاحظات يجب لفت انتباه الحكومة إليها فهي أن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لدعم النمو وتحقيق الغاية المقصودة لا يكفي ولم يكن كافياً حتى الآن. هذه نقطة جوهرية. وهذه هي إحدى دروس التسعينيات ودروس الأعوام التي مضت من هذا القرن. فالاستثمارات الأجنبية لا تتدفق إلى اقتصاد كالأردن بحجم كاف. فالأردن ليس مؤهلاً لاجتذاب وتوطن استثمارات خارجية كبيرة في أوضاعه الحالية. وهكذا فإن عبء دعم النمو الاقتصادي يجب أن يتحمله الاستثمار الوطني. أي أموال الأردنيين قبل غيرهم[2].

---

(1) المركز الإعلام الأردني www.Elections.net

(2) المالكي،عبد الله،افتتاحية العدد،مجلة الاقتصاد المعاصر،20 تشرين الثاني 2002،ص 23

الفرع الثالث: اثر برامج التصحيح على التضخم.

أما بالنسبة لاحتواء التضخم ضمن معدلات منخفضة. والمعدل المنخفض المقصود 2%-3%سنويا وهذا هدف سهل. حيث إن الركود الحالي يخنق الطلب العام. . فتميل الأسعار إلى الانخفاض تلقائياً دون تدخل من البرنامج أو من السياسات الاقتصادية. وتعتبر نسبة 2%-3% هي نسبة تضخم منخفضة أكثر مما يجب. مما يدل على وجود الركود. وإمعان نسبة التضخم في الانخفاض واقترابها من الصفر قد يؤذن بدخول الاقتصاد مرحلة الانكماش. وهو ضار بنفس ضرر التضخم. وقد يكون الانكماش اشد خطراً من التضخم[1]. ويبين الجدول رقم (25) معدل نمو التضخم للفترة 1990-2004.

جدول رقم(25)

معدل نمو التضخم للفترة 1990-2004 %

السنة	معدل نمو التضخم
1990	6.2
1991	8.2
1992	4
1993	3.3
1994	3.6
1995	2.4
1996	6.5
1997	3
1998	3.1
1999	0.6
2000	0.7
2001	1.8
2002	1.8
2003	1.6
2004	3.4

- **المصدر:** البنك المركزي الأردني ، دائرة الابحاث ، التقارير السنوية،للفترة(1990-2004).

(1) المالكي، عبد الله، افتتاحية العدد، مجلة الاقتصاد المعاصر 15 تموز 1999 ص47..

وقد بينت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) أسباب انخفاض التضخم في الأردن وعزت ذلك إلى ضعف النمو الاقتصادي. وتقييد الإنفاق الحكومي. وتطبيق سياسات وشروط نقدية مشددة. مما كان له أثر سلبياً على الطلب الاستهلاكي العام وعلى الاستثمار وبالتالي انخفض معدل التضخم[1].

إن قرار الحكومة زيادة أسعار المحروقات وضريبة القيمة المضافة ورفض مجلس النواب الأولي لفكرة أو توصية الزيادة. تمثل ذروة درامية لإستراتيجية التصحيح الاقتصادي. فزيادة الأسعار والضرائب هي أحد الاستحقاقات التي ترتبها برامج التصحيح الاقتصادي على الأردن. ولكن هي تمثل أيضاً مثالاً على طبيعة الاستحقاقات التي تترتب على برامج التصحيح الاقتصادي ذاتها. أي ما تقود إليه. ولنوضح أكثر.

من ناحية أولى. فإن تنفيذ توصيات أو شروط برامج التصحيح الاقتصادي. أدت إلى زيادة الضرائب والأسعار بشكل متلاحق منذ عام 1990 دون أن يترتب على تلك البرامج نمو اقتصادي كاف. مثل معدل يزيد عن 5% كمتوسط. وقد وصلنا إلى النقطة الحاسمة. وهي أن الضرائب وبعض الأسعار ارتفعت بما فيه الكفاية. وربما تجاوزت ذلك دون أن يرتفع الدخل الفردي بما يوازي ذلك الارتفاع في الاسعار. ولذلك فإن كل زيادة في الأسعار صارت تشكل مساساً موجعاً بمستوى المعيشة وتأثيراً سلبياً غير محدد على مستويات التضخم. فلا امكانية لرفع الاسعار على الأقل. فإذ إرتفعت تأذى الناس وإذا لم نزدها تأذت السياسة الاقتصادية القائمة على إستراتيجية التصحيح الاقتصادي. وهذا هو المأزق الوطني[2].

---

(1) نظرة أوليه على التطورات الاقتصادية في منطقة الاسكو عام 1999، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تعزى آسيا، الأمم المتحدة ص15.

(2) المالكي، عبد الله، لفتتاحية العدد، مجلة الاقتصاد المعاصر 29 شباط 2004 ص 12 .

والوصول إلى هذا المأزق هو إحدى النتائج المترتبة على إستراتيجية التصحيح الاقتصادي. وهذا ما يسمى استحقاقاً لتلك الإستراتيجية. وقد ترتبت عليها سلفاً نتيجة أخرى وهي ارتفاع مستوى الفقر ومعدلات البطالة وبقاؤها عند تلك المستويات العالية. بكلمات أخرى لقد بدأنا ندفع استحقاقات الالتزام بإستراتيجية التصحيح الاقتصادي. ولا ندري ماذا سيتداعى من مثل هذه الاستحقاقات لاحقاً.

لم تتضمن برامج التصحيح الاقتصادي خطة للاستثمار تؤدي إلى نمو كاف في الدخل القومي. ولو حصل ذلك. فإن نصيب الخزينة من ثمار ذلك النمو كان سيكفي لمواجهة أعباء ضغط عجز الموازنة عن الاضطرار إلى زيادة الأسعار والضرائب بالوتيرة التي تمت. ولما كنا وصلنا إلى المأزق الحالي. وقبله وبعده إلى مأزق الفقر والبطالة.

وبعد 14 عاماً من التصحيح يجب التصديق لأنه ما زالت تواجهنا مشاكل البطالة والفقر والمديونية. وأصبحت عدم كفاية إستراتيجية التصحيح الاقتصادي إحدى اقسى الحقائق الاقتصادية. وما يترتب على هذه الحقيقة هو استنتاج في مثل قوتها. وقسوتها أيضاً. وهو أما التخلي عنها أو تعديلها في أقل القليل. او البحث عن حلول اخرى لحل مشكلاتنا الاقتصادية.

الفرع الرابع: أثر برامج التصحيح على الفقر

رافقت عملية انخفاض سعر صرف الدينار (بحوالي 50%) موجات تضخمية مرتفعة حيث بلغ معدل التضخم 25.6% وذلك في العام 1989. وأدت هذه الموجات إلى ارتفاع معظم أسعار المواد الأساسية المستوردة (المواد الغذائية والمحروقات) مما أثر على المستويات

المعيشية للأفراد. وارتفاع نسبة خط الفقر المطلق[1]. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة الأسر التي كانت تعيش تحت خط الفقر زادت من 3% للعام 1990[2] إلى 6.6% للعام 1993. وواصلت ارتفاعها في العام 1996 إلى 11%. أما نسبة الأسر التي كانت تحت خط الفقر المطلق في العام 1987. فقد بلغت نسبتها 18.7%. زادت إلى 21.3% في العام 1993. وانخفضت في العام 1996 إلى 21% [3]. وفي عام 2001 كان 11.2% من السكان دون خط الفقر[4] وقدر خط الفقر على أساس نقدي في العام 1987 لأسرة متوسط عدد أفرادها 7.2 شخص بـــ 41 دينار أردني شهرياً. أما خط الفقر المطلق فقدر لنفس العام بـــ 89 دينار. أما في العام 1992 فقدر خط الفقر على أساس نقدي لأسرة متوسط عدد افردها 6.8 شخص بـــ 61 دينار شهرياً. أما خط الفقر المطلق فقدر لنفس العام بـــ 97 دينار أردني. وبلغت مستويات خط الفقر المطلق للأعوام (1992، 1993، 1994) 13% و 18.3% و14.7% على التوالي[5].

إن هذه الأرقام تشير إلى الآثار الاجتماعية السلبية. التي ترتبت على تطبيق البرنامج في السنوات الأولى. وتفيد دراسات أعدتها جهات رسمية أردنية وخبراء يتبعون للبنك الدولي ونشرتها جريدة الأهالي الأردنية أن خط الفقر في الأردن قد أصبح عند سقف 332 دينار شهرياً. وهذا يعني أن ثلثي الأردنيين يعيشون تحت خط الفقر في حين قدرت جهات أخرى خط الفقر بحوالي 500 دينار. وقدرت نسبة الفقر في الأردن حسب آخر الدراسات عام 1998

---

(1) خط الفقر هو الدخل الذي يجعلك تحصل على الحد الأدنى من الغذاء (سعر حرارية) أما الفقر المطلق فهو (الدخل الذي يجعلك تحصل على الحد الأدنى من الغذاء والملابس والرعاية الصحية والتعليم الأساسي والمواصلات). انظر:مريان، نادر، واقع الفقر في الأردن، تحرير خالد العربي، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، عمان– 65.

(2) مريان، نادر، واقع الفقر في الأردن، تحرير خالد العربي، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، عمان– ص71.

(3) الرشواني، منار، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، ص158–161.

(4) مجموعة البنك الدولية، 2006 معرفي قطري الأردن.

(5) Ministry of Planning (Economic and social Economic Development 1993-1997)

بحوالي 30.5%. في حين تصل نسبة 42.8% وفقاً لتقديرات أخرى بحسب دراستي الفقر والبطالة في الأردن للبنك الدولي.أما نسبة الفقر المدقع فكانت عام 1989 حوالي 1.5% وأصبحت في عام 1993 حوالي 6.6%. و في عام 1998 بلغت النسبة 4.5%.وانخفضت عام 1999 الى 3%. وفيما يتعلق بنسبة الفقر المطلق فكان اتجاهها تصاعدياً حيث كانت عام 1989 حوالي 18.8% وعام 1993 حوالي 21.3% لترتفع في سنة 1996 نسبة 24% و26% في عام 1998. حتى بلغت 33% عام 1999 وهكذا دواليك في السنوات التالية.

وتقدر فجوة الفقر ـ وهي المبالغ التي يحتاجها الفقراء ليقفزوا فوق خط الفقر_ عام 1989 حوالي 24.5 مليون دينار وعام 1993 حوالي 10.4 مليون دينار. ونحو 41 مليون دينار ليرتفع بشكل كبير عام 1998 لتبلغ 104.4مليون دينار حتى وصلت قيم الفجوة لحوالي 185 مليون دينار، وإن ما يقارب من 9.2-25.4% من سكان المملكة يقعون تحت خط الفقر المقدر بـــ 392 دينار سنوياً في دراسة سياسات التكيف الهيكلي في الأردن 2002. [1]

ورغم تنبه الحكومة في مرحلة لاحقة لآثار البرنامج السلبية على الطبقات الفقيرة. عن طريق إقامة مؤسسات حكومية تهدف إلى تقليل حدة الفقر (صندوق المعونة الوطنية)، وإقامة شبكات الأمان الاجتماعي بالتعاون مع البنك لاستهداف الفقراء والعاطلين عن العمل. بهدف تقليل حدة الفقر، إلا أن ذلك لم يساعد كثيراً في أحداث أثر إيجابي نتيجة لبيروقراطية الحكومة في إعطاء المعونات وذهاب كثير من المعونات إلى غير مستحقيها. [2]

---

(1) الرشواني، منار، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، ص 153_155.

(2) النسور، معن.(1999م).المساعدات الخارجية و النمو الاقتصادي في الأردن، مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن، تحرير أثيل عبد الجبار الجومرد، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.ص67

وبحسب الأرقام والإحصاءات الرسمية في الأردن يعيش (14%) من السكان البالغ عددهم 5.4 مليون شخص تحت خط الفقر. بينما تقدر النسبة وفقا لإحصاءات غير رسمية لـ 31% وتشير الأرقام الرسمية إلى أن نسبة البطالة في المملكة تبلغ 13.6% فيما تقدرها إحصاءات غير رسمية عند 25%. (1)

الفرع الخامس: اثر برامج التصحيح على البطالة

لا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن البطالة في الأردن دون التطرق إلى معدل النمو السكاني بشكل عام، ومستوى الفتوة في هذا المجتمع.إذ تشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى تضاعف حجم السكان في الأردن حوالي ثمان مرات (809%) خلال الفترة 1952-2002. ويبين الجدولان التاليان عدد السكان.ومعدل النمو السكاني في المملكة :

جدول(26)

عدد سكان الأردن (بآلاف نسمة)

السنة	المجموع
1952	586.2
1961	900.8
1979	2133.0
1994	4139.4
2002	5329.0
2003	5200.0
2004	5323.0

* **المصدر** : وزارة المالية ، مديرية الدراسات والبحوث،نشرة مالية الحكومة العامة، اعداد مختلفة.

(1) www.arabtimes.com

جدول (27)

معدل النمو السكاني في الأردن

الفترة	معدل النمو %
1961-1952	4.8
1979-1961	4.8
1994-1979	4.4
2002-1994	3.2
2003	2.6
2004	2.4

- المصدر: كمال:صالح. الاتجاهات الديموغرافية في الأردن. دائرة الإحصاءات العامـــة. دراسة غير منشورة. تموز 2003م.
- نشرات وزارة المالية الأردنية. إعداد مختلفة.

تعتبر البطالة قضية هامة. إذ ينخرط في سوق العمل عدد من الأشخاص أكثر مما هو متاح من فرص عمل. فالمجتمع الأردني مجتمع شاب ومعدل الإعالة الاقتصادي مرتفع حيث بلغ في العام 2000 (3.2%) . وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للعمال خلال الفترة 1980-1990(4.9%) وخلال الفترة 1990-1995 (5.3%)[1] والعام 1998 (2.9%) والعام 1999 (3.1%) وهي نسب اقل من معدل الزيادة السكانية. كما يظهر ذلك الجدولان السابقان. وتتركز معظم البطالة بين الباحثين عن الوظائف من ذوي التعليم المتدني حيث تصل إلى (30-40 %). كما أن البطالة بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو التعليم العالي في ازدياد وهي حاليا 41% . وتصل نسبة البطالة بين الشباب (15-39سنة) إلى (90%) من

(1) دائرة الإحصاءات العامة، التقرير السنوي، إعداد مختلفة.

المجموع الكلي للبطالة. وفي العام 1997 بلغ معدل البطالة (14.4%) منهم 77% ممن تقل أعمارهم عن 30سنة. منهم (43.6%) اقل من الثانوية العامة و 14.5% تعليم جامعي . وفي عام 2000 بلغ معدل البطالة (13.4%). ووصل معدل البطالة في الفئات العمرية من (20-24) ما نسبته (36.6%) أي (54%) من العاطلين عن العمل مؤهلاتهم العملية اقل من الثانوية العامة[1]. ولا يستطيع احد أن ينكر أن ارتفاع نسب البطالة إلى حدود مرتفعة كان أثره المباشر تقليص دور الحكومة . وخصخصة القطاع العام إضافة إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم مع حاجات السوق.

وقد اظهر "مسح العمالة والبطالة" الذي أجرته إدارة الإحصاءات في أيار /مايو 2001. أن معدل البطالة الإجمالي انخفض من (15.7) في المائة في شباط/فبراير 2001 إلى(13.2)في المائة في أيار/مايو. وكانت أعلى معدلات البطالة بين المنتمين إلى الفئة العمرية (15-24 سنة). بصرف النظر عن الجنس.وقد تعددت نتائج الإحصائيات التي تم إجراؤها حول نسب البطالة. فأشارت دراسة أعدتها وزاره التنمية الاجتماعية قبل سنتين إلى أن نسبة البطالة تبلغ (30%). فيما أكدت دراسة أخرى أجرتها الوزارة نفسها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي أن نسبة البطالة تبلغ (20%). داعية إلى توفير 45 ألف فرصة عمل لامتصاص هذه النسبة واستيعاب لإعداد التي ستدخل إلى سوق العمل العام المقبل.

على الصعيد ذاته أشارت دراسة حديثة للبطالة أجرتها دائرة الإحصاءات العامة أن نسبة البطالة بلغت (15.4%). وتجمع كل هذه الدراسات على لسان واحد يتحدث عن أن البطالة

---

(1) World Babk: Jordan Development Policy Review. P18.

ستتزايد عاما وراء الآخر لان شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15-25 سنة) هي الأعلى في المجتمع الأردني[1].

مما سبق نلاحظ ارتفاع في نسب البطالة في الأردن بالرغم من الزيادة في حجم مديونية الأردن الخارجية_ مما يعني مشاريع استثمارية جديدة وتشغيل لأيدي عاطلة عن العمل_ وإتباع الأردن لبرامج التصحيح الاقتصادي .والتي تحمل في اسمها تصحيح وتحسين للأوضاع الاقتصادية ولكن واقع الحال لا ينبئ بوضع اقتصادي أفضل .

وقد بينت عدة دراسات قياسية اثر القروض الخارجية على النمو والاقتصاد بشكل عام في الأردن نذكر دراستين واهم النتائج التي تم التوصل إليها:

أولا:دراسة: قام بها رياض المومني[2].

قد كان الغرض من الدراسة استقصاء اثر رأس المال الأجنبي على التنمية الاقتصادية. وتناولت الدراسة حالة الأردن. وقد تم خلال هذه الدراسة بناء نموذج وتقييم إحصائي لمعرفة تأثير كل من القروض والمساعدات على المدخرات المحلية و النمو في الأردن. وعلى أساس النتائج العلمية تبين أن هناك تأثير سلبي للقروض الخارجية على النمو في الأردن. كما أظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي أيضا للقروض الخارجية على المدخرات المحلية والقومية في الأردن.

---

(1) دائرة الاحصاءات العامة، دراسة حول البطالة في الاردن، 2002، ص 13.

(2) المومني،رياض،اثر رأس المال الأجنبي (القروض و المساعدات) على التنمية الاقتصادية،التجربة الأردنية للفترة 1968-1985،مجلة أبحاث اليرموك،سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،المجلد 3، العدد2,1987،ص 7-21.

ثانيا:دراسة معن النسور [1].

فقد أظهرت نتيجة الدراسة وجود علاقة ايجابية ضعيفة بين القروض والصادرات السلعية. وهذا يظهر أن توجيه القروض نحو مشاريع البنية التحتية التي تساهم في زيادة المشروعات الإنتاجية يترتب عليه زيادة الصادرات. ولكنها زيادة ليست كبيرة.

أما الواردات؛ فأظهرت علاقة عكسية مع القروض. وهذا يمكن رده إلى أن القروض توجه نحو مشاريع البنية التحتية وبعض المشاريع الإنتاجية التي تعمل على زيادة إنتاج السلع التي تحل مكأن الواردات. مما يخفض الطلب على السلع المستوردة.

أما القروض؛ فعلاقتها عكسية مع واردات المواد الخام.في حين جاءت علاقة القروض عكسية مع الواردات من السلع الرأسمالية.

وقد أظهرت نتائج القياس أن تأثير القروض الخارجية كان سالباً على المدخرات المحلية والقومية.بينما كان تأثير القروض الخارجية إيجابيا على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وذو دلالة قوية. كما بينت نتائج التقدير أن هناك علاقة سلبية بين القروض والواردات السلعية، ويمكن تفسير ذلك بأن القروض يترتب عليها أعباء (فوائد) ولا بد من سدادها.

وأخيرا، فان أي تقييم لبرنامج التصحيح يجب أن يستند إلى التفريق بين الوسائل و الغايات. ولتحقيق غاياته من تمكين الاقتصاد من سداد ما عليه من ديون تبنى واضعو البرنامج مجموعة من الوسائل. منها تخفيض سعر صرف الدينار. وتخفيض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وإلغاء الدعم لأسعار سلع متعددة وغيرها من الإجراءات التي كانت صعبة ومؤلمة على المواطن الأردني .ورغم ذلك نجح الأردن في تطبيق هذه الوسائل. ولكنه اخفق في الغاية الأساسية من تحميل المواطن كل هذه السياسات ولم تنجح الحكومة في سداد الديون أو حتى تخفيضها بشكل ملموس.

---

(1) النسور، معن.المساعدات الخارجية و النمو الاقتصادي في الأردن،مرجع سابق،ص 11_137.

خلاصة الفصل الثالث

تعد الحلول التي وضعتها الدول الدائنة والمتمثلة بإعادة جدولة الديون وإجراء عمليات التكيف الاقتصادي بجانب سياسات التصحيح الهيكلي حلولا ليست فعالة بالنسبة لدول العالم الإسلامي، وحتى في غيره من دول العالم. والتي قامت المؤسسات الدولية بدراسات في مناطق مختلفة من العالم لتقييم سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين. حيث أظهرت الدراسات فشل الأخيرتين بحل مشاكل الدول الاقتصادية. بل على العكس كان للسياسات المطروحة والمفروض تطبيقها كشرط لمنح القروض آثار سلبية على اقتصادات دول العالم الإسلامي بشكل عام . ولم يكن الوضع أحسن حالا في الأردن. حيث ظهر واضحا وبجلاء الآثار السلبية لإعادة جدولة الديون والتزام الحكومة الأردنية بسياسات التصحيح الاقتصادي على اقتصاد الأردن.فحجم المديونية بازدياد بالرغم من شطب الكثير من ديون الأردن الخارجية بالإضافة إلى جدولة مبالغ كبيرة ومبادلة أخرى، بالإضافة إلى الآثار السلبية لسياسات التصحيح على كل من النمو والاستثمار وزيادة نسب الفقر والبطالة.

أما فيما يتعلق بالحلول التي طرحتها الدول المدينة فقد تكون مجدية لو أخذت الدول الدائنة بها أو لو سمحت بالأخذ بها!!! إذا لا بد من طرح حلول أخرى تخدم مصالح دول العالم الإسلامي للنهوض باقتصادات هذه الدول بعيدا عن المؤسسات الدولية والتي لم تجر سوى مزيدا من الفقر والبطالة والجوع إلى دول العالم الإسلامي.

الفصل الرابع

الحلول الشرعية لمشكلة المديونية الخارجية في العالم الاسلامي

تمهيد:

سوف يتخذ الطرح لهذا الفصل مسار السياسة الشرعية. لأنه متعلق بشؤون الأمة العامة طبقاً لمقاصد الشرعية وبناء على قاعدتين فقهيتين:الضرورات تبيح المحظورات. وسلطة ولي الأمر في تقييد المباح. والسير على خطى التدرج وجمع التراكمات تغييراً للواقع الفاسد القائم حسب مقتضى فقه تغيير المنكر-فقه الأولويات وفقه الموازنات.ومحاولة إيجاد خيارات ووسائل علاج شرعية جذرية ناجعة لمشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية بشكل عام . ولحل مشكلة مديونية الأردن بشكل خاص.

لا بد من بناء نظام الحياة كلياً من جديد على أساس العقيدة والشريعة الإسلامية، هذه البداية الصحيحة ستؤدي بدورها إلى سيادة النظم الإسلامية كافة وتحقيقها على أرض الواقع. سياسية واجتماعية واقتصادية . وليس ذلك بالأمر الغريب لأن من سنن الله في الكون والحياة أن جعل الله الإيمان والعمل الصالح وإخلاص العبودية لله وحده وطاعته. منزلاً للبركات ومفرجاً للأزمات. حيث يقول الله سبحانه في كتابه الكريم: ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون[1] ﴾.ويقول سبحانه

---

(92) آية 96، سورة الأعراف.

وتعالى في سورة طه ﴿ فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى﴾[1]

ويتعين أن تكون عمليات المعالجة تدريجية وعلى مراحل خلال مدة كافية لا تطول بلا سبب مشروع. ويجب أن تصاحبها إصلاحات أخرى في المجتمع. وتكون عمليات المعالجة مع مرور الوقت عبارة عن جمع التراكمات ووضع اللبنات بعد اللبنات بالتفاهم والإقناع والحكمة في تطبيق التعاليم الإسلامية وتحويلها إلى واقع معاش.

ولا تخلو الجهود المبذولة لمعالجة المديونية الخارجية عن المسارات الآتية:

1. شرح أهم أسباب تفاقم المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي وفي الأردن على وجـه الخصوص.وقد سبق شرح ذلك.

2. تحديد وسائل المعالجة. والتي أيضاً شرحتها في الفصل السابق وكانت دراسـة لوسـائل العلاج الوضعية.والتي لم تعد على دول العالم الإسلامي بما فيها الأردن إلا بمزيـد مـن الفقر والبطالة والظلم.وقد اثبت ذلك وبشهادة واضعي هذه الحلول الوضعية.

وسوف أتناول فيما هو آت أهم الوسائل من وحي الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: وسائل وقائية لمعالجة المديونية الخارجية في الأردن

المطلب الأول: الضرائب في الأردن وإمكانية فرض ضرائب في أموال الأغنيا

المطلب الثاني: العقود الشرعية ودورها في تمويل المصالح العامة

---

(1) آية 123، 124، سورة طه.

المبحث الثاني: وسائل علاجية للمديونية الخارجية في العالم الإسلامي.

المطلب الأول: سلطة ولي الأمر في تقييد المباح_هروب رأس المال إلى خارج الدولة

المبحث الأول

وسائل وقائية لمعالجة المديونية الخارجية في الأردن

تمهيد

تعددت ايرادات الدولة في العهد النبوي الشريف. وكان لهذه الايرادات دورا كبيرا في سد حاجات الدولة الاسلامية في العهد النبوي. وقد نجحت هذه الايرادات في حل الازمات الاقتصادية التي مرت بها الدولة الاسلامية آنذاك. وفيما يلي عرض لأهم إيرادات الدولة الإسلامية التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفيد منها للإنفاق في حاجات المسلمين:

لقد بدأ الإسلام ببدء الوحي في مكة المكرمة. ومن آمن به كان مستعداً للتضحية بكل شيء في سبيله. وما إن بدأ المؤمنون الجدد يكثرون حتى ظهرت لهم حاجة لبعض النفقات، مثل الحاجة إلى مكان يجتمعون فيه، فتبرع الأرقم بن أبي الأرقم. [1].

وإن أول إيراد ذي بال دخل خزانة الدولة كان غنائم وأسرى معركة بدر في السنة الثانية للهجرة، حيث وزع أربعة أخماسها على المقاتلة، وترك خمس الخمس للدولة، تتصرف فيه، حسبما ترى، في مصالح المسلمين، وقد استعمل الرسول صلى الله عليه وسلم، بعض الأسرى في تعليم الكتابة والقراءة في المدينة، جاعلاً ذلك فداء لهم من الأسر. . [2]

وبعد أن فرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة والتي تعتبر الركن الأول في النظام الاقتصادي الإسلامي، على الرغم من أنها الركن الثالث للإسلام. والذي يهم البحث الحاضر من

---

(1) محمد، قطب ابراهيم،السياسة المالية للرسول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص35.

(2) محمد، ابراهيم قطب، السياسة المالية للرسول، مرجع سابق، ص 50 .

خصائص الزكاة هو كونها إيراداً عاماً تجبيه الدولة ويدخل خزانتها، على الرغم من أن إنفاقها مخصص لمصارفه الثمانية. فهي ــ من هذه الوجهة ــ وظيفة مالية، ضريبة، غير معلق وجوبها، على الحاجة إلى مصارفها. [1]

بعد فتح خيبر خصص الرسول صلى الله عليه وسلم نصف أرضها للنوائب، أي لما ينوب من مصالح وحاجات عامة للمسلمين. فكانت أرض فدك ونصف أرض خيبر لرسول الله صلى الله عليه وسلم، يأتيه خراجها كل عام، على النصف من إنتاجها، وكان يعزل منها نفقة أهله لسنة، ثم يجعل ما بقي يصرفه في الكراع والسلاح ومصالح المسلمين. [2]

وكذلك فقد فرضت الجزية، وهي إيراد عام للدولة الإسلامية. وأول من فرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، الجزية هم نصارى نجران، سنة تسع من الهجرة.[3].

وكذلك فإن مبدأ الوقف صار يأخذ شكل المؤسسة الاقتصادية في المجتمع. فالرسول صلى الله عليه وسلم، نصح عمر بن الخطاب أن يحبس رقبة أرض له في خيبر، ويجعل غلتها في سبيل الله، كما دعي عثمان ليشتري مربداً كان بجوار المسجد، ويضمه للمسجد النبوي، وقفاً لله تعالى، وأن يشتري بئر رومة، ويجعلها سقاية للمسلمين، وله أجرها.[4].

كما ظهرت في هذه الفترة ممارسة الاقتراض العام. فقد اقترض أدرعاً من صفوان بن أمية عند الخروج إلى غزوة حنين. فقال له صفوان وكان مشركاً: أغصباً يا محمد؟ قال صلى

([1]) قحف، منذر، السياسة المالية في الاسلام، ص 56.

([2]) عبده، موفق محمد، الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الاسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية،دار حامد للنشر و التوزيع، عمان الاردن، ط1، 2004، ص 200.انظر سيرة ابن هشام، مرجع سابق' ج2، ص 349.

([3]) أبو عبيد،القاسم بن سلام، الأموال، دار الكتب العلمية، 1986، الأحاديث 76- 85. انظر: عبد الخالق النواوي، النظام المالي في الاسلام، ص 151.

([4]) ابن كثير،البداية والنهاية ، مكتبة المعارف، بيروت، 1394 هـ 7/177.

الله عليه وسلم: "بل عارية مضمونة."[1].واقترض من أبي ربيعة أربعين ألف درهما وردها من إيرادات بيت المال، مما يدل على أنها قرض للدولة وليس لشخصه الشريف (ﷺ).[2].

وكذلك استقرض زكاة العباس لسنتين. يروي أبو عبيد بسنده: بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة. فأتى العباس يسأله صدقة ماله، فقال: قد عجلت لرسول الله ﷺ صدقة سنتين. فرفعه عمر إلى رسول الله ﷺ فقال: "صدق عمي، قد تعجلنا منه صدقة سنتين "[3].

وبعد هذا العرض الموجز لا بد من وقفة تأمل في واقعنا الحاضر والذي تغيب فيه التبرعات والصدقات إلا من رحم ربي . وكذلك لم تعد للدولة الإسلامية القوة والمكانة فزالت بذلك كثير من إيرادات الدولة مثل الجزية والخراج والغنائم. وحتى الوقف لم يعد يشكل إلا جزءا يسيرا في عالمنا الواسع.ومن هنا لا بد من سؤال يطرح نفسه وهو من أين تأتي الدولة الآن بالمال لسد الحاجات العامة؟ ومن ثم التخلص من العجز في موازين مدفوعاتها مما يجعلها تستغني عن الديون الخارجية؟ وهذا ما سوف أتناوله من خلال الآتي:

([1]) ابن الأثير، جامع الأصول ، الناشر حلواني، وملاح وبيان، دمشق 1392، 163/8، رواه أبو داوود، وفي حديث آخر لأبي داوود أن عددها بين الثلاثين والأربعين.

([2]) الحديث رواه النسائي عن إبراهيم بن عبد الله بن أبي ربيعة عن أبيه عن جده، أنظر: النسائي بشرح السيوطي، ط. دار الفكر، بيروت، 314/7، الحديث رقم 7061.

([3]) أبو عبيد، الاموال، مرجع سابق، 589.

المطلب ألاول: التوظيف في اموال الاغنياء. الضرائب في الأردن وإمكانية فرض ضرائب في أموال الأغنياء

الفرع الأول: واقع الضرائب في الأردن

لا بد أن نلاحظ أن أكثر التدابير التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحصول على إيرادات من أجل سد الحاجات العامة كانت قاسية. كالمتعلقة بمضاعفة ضريبة المبيعات على نحو 90 سلعة استهلاكية تخص الطبقات الشعبية الكادحة أكثر من غيرها.فقد رفعت الحكومة ضريبة المبيعات على هذه السلع من 2 إلى 4%. وكان الأولى بالحكومة ان تفرض هذه الضريبة على القطاعات المقتدرة. أسوة بالضريبة على الاتصالات الهاتفية المتنقلة. بل كان الأولى التمسك بالضريبة التي سبق أن فرضت وتم إلغاؤها دون بيان الأسباب. وهي ضريبة الـ 10% على إيرادات الأسهم. (1)

أضف إلى ما سبق تخفيض الرسوم الجمركية، في ضوء متطلبات منظمة التجارة الدولية. وهذه الرسوم خفضت دخل الخزينة، وقلصت من الحماية على الصناعة الوطنية، وكان تخفيضاً للرسوم الجمركية على السيارات تخفيضاً كبيراً جداً، إذا لم يحدث في أي قطر أن نزلت الرسوم الجمركية بهذا الشكل. ففي الوقت الذي نشكو فيه من نقص واردات الخزينة، نواصل تخفيض ضريبة الدخل التي هي ضريبة تصاعدية، والتقليل من أهميتها بالنسبة لمجمل الإيرادات، فقد انخفضت نسبتها من 55% إلى 35% للبنوك، وإلى 25% للشركات المالية لصالح الضرائب

---

(1) النابلسي، محمد سعيد،الإصلاح المالي وأغنية فرض الضرائب والرسوم الجديدة لسد العجز،الاقتصاد المعاصر،30 حزيران،2003

غير المباشرة،_والتي يتضرر منها الفقراء أكثر من غيرهم_ لم يكن هنالك داع أبداً لتخفيض الضريبة على الدخل بهذه النسبة العالية،في المقابل نجد الحكومة تزيد ضريبة المبيعات من 7% إلى 10% إلى 13% الى 19%[1]

لا بد من إلقاء الضوء على أهم ملامح الضرائب في الأردن. وقد تعددت أنواع الضرائب وكان من أهمها ضريبة المبيعات. والضرائب المباشرة. وغير المباشرة إلى جانب ضريبة الدخل ويوضح الجدول رقم(28) إيرادات الضرائب في الأردن وأهميتها النسبية .

جدول رقم (28)

إيرادات الضرائب و أهميتها النسبية **مليون دينار**

السنة	1 الضرائب المباشرة	2 الضرائب غير المباشرة	3 ضريبة المبيعات	4 الضرائب والرسوم الجمركية	5 الإيرادات المحلية	5:1 • %	5:2 • %	5:3 • %	5:4 • %
1993	219.9	607.8	174.3	273.1	1243	17.7	48.9	14	21.9
1994	249.5	633.8	222.4	263.2	1361.8	18.3	49.5	16.3	19.3
1995	287.5	715.5	263.5	227.6	1437.2	20	49.9	18.3	17.9
1996	346.4	658.1	310	273.2	1476.3	23.4	44.5	21	18.5
1997	293.2	648.8	315.4	252.3	1412.8	20.7	45.8	22.3	17.8
1998	271.1	701.8	350.3	288.4	1529.1	17.7	45.9	22.9	18.8
1999	289.2	714.3	372.2	274	1617.4	17.8	44.2	23	16.9
2000	303.9	784.9	464.2	260.5	1610.1	18.8	48.7	28.8	16.2
2001	297.3	782.9	502.7	224.3	1718.6	17.3	45.5	29.3	13
2002	326.4	804.1	510.7	214.4	1754.1	18.6	45.8	29.1	12.2
2003	304.5	866.6	596.3	202.2	1698.6	17.9	51.1	35.1	11.9
المجموع	3188.9	7928.6	4082.6	2783.2	1686.2	208.3	516.6	260.1	184.4
المعدل السنوي	289.9	719.8	371.1	253	1532.9	18.9	46.9	23.6	16.7

- **المصدر: وزارة المالية. النشرة المالية الحكومية. المجلد الخامس. العدد الحادي عشر.2003.**
- عمل الباحثة.

(2) النمري،احمد،تقييم المساعدات الخارجية للأردن،مرجع سابق،ص 282.

يتضح لنا من الجدول السابق أن إيرادات الضرائب غير المباشرة تمثل 48.9% من الإيرادات المحلية عام 1993. وارتفعت هذه النسبة إلى 51.1% عام 2003.وهذا يدل دلالة واضحة على كبر حجم إيرادات الدولة من الضرائب غير المباشرة. والتي لها مساوئ كبيرة من أهمها أنها غير عادلة. حيث يمكن نقل عبئها إلى المستهلك كما أنها لا تراعي المقدرة التكليفية ولا تفرق بين غني وفقير.وتفرض عادة على السلع الاستهلاكية الضرورية التي تمس حاجة ذوي الدخل المتدني.ولذلك نرى أكثر تأثيرها يقع على هذه الطبقات وتكون وطأتها اشد عليهم من غيرهم من ذوي الدخول المرتفعة. وترتفع نسبة الضرائب غير المباشرة إذا أضفنا لها ضريبة المبيعات. والتي تعد من الضرائب غير المباشرة إلى 86.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية في الأردن عام 2003.ولا بد من الإشارة إلى المادتين 21 و 22 من قانون ضريبة المبيعات الأردني. رقم 6 لسنة 94 المادة (21).

يعفى من الضريبة:

1- السلع و الخدمات التي تستوردها أو تشتريها محليا السفارات و المفوضيات غير الفخرية. لاستعمالها الخاص وفقا لتوصية وزير الخارجية و شريطة المعاملة بالمثل.

2- السلع و الخدمات التي يستوردها أو يشتريها محليا أعضاء السلكين الدبلوماسي و القنصلي المعتمدين لدى المملكة. شريطة أن يكونوا غير أردنيين وغير فخريين وفقا لتوصيات وزير الخارجية وشريطة المعاملة بالمثل.

3- السلع و الخدمات التي يستوردها أو تشتريها محليا المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المملكة وموظفوها غير الأردنيين الذين يتمتعون بالصفة الدبلوماسية.

أضف إلى ما سبق انه تم تعديل على القانون رقم 6 لسنة 1994. والذي كان يقضي بإعفاء كثير من السلع الضرورية من الضرائب. وقد تم تعديله لتشمل الضريبة معظم السلع

المعفاة بنسبة 2%. ثم تم رفع النسبة عليها لاحقا إلى 4%. وخصوصا السلع الأساسية والاجتماعية و الطبية والتي تشمل ما يقارب 91 سلعة. (1)

اجل، باتت الأعباء الضريبية تؤرق مضجع المواطن الأردني . فكيف بطلب المزيد منها؟ لا بد من التفريق بين الضرائب التي تدعو الباحثة إلى فرضها وبين ما هو قائم . لا بد من ضرائب تفرض على ذوي الدخول المرتفعة. مع إعادة النظر من قبل الحكومة في الضرائب المفروضة. والتي تبين لنا أنها في معظمها تنال الفقير و تقلل من دخله في حين ليس لها كبير اثر على الأغنياء.

كان لا بد من هذه البداية كي أؤكد على أن الضرائب التي ترى الباحثة فرضها. هي ضرائب تخص الأغنياء دون الفقراء. فهل لهذه الضرائب أصل شرعي؟

الفرع الثاني : آراء الفقهاء في التوظيف في أموال الأغنياء

لقد دافع عدد من الفقهاء عن حق الدولة الإسلامية في حشد الموارد من خلال الضرائب علاوة على الزكاة، وهؤلاء الفقهاء ينتمون إلى جميع المدارس الفقه الإسلامي تقريبا(2). وهذا يعود إلى أن عائدات الزكاة يجب أن تستخدم بالدرجة الأولى من أجل رفاهية الفقراء، في حين أن الدولة تحتاج إلى موارد أخرى لكي تتمكن من أداء جميع وظائفها المتصلة بالتخصيص والتوزيع والاستقرار على نحو فعال. وقد دافع الفقهاء عن هذا الحق بالاستناد إلى قول الرسول

---

(1) قرار رئاسة الوزراء رقم 1622 تاريخ 2002/2/28 صدر في الجريدة الرسمية في فصل بند الضريبة الجمركية المنشورة بالجريدة الرسمية بتاريخ 2002/2/28.

(2) القرضاوي،يوسف، فقه الزكاة (1969)، ج2، ص 1100-1102، والعبادي الملكية في الشريعة الإسلامية (1974-1975)ج2، ص 288-97.

صلى الله عليه وسلم: "إن في أموالكم حقا سوى الزكاة"[1]. وقد دافعوا عنه أيضا على أساس القاعدتين الفقهيتين ، اللتين تقرران أنه 'يمكن فرض تضحية أصغر لتفادي تضحية أكبر' وأن 'ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب: وقد أيد أبو يوسف حق الحاكم بأن يزيد أو ينقص الضرائب وفق قدرة الناس على تحمل الأعباء[2].

وقال المرغيناني أنه إذا لم تكن موارد الدولة كافية فإنه يتعين عليها أن تجمع الأموال من الناس لخدمة المصلحة العامة، فإذا كانت الفائدة تعود على الناس فإن عليهم الالتزام بتحمل التكلفة[3].غير أن البعض من الفقهاء قد شكك في حق الدولة في حشد الموارد من خلال الضرائب علاوة على الزكاة، وسبب هذا الموقف العجيب، كما أوضح حسن الترابي، هو أن الحكومات كانت في 'معظمها حكومات غير شرعية'[4] في العالم الإسلامي عبر جزء كبير من تاريخه، لذا فقد كان الفقهاء يخشون من إساءة استعمال حق فرض الضرائب. ومن أن يصبح أداة للاضطهاد، غير أن هذا الرأي لا يقرر سابقه غير قابلة للتغيير. وكما أشار القرضاوي إلى انه كانت التزامات الدولة محدودة في ذلك الوقت وبما أن المسؤوليات قد تزايدت مع الوقت فقد يتساءل المرء: من أي ستأتي الدولة بالموارد؟[5]، وحيث أن الدولة في الإسلام تعتمد على إيرادات متعددة، ولكن قد لا تكفي حصيلة هذه الإيرادات لتحقيق الأهداف التي تنشدها الدولة والتي يتحتم القيام بها، فهل يجوز للدولة فرض الضرائب ؟

---

(1) سنن الدرامي (1349هـ)، ج1، ص 385، وأبو عبيد، كتاب الأموال، ص 495 رقم 926. وللإطلاع على مناقشة قيمة لهذا الحديث انظر، القرضاوي، فقه الزكاة (1969م)، ج2، ص 963-992.

(2) أبو يوسف، كتاب الخراج (1353هـ)، ص 85.

(3) المرغيناني، الهداية (1965)، ج4، ص 105.

(4) Hasan Turabi, "principles of Governace, Freedom and Responsibility in Islam, "The American Journal of Islamic Social Sciences, September 1987, P.7.

(5) القرضاوي،يوسف،فقه الزكاة،(1969)، ج2، ص 1074.

تؤكد النصوص والآثار حق الدولة في ذلك، ومن هذه النصوص قوله تعالى:"ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وأتى الزكاة".[1]

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تلا هذه الآية مستدلا بها على الحكم المذكور.

فعن فاطمة بنت قيس قالت: سألت أو سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال: أن في المال لحقا سوى الزكاة ثم تلا هذه الآية التي في سورة البقرة. [2]

والآية قد جعلت من أركان[3]البر وعناصره إيتاء المال على حبه ذوي القربي واليتامى والمساكين وابن السبيل. ثم عطفت على ذلك إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والعطف كما هو معلوم يقتضي المغايرة. فدل على أن ذلك الإيتاء غير إيتاء الزكاة.

ويقول الإمام القرطبي[4] في تعقيبه على الحديث المذكور: والحديث وأن كان فيه مقال فقد دل على صحته معنى ما في الآية نفسها من قوله تعالى: "وأقام الصلاة وآتى الزكاة" فذكر الزكاة مع الصلاة، وذلك دليل على أن المراد بقوله: "وأتى المال على حبه" ليس الزكاة المفروضة فإن ذلك يكون تكرارا وتعالى الله سبحانه وتعالى عن مثل ذلك.

---

(1) سورة البقرة، 177.

(2) أخرجه ابن ماجة: في سننه والترمذي، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، 1939، ج3، ص 341.

(3) يوسف، القرضاوي، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، 1977، ج3، ص 969

(4) تفسير القرطبي، مرجع سابق، ج2، ص 242.

ويؤيد ذلك القول الإمام الطبري[1] أيضا في تفسيره، وكذلك الإمام الغزالي[2] في إحيائه، بالإضافة إلى ذلك فهناك من الآثار الكثير التي تدل على أن في المال حقا سوى الزكاة.

من هذه الآثار ما رواه أو عبيد[3] من أن عمر قال لقزعة: "في مالك حق سوى الزكاة".

وروى عن ابن عمر[4] أيضا أنه قال: من أدى الزكاة وقرى الضيف وأعطى في النائبة فقد بريء من الشح.ومما يقرر أبو عبيد[5] كذلك أن ذلك القول هو مذهب أبن عمر وأبي هريرة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. لأنهم أعلم بتأويل القرآن وأولى بالإتباع وهو مذهب طاوس والشعبي كذلك.

ويقول الجويني: فإن رأى – أي الإمام – إذا وقعت واقعة عامة وداهية مطبقة للخطة طامة ومست الضرورات في دفاعها إلى عدة ومادة من المال تامة، ويد الإمام صافرة وبيوت الأموال شاغرة، أن يتسبب إلى (إستيداء) مال من موسري المؤمنين، فإنه يفعل من ذلك على موجب الاستصواب ما أراد. وعمم أهل الاقتدار واليسار في أقاصي البلاد ورتب على كل ناحية في تحصيل المراد ذا كفاية ودربة وسداد. [6]

ويقرر الإمام[7] الشاطبي نفس المبدأ السابق فيقول: إنا إذا قررنا أماما مطاعا مفتقرا إلى تكثير الجنود لسد حاجة الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار وخلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم. فالإمام إذا كان عادلا أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لذلك في

---

(1) تفسير الطبري، شركة مكتبة مصطفى الحلبي، الطبعة الثالثة، 1968، ج3، ص 347، 348.

(2) الغزالي: أحياء علوم الدين، المكتبة التجارية، ج1، ص 214.

(3) أبو عبيد: كتاب الأموال، دار الكتب العلمية، 1986، ص 366، رقم 927، ص 565، رقم 1800.

(4) المرجع السابق، ص 366 رقام 928.

(5) المرجع السابق، ص 367، رقم 931.

(6) الغياثي: مكتبة أمام الحرمين، الطبعة الأولى 1400هـ، قطر، ص 272.

(7) الشاطبي: الاعتصام، المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ نشر، ج2، ص 121.

الحال إلى أن يظهر مال بيت المال. ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك، وإنما لم ينقل مثل هذا عن الأولين في العصور الإسلامية لاتساع بيت المال في زمانهم بخلاف زماننا فإن القضية مختلفة ودرجة المصلحة هنا ظاهرة فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك بطلت شوكة الإمام وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار"، وهذا ما قرره الغزالي في كتابه المستصفى.(1)

وواضح أن الفقهاء الثلاثة يقررون حق ولي الأمر في فرض ما يمكنهم من مواجهة ما يطرأ على الدولة من كوارث أو أزمات. وذلك حتى لا ينهار صرح الدولة وتكون مطمعا للعدو.

وهناك تطبيقات حقيقية على ذلك وقعت في التاريخ الإسلامي نذكر منها ما يلي:

الفرع الثالث:تطبيقات تاريخية على التوظيف في أموال الأغنياء :

المثال الأول:

في غزو التتار(2) لبلاد الشام، تأهب الظاهر بيبرس لقتالهم، لكنه كان محتاجا إلى الأموال لتجهيز الجيش والإنفاق على المقاتلين ولم يكن في بيت المال ما يقوم بذلك، فاستفتى علماء الشام في جواز أخذ شيء من أموال الشعب لتسديد نفقات الجيش فأفتوه جميعا بذلك، ولكن الإمام النووي امتنع عن الفتوى، وعندما سئل لماذا لا تجيز أن تجمع الأموال من المسلمين لتنفقها في الجهاد كما أفتى زملاؤك من الفقهاء. فرد الشيخ على الظاهر بيبرس في حزم أخاذ: كلنا يعلم أن لديك ألف مملوك وكل مملوك له حياصة من ذهب، وعندك مائتا جارية، لكل جارية نصيب من

---

(1) الغزالي: كتاب المستصفى من علم الأصول، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر المحمية، 1324 هجرية، ج1، ص 303-305.

(2) بيومي،محمد رجب، علماء في وجه الطغيان، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ نشر، ص 73. انظر: مصطفى السباعي: اشتراكية الإسلام، الإتحاد القومي، دار ومطابع الشعب، 1962، ص 196.

الحلي. فإذا أنفقت ذلك كله وبقيت مماليك بالبنود الصوف بدلا من الحوائص وبقيت الجواري بثيابهن دون الحلي أفتيتك بأخذ مال الرعية.

المثال الثاني:

وحدث في أيام أمير المسلمين يوسف بن تاشفين في الأندلس أن احتاج إلى مال لتجهيز الجيوش، والوقوف في وجه الأعداء ولم يكن عنده في بيت المال ما يسد تلك النفقات فجمع العلماء والقضاة، ومنهم القاضي أبو الوليد الباجي، وسألهم في ذلك فأفتوه بالإجماع بأن له أن يأخذ من المسلمين ما يفي بتلك الحاجات. (1)

خلاصة القول أنه إذا طرأت كوارث عامة ولم تكف حصيلة الزكاة لمواجهتها. وكذلك أموال بيت المال كان لولي الأمر الحق في فرض هذه الضرائب، وعلى المسلم أن يستجيب لذلك لأن هذا أمر يمليه عليه دينه وعقيدته يقول تعالى(2): "وتعاونوا على البر والتقوى".

ومدح القرآن المجتمع الإسلامي بأنه مجتمع التراحم والتكافل يقول سبحانه وتعالى(3): "محمد رسول الله والذين آمنوا معه أشداء على الكفار رحماء بينهم".وبالتالي يجب على كل المسلمين القادرين أن يتحملوا المسؤولية متضامنين لإيجاد الموارد المالية التي تتطلبها المحافظة على المصالح العامة للدولة.

وبذلك تظهر الضريبة – في هذه الأحوال- كأحد مظاهر التضامن الاجتماعي، وتعبر عن السلام الاجتماعي الذي يتمثل في وضع جانب من نشاط الأفراد في خدمة الجماعة وذلك وفقا لقدرات كل فرد.

---

(1) المرجع السابق: ص 196.

(2) سورة المائدة: 2.

(3) سورة الفتح: 29.

إن في وضع العالم الإسلامي الكثير من الفقر والجوع، بالإضافة لحاجة الدول إلى الأموال من اجل التنمية الاقتصادية والبنى التحتية وغيرها من المشاريع الضرورية لدوام واستمرار الحياة لهذه الدول، وإلا فقدت الكثير الامر الذي يزيد في ضعفها واستمرار تبعيتها الإقتصادية والسياسية، ومن هنا بات من الضروري إيجاد إيرادات لدول العالم الإسلامي للتخفيف من سوء أوضاعها وهوانها على أعدائها .فكيف يكون مع أفراد ومواطني هذه الدول الأموال ولا نلزمهم بدفع جزء منها لأجل حماية أوطانهم وإعلاء كلمة الله في الأرض وهم من خلقوا لذلك ؟

الفرع الرابع:معايير الضرائب العادلة و شروطها:

إنصافا للفقهاء الذي يدعون للضرائب، لا بد من التأكيد على أنهم لم يتحدثوا إلا عن نظام "عادل" للضرائب ينسجم مع روح الإسلام، وقد اعتبروا أن النظام الضريبي لا يكون عادلا إلا إذا استوفى ثلاثة معايير، أولا، تفرض الضرائب لتمويل ما يعتبر ضرورة مطلقة لمصلحة تحقق مقاصد الشريعة، ثانيا، أن لا تكون الضرائب فوق ما يطيقه الناس، وأن توزع بين جميع القادرين على الدفع، وثالثا، أن يتم إنفاق الضرائب التي يتم تحصيلها بوازع من الضمير وللغرض الذي تم تحصيلها من أجله، وقد اعتبر نظام الضرائب الذي لا تتوافر فيه هذه المعايير نظاما جائرا أدين بالإجماع، وقد قيل أن جميع الخلفاء الراشدين، ولا سيما عمر وعلي وعمر بن عبد الله قد أكدوا على وجوب تحصيل الضرائب بالعدل والرفق، وأن لا تكون فوق ما يطيقه الناس. وأن لا تحرمهم من الضرورات الأساسية في الحياة[1] وقد قال أبو يوسف إن من شأن

([1]) أبو يوسف، الاموال، مرجع سابق، (1353هـ)، ص 14، 16، 18.

النظام الضريبي العادل أن لا يؤدي إلى زيادة العائدات فحسب بل أيضا إلى تنمية البلد[1].وقال الماوردي أن النظام الضريبي العادل ينصف دافعي الضرائب والخزانة على حد سواء فأخذ أكثر مما ينبغي ينطوي على عدم الإنصاف بالنسبة لحقوق الناس، في حين أن أخذ أقل مما ينبغي ينطوي على عدم الإنصاف بالنسبة لحقوق الخزانة[2].

ولقد عبر ابن خلدون عن اتجاه تفكير العلماء المسلمين في زمنه بشأن التوزيع العادل لأعباء الضرائب وذلك باقتباس نص من رسالة موجهة من طاهر بن الحسين إلى ابنه الذي كان حاكم المنطقة: فوزعه بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم، ولا تدفعن شيئا منه عن شريف لشرفه ولا عن غني لغناه ولا عن كاتب لك، ولا عن أحد من خاصتك ولا حاشيتك، ولا تأخذن منه فوق الاحتمال[3].

وتدور آراء عز الدين بن عبد السلام، والنووي حول نفس هذه الآراء أيضا في جواز فرض الضرائب بقيود وشروط. فقد أفتى عز الدين بن عبد السلام السلطان قطز في مصر حين أراد فرض ضرائب على الناس لتوفير المال لتجهيز الحملات لصد التتار عن بلاد المسلمين. أنه يجوز له فرض الضرائب بشرط عدم بقاء شيء من المال في بيت المال (الخزانة العامة للدولة) وأن يبيع السلطان ما يتوافر لدى الدولة من كساء مذهب مخصص للأمراء والحاشية وآلات نفيسة، وإن يباع ما لدى الجند من أموال وآلات فاخرة قبل أن يتجه لفرض الضرائب على الناس[4].

([1]) المرجع ذاته، ص 111.

([2]) الماوردي، الأحكام السلطانية، (1969)، ص 209.

([3]) ابن خلدون، المقدمة، بيروت،دار القلم،1986، ص 308.

([4]) يوسف،القرضاوي، فقه الزكاة، ج2، ص79، 88.

ولعلنا نلمح من ذلك شرطا أساسيا في شروط فرض هذه الضرائب الاستثنائية. وهي أن تكون عادلة وليست قاصرة على أفراد الشعب فقط بل يتحملها أعضاء السلطة الحاكمة أيضا، ولعل ذلك يزكي في نفوس الأفراد دفع هذه الضرائب بطيب نفس ورضا خاطر.

ونظرا لأن الضرائب تمثل اعباء على المكلفين بها ، وأنها من المتوقع لها تحقيق مصالح من جراء إنفاقها في أوجه المنافع المختلفة، لذا يتعين الاستعانة في تقريرها من عدمه بأوزان المصالح المتوقع تحقيقها والمضار المتوقعة أيضا على المكلفين بها. فإذا رجحت درجات المصالح أو بمعنى أخر كانت المضار المتوقعة من جراء فرضها وجبايتها أقل من المضار المختلفة الواقعة أو المتوقعة من جراء عدم جبايتها. وتوجيهها إلى أبواب المصالح المختلفة قررت الضرائب واتخذت الإجراءات الكفيلة بتحقيق الشروط السابقة في العدالة وحسن الاستخدام[1].

ونظرا لأن للضرائب آثارا متفاوتة تبعا لأنواعها ومعدلات فرضها على دخول الأفراد ومستويات معيشتهم فإنه يتعين اختيار الأنواع والمعدلات التي تحقق المصلحة بأقل ضرر (محتمل) ممكن.لذا فإنه من الممكن القول بأن أولويات فرض الضريبة تكون على دخول الأغنياء لأن أثر الضريبة تكون في هذه الحالة على مدخراتهم، أما أنفاقهم الاستهلاكي (المباح) فقد لا يتأثر، وفي هذه الحالة سيكون هناك تجاوب من هؤلاء للأمر بالتعاون مع ولي عادل في تحقيق مصالح المسلمين المشروعة ودرء المخاطر عن غير القادرين، ومن منع التوظيف، بحجة أن أموال المسلمين معصومة، ولها حرمة، فلا حجة له عند الشدائد والأهوال، لأن حفظ الدين

---

(1) عفر،محمد،الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 448.

والنفس والعرض مقدم على حفظ المال[1].ومما يؤكد ذلك القاعدة الفقهية "حفظ الأبدان مقدم على حفظ الأديان"فمن باب أولى أن نقدم حفظ الأبدان على الأموال.

مما سبق يمكن تقرير ما يلي:

إن إزالة العجوز المالية المفرطة ستظل أملا غير محقق في الدول الإسلامية ما بقيت أسبابها الأساسية بلا علاج. وهذه الأسباب هي :

1. عدم قدرة أو رغبة الحكومات في جمع الأموال اللازمة من الضرائب وغيرها من المصادر غير التضخمية لمواجهة نفقاتها الجوهرية الإنتاجية.
2. عدم تصميم الحكومات على إزالة نفقاتها العقيمة والتبذيرية. أو على خفضها خفضا ملموسا .
3. اعادة النظر في الهيكل الضريبي. حيث انه وفي الدول الإسلامية كافة يحتاج الأمر إلى فحص محايد . فهناك قطاعات معينة في الاقتصادات الإسلامية مرهقة بالضرائب . وقطاعات أخرى محملة بضرائب خفيفة. لا لاعتبارات اقتصادية اجتماعية رشيدة . بل رغبة في إرضاء ذوي النفوذ . فإذا ما تم ترشيد النظام الضريبي. والقضاء على الخلل في النظام. وتحديث إدارة الضرائب. ارتفعت الإيرادات الضريبية ارتفاعا كبيرا. وتحسن الأثر الاقتصادي على الحوافز والإنتاج والتوزيع
4. بالنسبة لواقع الضرائب في الاردن فقد لاحظنا التحيز الكبير للاغنياء. حيث نالت معظم الضرائب من دخول الفقراء. في حين أعفي الاغنياء منها.

([1]) يوسف ،القرضاوي، فقه الزكاة، ج2،ص280

المطلب الثاني:العقود الشرعية ودورها في تمويل المصالح العامة

إن تحريم الإسلام للفائدة الربوية ينطوي على رسالة هامة موجهة للحكومات الإسلامية، وفحوى هذا الرسالة أن عليها تقليص الاقتراض إلى الحد الأدنى،وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال فرض انضباط صارم على برامجها للإنفاق وعدم تجاوز حدود إمكاناتها. وهذا لن يؤد بالضرورة إلى تقييد برامجها الإنمائية، فقد يكون من الممكن لها أن تدبر أمر تمويل جميع مشاريعها من خلال عدد من الطرق التي تقبلها الشريعة خلاف الاقتراض. فيمكنها أن تلجأ على نحو متزايد إلى استئجار مشاريع البنى التحتية التي يمولها وينفذها القطاع الخاص على أساس المنافسة طبقا للمواصفات التي تحددها الحكومة، وهذا سيؤدي إلى زيادة الكفاءة والحد من الفساد ويفتح مجالا أوسع لمزيد من التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص. وقد تجد من الممكن تدبير أمر بعض التمويل على أساس الشراء بالتقسيط والدفع المؤجل والاستئجار المنتهي بالتمليك، ويمكنها أن تدعو القطاع الخاص للاشتراك في أسهم المشاريع المجدية .

وفيما يلي عرض لأهم هذه الوسائل:

الفرع الاول:أدوات تمويل قائمة على الملكية ومن أهمها:

أولا:صكوك لإجارة.[1]

تقوم فكرة صكوك الإجارة على التمويل بالإجارة. وهو تمويل من خارج الميزانية يستند إلى بيع المنفعة، ويمكن توضيح صكوك الإجارة فيما يلي:

(1) قحف،منذر،سندات الإجارة،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،جدة 1995.

تصدر الصكوك للبيع للجمهور، وهي تمثل سندات ملكية في عقارات، أو آلات، أو تجهيزات، أو طائرات، أو بواخر، أو أي سلع معمرة أخرى، مما هو قابل لأن تباع منفعته.

وتتضمن الصكوك أيضاً، عقد تأجير هذه السلع المعمرة إلى الحكومة بأجرة محددة، تبين طريقة دفعها. ويمكن إصدار صكوك إجارة لقاء أصول ثابتة موجودة فعلاً، يتم تمليكها لحاملي الصكوك واستئجارها منهم. كما يمكن كذلك صدورها لقاء أصول ثابتة تقوم الحكومة بشرائها وكالة عن حملة الصكوك، ثم استئجارها بعد ذلك منهم. فمشترى الصك يتحمل، بصفته مالكاً جميع ما يتحمله المالك للسلعة المؤجرة من مخاطر. ويمكن لنظام صكوك الإجارة أن يلزم المستأجر -الحكومة- بالقيام، وكالة عن المالك، بما يقع على عاتقه من أعمال الصيانة، والتأمين، وأن يعود عليه، بما ينبغي أن يتحمله المالك، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية الغراء.

ويمكن كذلك لصكوك الإجارة أن تنحصر بأصل ثابت واحد، كمجمع للوزارات مثلاً، أو أن تشمل عدة موجودات متجانسة، كأسطول طائرات، أو غير متجانسة في مشروع واحد، كالموجودات الثابتة لشركة السكر الحكومية.

ويمكن كذلك لصكوك الإجارة أن تمثل ملكية أصول ثابتة لمشروع ينتج الربح كمصنع للحديد، أو لمشروع لا ينتج أي ربح مثل طريق ريفي، الحركة عليه قليلة،

ولكنه ضروري من وجهة نظر العدالة، وخدمة أهل الريف. أو أن تكون تمويلاً خارجاً عن الميزانية بديلاً عن نفقات عادية تصرف لشراء الأثاث المكتبي للحكومة.

كما يمكن إصدار صكوك الإجارة من قبل الحكومة نفسها، أو من قبل أي مؤسسة حكومية ذات استقلال ذاتي كالبلديات، أو هيئات الأوقاف، أو أي مؤسسة حكومية اقتصادية.

وأخيراً، فإن حصيلة بيع صكوك الإجارة التي تأخذها الحكومة -في المثال السابق (أي بيع أصل مملوك للحكومة إلى حملة الصكوك)- يمكن لها أن تتصرف بها في بناء مصنع للإسمنت، أو في الصرف على بنود الميزانية العامة من مرتبات ولوازم.

فمثلا إذا أرادت الحكومة الأردنية بناء مستشفى. فيمكن أن تقوم بإصدار صكوك لهذه المستشفى وتبيعها للجمهور فيكون الأفراد مساهمين بهذه المستشفى. على شرط أن يقوم الأفراد بتأجير حصصهم إلى الحكومة. وبذلك تحصل الحكومة على التمويل دون اللجوء للاقتراض. وتستطيع الحكومة أن تدفع الأجرة للمساهمين عن طريق ما تحصل عليه من رسوم رمزية يمكن فرضها على مراجعي المستشفى. كما يمكن للحكومة منح امتيازات لحملة هذه الصكوك من خلال علاجهم بالمجان في هذه المستشفى. أو بتقديمهم على غيرهم من المرضى كامتياز لهم في أوقات الأزمات او شح بعض الادوية . مما سيشجع الأفراد على تملك مثل هذه الصكوك.

ثانيا: أسهم المشاركة وأسهم المضاربة[1]:

تختلف هذه الأسهم اختلافاً بيناً عن صكوك الإجارة. فإن الأسهم تمثل ملكية، يؤمل منها أن تجني أرباحاً، لا تعرف إلا عند التحقق الفعلي، في آخر المدة. وهي لذلك لا يمكن إصدارها إلا لمشروعات تدر، في العادة، أرباحاً. وأوضح أمثلتها المؤسسات الاقتصادية للدولة.

فإذا أرادت الحكومة الأردنية إنشاء مصنع تستطيع طرح أسهم هذا المصنع في السوق ومن ثم يقوم الأفراد بشراء هذه الأسهم. فيكونون بذلك مساهمين في هذا المصنع مما يخفف عن الدولة أعباء ثمن هذا المصنع وإيجاد بديل للقروض الخارجية. في حين تقوم الدولة بتوزيع الأرباح للمساهمين من إيرادات المصنع. كما يمكن للحكومة إعطاء أسعار اقل مما تبيعه في السوق لحملة هذه الأسهم . بالنسبة للسلع التي يقوم المصنع بإنتاجها. أو منحهم كوبونات شهرية للحصول على منتجات المصنع بقيمة الإيجار الذي يستحقونه. وسوف تكون التكلفة بالنسبة للمصنع اقل بكثير فيما لو أعطتهم المال. وفي المقابل سوف يحصل حامل السهم على بضاعة بأسعار اقل.

أما أسهم المشاركة فهي تعطي لمالكيها الحق في الإدارة أيضاً، إضافة إلى التملك والمشاركة في الربح والخسارة. فيصبح القطاع الخاص، شريكاً في الإدارة

---

(1) قحف، منذر،السياسة المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر المعاصر،بيروت،ط1، 1999، ص 75.

عندما يمتلك هذه الأسهم. لذلك فهي تصلح، بشكل خاص، إذا كانت الحكومة راغبة بالإفادة من الخبرات الإدارية للممولين. فهي بذلك نوع من الخصخصة الكاملة أو الجزئية بترك المشروع كلياً، أو جزئياً، لإدارة القطاع الخاص.وإما أسهم المضاربة، فلا تشارك الإدارة،كما هو معلوم، لذلك فهي تُبقي على قرار إنتاج السلعة العامة بيد الحكومة. ولذلك فإن نجاحها يتطلب أن تتهيأ لإدارتها المهارات الفنية المناسبة.

ثالثا: حصص الإنتاج[1]:

وهي تمثل أسهم ملكية أيضاً، لمشروع تتم فيه مقاسمة الإنتاج، بدلاً من العائد الصافي.

تقوم الإدارة المعنية في الحكومة،" بإصدار حصص إنتاج، ودعوة الناس لشرائها.ويعتبر عقد الاكتتاب في الحصة توكيل الإدارة بشراء سلعة (أو مجموعة سلع) معمرة، محددة بدقة، تكون من السلع الإنتاجية، كالطائرات، والبواخر، والجسور ذات السعر عند العبور. ويحدد في الحصة نصيب المالك، من الإيراد الإجمالي لهذه العين أو الأعيان المنتجة. وتقوم الإدارة بتشغيل هذه الموجودات الإنتاجية، وتحمل جميع نفقات التشغيل، ثم مقاسمة إجمالي العائد مع مالكي الأصل المنتج حسب الاتفاق.

---

(1) قحف، منذر،معالجة العجز في الميزانية العامة في النظام الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1995،المجلد 4،العدد 1،ص43.

ويمكن أن تصدر حصص الإنتاج، أيضاً بدعوة لشراء أصل منتج قائم فعلاً، مثل الموجودات الثابتة الإنتاجية، كحديقة حيوانات يدخلها الناس بالأجرة، أو طريق يتحمل سالكوه أجرة عبور.

وحصص الإنتاج تستند إلى رأي معروف عند الحنابلة بجواز المضاربة بالأعيان الثابتة، كالدابة والسفينة، يذكره ابن قدامه في الجزء الخامس من المغنى. ويمكن تطبيقها، في المشروعات ذات الإيراد أو مشروعات البنية الأساسية، التي يمكن صياغتها بشكل يجعل لها إيراداً. ولكنها لا تصلح للموجودات الثابتة غير ذات الإيراد.

لا تشكل هذه الأدوات مديونية على الحكومة. وهي تعتبر -جميعاً- أنواعاً من التمويل من خارج الميزانية العامة للدولة. ولا تحتاج الحكومة فيها إلى رصد مبالغ، في السنوات القادمة، لسدادها أو شرائها من أصحابها وبالتالي فإن هذه الأدوات، لا تثير مشكلات العدالة، أو عدمها، بين الأجيال، التي تنشأ عن اضطرار جيل لاحق، لسداد ديوان جيل سابق له. [1]

إن استعمال أدوات التمويل القائمة على الملكية، لا يستدعي فرض ضرائب، ولا الحصول على قروض في المستقبل، لأنه لا حاجة إلى سداد قيمة هذا التمويل في المستقبل، باعتباره ليس ديناً على الحكومة. وذلك عدا حالة الإجارة المنتهية

([1]) قحف، منذر،معالجة العجز في الميزانية العامة في النظام الإسلامي،مرجع سابق،ص 46 .

بالتمليك. ولكنه ينبغي أن يلاحظ أن صكوك الإجارة تتطلب دفع أجرة دورية إلى حملة الصكوك. وهنا يمكن الافتراض بأن هذه الأجرة لا تزيد عن الفائدة الربوية في حالة الافتراض بالفوائد. وبالتالي فإنها لا تشكل عبئاً يزيد عن عبء البدائل غير الإسلامية. ومن جهة أخرى فإن هذا العبء هو عبء إيرادي يقابل استخلاص المنافع من الأعيان المستأجرة.ويضاف إلى ذلك، أن التمويل بأسهم الشركة والمضاربة يربط العملية التمويلية، بالكفاءة الإنتاجية للمشروع، مما يزيد في إنتاجية القطاع العام المستفيد من هذا النوع من التمويل. وليس الأمر كذلك عند التمويل بحصص الإنتاج، أو بصكوك الإجارة.

الفرع الثاني: المشاركة المنتهية بالتمليك

وهي عقد من عقود الشركات المستحدثة الذي يؤدي إلى تزايد ملكية طرف من طرفيها في مقابل تناقص ملكية الطرف المقابل مع مرور الوقت. وتزايد مدفوعات الطرف الأول من ثمن السلعة المشتركة إلى أن تكتمل ملكية الأول باكتماله دفع كامل ثمنها، بحيث اشترى الطرف الأول حق الطرف الثاني وسهمه بالتدرج وعلى أقساط حسب الإنفاق المسبق، وهو أسلوب تمويل شرعي آخر لا يتطلب توفر ثمنها كاملاً منذ البداية بل يدفع على أقساط ولمدة محددة.[1]

ولنفترض أن المشروع هو بناء مطار. فتستطيع الدولة أن تقسم جزء من عائدات هذا المشروع بينها و بين المساهمين. بحيث تحتفظ الدولة بالجزء الباقي إلى أن يصبح مساويا للمبالغ التي دفعها المشاركون. وتقوم بتسديد اشتراكاتهم تدريجيا. أي كلما توفر لها جزء تقوم بشراء أسهم بعض الأفراد وتضيفها إلى نصيبها. كما يمكن لها منح المشاركين امتيازات باستخدام المطار والاستفادة من خدماته بأسعار تشجيعية. كما يمكن أن تسدد ما دفعه المشاركون عن طريق الاستفادة من خدمات المطار مقابل ما لهم من أقساط على الحكومة. ويمكن ان تقوم الدولة ببيع حصتها إلى الأفراد عندما يساوي الجزء المقتطع من الأرباح حصتها ليصبح المشروع ملكية خاصة. وبذلك تكون الدولة قد أقامت المشاريع الحيوية دون اللجوء إلى الاقتراض من الخارج بل على العكس فان هذه المشاريع تساهم في رجوع الكثير من الأموال الهاربة بتوفير مناخ استثماري ناجح وفيه الكثير من الضمان. حيث أن الدولة لا تقوم بأي مشروع إلا بعد دراسة مستوفية لجميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية و غيرها.

---

(1) دنيا،شوقي،تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي،مؤسسة الرسالة،بيروت،1984ص 520.

الفرع الثالث: الإجارة المنتهية بالتمليك أو البيع التأجيري

وهي عقد من عقود الإجارات الشرعية المستحدثة، يتوصل به إلى تملك منفعة السلعة أو العين أولاً، ثم إلى تملك عينها أخيراً بعد اكمال الحكومة دفع إيجاراتها إلى الحدود المتفق عليها مسبقاً، وبإمكان الحكومة استخدام هذا الأسلوب التمويلي للحصول علـــى ملكيـــة العقـــارات او المنقولات بصورة كاملة، وهو أيضاً لا يتطلب توفر ثمنها كاملاً منذ البداية، بل يدفع على أقساط ولمدة محددة.[1]

كل ما سبق يوفر للدولة مبالغ كبيرة دفعة واحدة مما يخفف من أعباء الدولة فلا تقترض. وتستطيع الدولة أن تقوم بسداد الأقساط من إيرادات الضرائب المحلية و التوظيف في أموال الأغنياء التي سبق ذكرها.

الفرع الرابع: السَّلَمْ

السَّلَمْ هو: عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا. [2] وقد اجمع الفقهاء على جواز السَّلَمْ بشروط[3]. وقد وجد هذا العقد للتعامل على مستوى الأفراد.ويمكن أن تتعامل به المؤسسات والمصارف. وبناءا على هذا العقد تستطيع الدولة إقامة مشاريع زراعية أو صناعية .فمثلا إذا أرادت الدولة أنشاء مصنع وهو بحاجة لمعدات و آلات فيمكن أن تحصل الدولة على هذه المعدات قبل بداية المشروع. فيتوفر بذلك لها المال اللازم في حين تبدأ بالسداد في الوقت الذي يكون قد بدا المصنع بالإنتاج والربح. وبذلك تستغني الدولة عن طلب القروض الخارجية. وأيضاً تستطيع الدولة إذا أرادت إنشاء مصنع للسيارات مثلا أن تحدد أسعاراً اقل من سعر

([1]) بخيت،علي خضر،التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام،مرجع سابق،ص172.

([2]) النووي، روضة الطالبين،دار الكتب العلمية،بيروت،ج3، ص242.

([3]) انظر: ابن قدامة، المغني،ج4،ص 197،السرخسي،المبسوط،ج12،ص124.

السوق للسيارة. فيقبل الأفراد وخاصة ذوي الدخل المحدود والذين سيستفيدون من تخفيض السعر على شراء هذه السلع. وقد يكون هذا الفارق اقل بكثير مما تدفعه الدول الإسلامية من فوائد على القروض الخارجية.

وتستطيع الدولة جعل هذا العقد نوعا من أنواع السياسة النقدية. إذ أنها تستطيع في حالة التضخم أن تنزل المشاريع إلى الأسواق وتطلب التعاقد بها عن طريق السلَمْ. مما سيتيح لخزينة الدولة الأموال فتقوم بمشاريعها الإنتاجية مما سيزيد عرض السلع و الخدمات بما يلاءم عرض النقد فيخفف من حدة التضخم.

كما يمكن استخدام عقد السلَمْ في المجال الزراعي من خلال تمويل الإنتاج المستقبلي للأنظمة الزراعية و التقدم الصناعي فيحقق للمزارعين السيولة الكافية لشراء المواد الخام و الأجهزة و المستلزمات اللازمة للنشاط الزراعي و الاقتصادي. [1]

([1]) الزحيلي، محمد،عقد السلَمْ و الاستصناع في الفقه الإسلامي و التمويل الاقتصادي، بحث مقدم للمؤتمر الأول للمستجدات الفقهية في معاملات البنوك الإسلامية، الجامعة الأردنية،عمان، ص13.

المبحث الثاني

وسائل علاجية للمديونية الخارجية في العالم الإسلامي

يواجه الباحث في حل المشاكل الحالية للبلدان الإسلامية مشكلة فكرية أساسية تتمثل في أن النشاط الاقتصادي ليس محكوما في الغالب بقواعد الشريعة الإسلامية. فهل يمكن طرح علاج إسلامي لمشكلة ما بالرغم من أن الإطار العام غير إسلامي؟

لقد انقسم الاقتصاديون الإسلاميون إلى فريقين في هذا الطرح، بين مؤيد لفكرة علاج مشاكل العالم الإسلامي في إطار ظروفه الحالية_غير الشرعية في معظمها_ والمنطق الذي يستندون إليه هو أن الحل الهيكلي الإسلامي قابل للتطبيق على مراحل، وانه إذا طبق في مرحلة ما في بعض الأمور فانه يعمل على نقل المجتمع تلقائيا إلى مرحلة أعلى من حيث التطبيق وهكذا إلى أن يتحقق الهدف المنشود. وبين معارض يؤكد على ضرورة تصحيح الهيكل العام للمعاملات وهيكل الاقتصاد وفقا للشريعة الإسلامية[1] .

لا نستطيع إنكار ضرورة بل وحتمية التصحيح الهيكلي للمجتمعات الإسلامية. وان من الخطورة أيضا بمكان أن نتغاضى عن مشاكل قائمة يعاني منها المسلمون. فلا بد من النظرة المتوازنة للأمور وان نضع نصب أعيننا أن يكون العلاج المقترح وسيلة تدريجية لتحقيق العلاج المطلوب في الأجل الطويل.

وقد تبنيت الرأي الأول فيما يخص علاج مشكلة المديونية الخارجية لدول العالم الإسلامي، وقد طرحت الدراسة امكانية تقييد رؤوس الأموال الهاربة من دول العالم الإسلامي بشكل عام ومن الأردن بشكل خاص. لتستفيد دولنا الإسلامية من أموال أبنائها متمثلة على ذلك

---

(1) يسري،عبد الرحمن، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل،الدار الجامعية للطباعة والنشر،2001، ص 242.

بسلطة ولي الأمر في تقييد المباح. وترجيح المصلحة العامة مقابل المصلحة الخاصة وفيما يلي توضيح لما سبق:

المطلب الأول: سلطة ولي الأمر في تقييد المباح_هروب رأس المال الى خارج الدولة_

إن استمرار ظاهرة هجرة رأس المال العربي إلى الخارج وعدم عودته، دفع المهتمين بالأمر إلى اعتبارها هروباً... إلى جانب عدة أسباب.أن هروب الرأس المال العربي لا زال يشكل نزيفاً في خاصرة اقتصاديات الدول العربية والإسلامية. وتفاقمت مشكلة هروب رأس المال العربي بالرغم من تقديم الامتيازات المختلفة وحاجة الأسواق العربية إليها.

وتناول تقرير للثروات العربية المستثمرة في الخارج تقديرات المؤسسة العربية للضمان حيث نشر التقرير حجم الاستثمارات والتي قدرت بـ 3 تريليون دولار. وحسب مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية 4.8 تريليون دولار. في المقابل كان حجم الديون العربية الخارجية عام 2001م حوالي 156 مليار دولار.مما يعني أن أموال العرب تودع في الأسواق الخارجية ثم تستدين الدول العربية المحتاجة من هذه الأسواق من المؤسسات الدولية لتمويل احتياجاتها، وكأن الأمريكي والأوروبي يقرض العرب من أموال العرب وبفوارق إضافية في الفوائد وشروط سياسية واقتصادية قاسية في معظم الأحيان[1].

وقد اختلفت الدراسات في تقدير حجم الأموال العربية خارج أوطانها. ولكنها أجمعت على أنها تتجاوز 800 مليار دولار.[2]

([1]) WWW.annabaa.org.

([2]) دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصري ". المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين. ابريل 1994.

فلا بد من تقييد رؤوس الأموال الهاربة. لأن هذه الخطوة ستوفر للعالم الإسلامي السيولة النقدية.التي هو في أمس الحاجة إليها لمعالجة قصور موارده النقدية في مواجهة متطلبات بنود نفقاته العامة. الأمر الذي سيحول دون إقدامه على الاقتراض الخارجي مستقبلاً من جانب، ويحفظ الأرصدة النقدية الفائضة من التعرض لمزيد من المخاطر الاقتصادية من تناقص قوتها الشرائية وتجميدها من قبل الدول الرأسمالية الاحتكارية التي تحتفظ بها.والارتباط بالدورات الربوية المحرمة شرعاً من جانب آخر، وقد يقول قائل بان البيئة الاستثمارية في دول العالم الإسلامي ليست مهيئة لاستقبال هذه الأموال أو أن العائد قليل.في حين نجد أن الأموال العربية المهاجرة تخلق فرص عمل كبيرة في الغرب وكل مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي يوفر 30 ألف فرصة عمل.وهو ما يعني أن رؤوس الأموال العربية في أمريكا توفر أكثر من 4 ملايين وظيفة ، وسكان العالم العربي اليوم يصل إلى 300 مليون نسمة وسيصل حسب التقديرات والتوقعات في 2020 إلى 488 مليون نسمة،أي أن حجم العمالة سيصل إلى 220 مليون نسمة،في حين يقدر حجم العمالة الحالي بنحو 120 مليون نسمة، وعدد الشباب العربي حاليا 53 % من إجمالي السكان والدول العربية تحتاج سنويا إلى توفير 31 مليون فرصة عمل. وحسب إحصائيات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية فإن المنطقة العربية مطالبة بتوفير مابين 80 إلى 100 مليون فرصة عمل حتى عام 2020 م.أضف إلى ذلك أن كل دولار أمريكي يستثمر في العالم يربح عشرة أضعافه، بينما الأموال العربية المهاجرة في الخارج والتي تستثمر في ودائع أو عقارات أو أسهم قابلة للخسارة فقد خسرت حسب بعض التقديرات وخلال بضع سنين في أمريكا وحدها أكثر من 80 مليار دولار.(1)

---

(1) عبد الصمد، عبد الله احمد،مقال بعنوان: يارب أحفظ لمتنا العربية، على موقع جريدة 26 سبتمبر. www.26 سبتمبر. net

وحيث أن الشريعة الإسلامية ــ وفي سبيل تحقيق العدل والمصلحة العامة ــ وضعت بيد ولي الأمر سلطات تقديرية واسعة، وعني ببحث مظاهر تلك السلطات فقهاء المسلمين، كالماوردي[1]، وابن تيمية[2]، وابن القيم[3]، وغيرهم.ونعني بالسلطات التقديرية تلك التي لم يرد بشأنها نص من كتاب أو سنة يحددها، مما يقتضيه تنظيم مرافق الدولة وتدبير شؤونها، ورعاية الصالح العام، وبالجملة كل ما يجلب مصلحة أو يدرأ مفسدة، على مقتضى من روح الشريعة، ومقاصدها العامة، ولو لم يرد بشأنها أحكام تفصيلية، وفي هذا يقول ابن القيم في تعريف السياسة الشرعية نقلاً عن ابن عقيل: "السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به وحي.

فواجب ولي الأمر أذن تقصي المصلحة والعدل في تصرفه، لأنهما لباب الشرع وغايته، وفي هذا يقول ابن القيم: "قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده، وقيام الناس بالقسط، فأي طريق استخرج بها العدل والقسط، فهي من الدين، وليست مخالفة له[4]".

فهل في تقييد ولي الأمر لتصرفات الأفراد في أموالهم الخاصة وإجبارهم على استثمارها داخل أوطانهم تقصي للمصلحة والعدل؟فلابد من أن يكون لتقييد رؤوس الأموال أساس شرعي حيث أن استثمار الأموال الخاصة خارج الدولة أمر مباح في أصله.وهذا ما سوف أتناوله في هذا المطلب من خلال عدة فروع كما هو آت:

(1) الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب،الحكام السلطانية،مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

(2) ابن تيمية،أب الأحكام السلطانية،أبي العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله النمري تقي الدين، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية،طبعة سنة1374ه.

(3) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد الزرعي الدمشقي، أعلام الموقعين،طبعة سنة 1374،ج3

(4) ابن القيم، الطرق الحكمية، ص16.

الفرع الأول: مدلول المباح لغة واصطلاحا:

أولاً: مدلول المباح لغة:اسم مشتق من الإباحة وتأتي بمعنى:

- **الإظهار والإعلان:** قال ابن منظور: البوح ظهور الشيء، وباح الشيء: ظهر، وباح به بوحاً: أظهره، وباح ما كتمت وباح به صاحبه وباح بسره: أظهره[1]

- **الإطلاق والإذن:** قال العيني: الإباحة، الإطلاق في مقابلة الحظر الذي هو المنع[2].

أباح الشيء: أطلقه، وأبحتك الشيء، أحللته لك[3].فالمباح عند اللغويين هو الشيء المعلن عنه والمأذون فيه.

ثانياً: المباح عند الأصوليين:عرف علماء الأصول المباح بتعريفات كثيرة مختلفة في اللفظ متفقة في المعنى أذكر منها ما يلي:

قال الجويني المباح: ما خير الشارع فيه بين الفعل والترك من غير اقتضاء ولا زجر[4]. وقال الغزالي المباح: الذي ورد الإذن من الله تعالى بفعله وتركه غير مقترن بذم فاعله ومدحه، ولا بذم تاركه ومدحه[5].ويقول الشاطبي المباح: هو المخير فيه بين الفعل والترك من غير مدح

([1]) ابن منظور،جمال الدين محمد بن مكرم،لسان العرب، دار صادر، ج2، ص416.

([2]) العيني،بدر الدين محمود بن احمد،رمز الحقائق شرح كنز الدقائق،المطبعة اليمنية،1320هـ، 265/2

([3]) ابن منظور 416/2، مرجع سابق.

([4]) الجويني،عبد الملك بن عبد الله،البرهان في أصول الفقه،ط1،دار الأنصار ،القاهرة 313/1.

([5]) الغزالي،محمد بن محمد، المستصفى في علم الأصول،دار الكتب العلمية،ط2،بيروت، 1980، 66/1.

ولا ذم ولا على الفعل ولا على الترك[1].وقال القرافي المباح: ما استوى طرفاه في نظر الشارع[2].

إذا تأملنا هذه التعريفات المتقدمة فإنه يظهر لنا بوضوح أن المباح ما استوى طرفاه بين الفعل والترك، ولا يترتب على فعله مدح ولا على تركه عقاب، لكن تعابيرهم تفاوتت فترددت بين التخيير والإذن والتسوية. وعليه يمكن اعتبار استثمار الأموال خارج البلد أو هروب رأس مال دول العالم الإسلامي إلى الخارج أمر مباح في أصله.فهل يحق لولي الأمر تقييد هذا المباح؟

الفرع الثاني: أقوال العلماء وأدلتهم في سلطة ولي الأمر في تقييد المباح

هل لولي الأمر أن يأمر بمباح أو ينهى عنه؟ كتب في هذا الموضوع الألوسي في تفسيره[3] وكتب في هذه المسألة من حيث أقوال العلماء وأدلتهم وذلك على النحو الآتي:

القول الأول: لا يجوز لولي الأمر أن يأمر بمباح أو ينهى عنه.

واستدل أصحابه بقولهم: إن ولي الأمر إذا أمر بمباح، أو نهى عنه فقد حرم ما أحله الله تعالى، أو أحل ما حرمه الله تعالى، والتحليل والتحريم لا يكون إلا لله عز وجل.

ويجاب عن هذا الدليل بالآتي:

إن الأمر بمباح أو النهي عنه ليس فيه تحليل ما حرمه الله، أو تحريم ما أحله الله، غاية ما في الأمر أن هناك أمراً لم تأمر فيه الشريعة بشيء، ولكن ولي الأمر، رأى فيه مصلحة عامة

([1]) الشاطبي،أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الأحكام، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده،القاهرة 63/1.

([2]) الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في تفسير_القرءان العظيم والسبع المثاني، 1973، دار الفكر، بيروت، ص 71 .

([3]) الالوسي،شهاب الدين السيد محمود البغدادي، روح المعاني،دار إحياء التراث العربي،ج5،ص68.

فأمر به، أو رأى فيه مفسدة عامة فنهى عنه فهذا ليس بتشريع، وإنما هو توجيه للأمر الصالح وإلزام به حتى لا تفوت مصلحة، أو بالأمر الضار ونهى عنه حتى لا تقع مفسدته، وأمره ونهيه هذا لا يوصف بأنه تحليل لما حرمه الله، أو تحريم لما أحله الله[1].

القول الثاني: يجوز لولي الأمر أن يأمر بمباح أو ينهى عنه إذا كان ما أمر به أو نهى عنه يعود على الأمة بالنفع العام.

الراجح من القولين:القول الثاني هو الأقرب إلى الصواب للأدلة التالية:

أولاً: من السنة:عن ابن عمر ﷺ قال: "نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد"[2].

إن جنس الوكالة من المباحات التي يجوز ممارستها، ولكن الرسول ﷺ منع استعمال هذا المباح ــ التوكيل ــ لأنه يفضي إلى مفسدة راجحة هي زيادة السعر على الناس.

ثانياً: من المعقول

1- أن الله تعالى منح ولي الأمر مهمة تدبير أمور الرعية وربطها بمصالحها، وقد تستلزم هذه المهمة التصرف في بعض الأحكام بحسب ما يرتبط بالأفعال من المصالح الطارئة، أو المفاسد المتجددة[3].

2- ومن نصوص الفقهاء ما نقله الشيخ الزرقاء عن رد المحتار قوله: إن نصوص الفقهاء جميعاً تفيد أن السلطان إذا أمر بأمر في موضوع اجتهادي كان أمره واجب الاحترام والتنفيذ، فلو منع العقود لمصلحة طارئة واجبة الرعاية وقد كانت جائزة نافذة فإنها

---

(1) مدكور محمد سلام،نظرية الإباحة، 2ط،1965،دار النهضة العربية، ص330.

(2) البخاري، ج4، ص373.

(3) مدكور مرجع سابق، ص335.

تصبح بمقتضى منعه باطلة، أو موقوفة على حسب الأمر[1].وأمثلة ذلك كثيــرة نــذكر منها:

أ- وفي عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ رأي تبعاً للظروف الحاجية أن يضع قيداً على حرية شراء اللحم تبعاً للمصلحة العامة.فمنع الناس من أكل اللحم في يومين متتاليين، نظراً لقلتها، حيث لم تكن تكفي حاجة الناس جميعاً، فكان يأتي إلى مجزرة الزبير بن العوام بالبقيع وهي الوحيدة في ذلك الزمان، فإذا رأى رجلاً اشترى لحماً يومين متتاليين ضربه الدرة، وقال: "هلا طويت بطنك يومين"[2].

ب- الزواج من الكتابيات:الأصل أن الزواج من الكتابيات مباح، دل على ذلك الكتاب وفعل الصحابة والتابعين، وهو قول أكثر الفقهاء[3].

روى الإمام الطبري في تاريخه [4] "أنه بعد أن انتصر المسلمون على الفرس في موقعة القادسية، لم يجد رجالهم نساء مسلمات كافيات للزواج منهن في تلك البلاد، فأرغمتهم الضرورة على الزواج من نساء كتابيات، وبعد حين كثرت النساء المسلمات، وزالت الضرورة، فبعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى حذيفة بن اليمان الذي كان والياً على المدائن في بلاد العجم رسالة يقول فيها: بلغني أنك تزوجت امرأة من أهل المدائن من أهل الكتاب، وذلك مالا أرضاه لك، فطلقها، ولا تبقها في عصمتك، فكتب إليه حذيفة: أحلال هذا الزوج أم حرام؟ ولماذا تأمرني

---

(1) الزرقاء،مصطفى احمد، المدخل الفقهي العام، 168/1.

(2) مذكور مرجع سابق، ص345.

(3) الرملي،محمد بن أبي العباس،نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج،مطبعة مصطفى البابي الحلبي،1386، 293/6.

(4) الإمام الطبري في تاريخه (147/3، 588/6)

بطلاق هذه المرأة الكتابية، لن أطلقها حتى تخبرني، فكتب إليه عمر بن الخطاب، هذا الزوج حلال، ولكن في نساء الأعاجم خلابة وخداعاً، وأني لأخشى عليكم منهن.

يدل الأثر السابق على أن المباح يصبح محظوراً إذا ترتب على استعماله مفسدة عظمى تضر بالصالح العام، والمفسدة العظمى المترتبة على هذا المباح هي خوف عمر ﷺ من مواقعة المومسات من الكتابيات.ومن تتابع رجال المسلمين الزواج منهن رغبة في جمالهن، ومن ثم تترك النساء المسلمات بلا أزواج فيقعن فيما حرم الله تعالى، وأي مفسدة أعظم من هذه المفسدة.وهذه المفسدة المترتبة على استعمال المباح مناقضة للحكمة المشروعة من هذا الزواج والتي هي إزالة ما يَعمُر قلوبهن من كراهية للإسلام عن طريق التزوج بالمؤمنين، وإذا كان الزواج بهن يفضي إلى نقيض هذه الحكمة فإنه يمنع تحقيقاً للمصلحة العامة.

وإذا ما قارنا مسالة تقييد رأس المال الهارب لوجدناها في صميم موضوعنا.حيث ان حرية المسلم في استثمار أمواله أو إخراجها إلى غير بلاد المسلمين أمر مباح.ولكنه قد يتعارض مع مصلحة عامة قد يؤدي فواتها إلى مفسدة عظيمة وهذا ما حصل فعلا.حيث كان خروج هذه الأموال احد أسباب تفاقم مديونية العالم الإسلامي.بالإضافة إلى أهمية هذه الأموال ودورها في تقليل عجز موازين مدفوعات الدول الهاربة منها. إذا ما استثمرت في بلادنا الإسلامية أو منحت كقروض حسنة إلى الدول كبديل للقروض الربوية.

الفرع الثالث: شروط تقييد ولي الأمر للمباح ومدى انطباقها على تقييد رؤوس الأموال الهاربة.

ولكي يكون تصرف ولي الأمر صحيحاً وجائزاً شرعاً فإنه لابد من توفر الشروط الآتية:

أولاً: أن يحقق التصرف في المباح مصلحة عامة.

إن رعاية المصلحة العامة هي أساس هذا التصرف، ولذلك جاءت القاعدة الفقهية "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة" وهذه القاعدة نص عليها الإمام الشافعي رحمه الله، وقال: منزلة الإمام من الرعية منزلة الولي من اليتيم(1).

والمقصود بالمصلحة: المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة(2).

وبناء على ما تقدم فإنه لا يجوز التصرف في المباح إذا لم يكن هدف هذا التصرف هو تحقيق المصلحة العامة. ولو لم يرد بشأنها أحكام تفصيلية.

مما سبق نستطيع أن نؤكد أن تقييد ولي الأمر للمسالة محل الدراسة_ تقييد رأس المال الهارب أو المستثمر في الخارج_فيه مصلحة عامة وهو النهوض باقتصاد الدولة حيث بات الاقتصاد من أسس قيام الحياة واستمرارها.

ثانياً: أن يحقق التصرف في المباح العدل بين الناس.

العدل مبدأ عظيم من المبادئ التي أكدت عليه الشريعة الإسلامية وطلبت تطبيقه، وثمرة تطبيقه تقتهم بدولتهم وبتشريعاتها، قال الله تعالى: **(إن الله يأمر بالعدل والإحسان)**(3). ولما كانت العدالة بجميع جوانبها هي مبدأ من المبادئ الأخلاقية، فإن حمايتها يعتبر مقصداً من مقاصد الشريعة، وكل ما يعارض مبدأ العدالة أو يتنافى معه، أو يتصادم به فإنه محرم.

---

(1) السيوطي،جلال الدين،الأشباه والنظائر،دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، ص134.

(2) الغزالي، المستصفى من علم الأصول،مرجع سابق، 286/1.

(3) سورة النحل، آية رقم،90.

وبما إن استعمال الحق لم يشرع وسيلة للإضرار بالغير، أو لتحقيق أغراض غير مشروعة، ومن ثم فإنه ليس لولي الأمر أن يتعسف من خلال التصرف في المباح بسن تشريعات يترتب عليها ضرر مقصود أو غير مقصود.ومن هنا جاز لولي الأمر التصرف في المباح بالقدر الذي يصون به المصلحة العامة، فله أن يتصرف في شؤون الرعية لهذا الغرض[1].

ولذا لابد من تقييم هذا التصرف ومتابعة نتائجه باستمرار حفاظاً على مصلحة الفرد ومنعاً للتعسف الذي يمكن حصوله من ولي الأمر. وهنا لا بد من وضع قيد لضبط المبالغ المقيدة حيث يمكن لولي الأمر أن يقيدها بنسبة معينة من مجموع الأموال الهاربة وليس جميعها. بأن يلزم أصحاب الأموال بإرجاع نصفها أو ربعها بحيث يستطيع أصحاب الأموال التصرف بالباقي بحرية تامة. أو أن يرفع هذا التقييد إذا تحسنت الأوضاع الاقتصادية ولم يعد هناك حاجة للدولة في هذه الأموال.

ثالثا: ألا يترتب على التصرف في المباح تحليل ما حرم الله تعالى.

إن سلطة ولي الأمر في التصرف في المباح ليست مطلقة وإنما هي مقيدة بما يتفق مع الشرع الحنيف. بحيث لا يترتب على هذا التصرف مصادمة لنصوص الشرع فلا يجوز له أن يبيح ما حرم الله ورسوله عليه الصلاة والسلام بهدف تحقيق مصلحة هو يراها.

وفي مسألتنا لا يوجد في تقييد رأس المال أو ضبطه ما يصادم حكم شرعي. بل نجده موافقا لروح الشريعة الإسلامية ولا يمكن اعتبار ذلك تقييدا للملكيات الخاصة والمصونة في الإسلام لما في تركها تعارض مع مصلحة البلدان العامة.

---

(1) الدريني، فتحي،الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده،ط1،مطبعة جامعة دمشق،1967، ص11.

رابعا: أن يكون التصرف في المباح لفترة محدودة حسبما تقتضيه المصلحة العامة، فمثلاً منع عمر بن الخطاب ﷺ أعلام قريش أن يخرجوا من المدينة إلا بإذنه، ولكن عثمان رأى خلاف ذلك[1].وارى أن يكون تقييد رأس المال أيضا مؤقتا إلى أن يعود اقتصاد دول العالم الإسلامي إلى صحته وعافيته وتزول الديون المثقلة لكاهل اقتصادات هذه الدول.

الفرع الرابع:النظرة إلى المال في الإسلام كأحد مؤيدات حق ولي الأمر في تقييد رأس المال الهارب:

ولكي يغري الإسلام الفرد بتأدية وظيفة المال من الإنفاق في وجوه البر والصالح العام والخاص، ومن تثميره وتنميته خشية أن يفني أو ألا يفي[2]، جعله وكيلاً مستخلفاً عن الله تعالى فيه، لأن المال مال الله بحكم الخلق والإنشاء، والخلافة الإنسانية في المال هي مصدر الالتزامات الإيجابية والسلبية التي فرضها الإسلام على حائز المال نهوضاً بأعبائها، وامتثالاً لما صدر عن المستخلف من أوامر ونواه. فإذا كانت الملكية تغري بالضن والشح، فإن الوكالة والنيابة تهون من أمر الإنفاق، وهذا المعنى يجليه قوله تعالى: (**آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه**)[3]

يقول الزمخشري: "يعني أن الأموال التي في أيديكم، إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها، وإنما خولكم إياها، أو خولكم الاستمتاع بها، وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هي

([1]) مذكور، مرجع سابق، ص347.

([2]) الشاطبي،الموافقات، مرجع سابق، ج4، ص28، وما بعدها.

([3]) الحديد، آية 7.

أموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب... فأنفقوا منها في حقوق الله، وليهن عليكم الإنفاق كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره إذا أذن له فيه[1]".

وتتلخص النظرة الواقعية للمال في الشريعة الإسلامية فيما يلي[2]:

1- أن المال لله تعالى، والفرد مستخلف يؤدي وظيفته الاجتماعية إنفاقاً وتنمية وتثميراً في الحدود المرسومة.

2- على أن هذه النيابة لا تعني انتفاء مصلحته الخاصة في هذا المال، بل هي المنظور إليها أولاً، فتقرير الشريعة الإسلامية لحق الملكية أصبح أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، والأدلة على ذلك مبثوثة في الكتاب والسنة، ولكن استعماله لحق الملكية مقيد بمنع الأضرار بالغير.

والخلاصة أن مسؤولية الأمة: ـ ممثلة في الدولة ـ عن تصرف الأفراد في أموالهم، لأن المال مالهم من حيث المآل، فإذا افسد الفرد ماله سفهاً مثلاً عاد ذلك على الأمة بالخسارة والنقصان بدل التنمية والتثمير، والإنفاق في الوجوه المشروعة.

---

(1) الزمخشري،الإمام محمود بن عمر،الكشاف عن حقائق التنزيل،وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،ط2،المطبعة الأميرية، ج3، ص162، البيضاوي،ناصر الدين أبو سعيد عبد الله، أنوار التنزيل وأسرار التأويل،المطبعة العثمانية، ص715، في تفسير سورة الحديد، آية 7.

(2) الدريني، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده،مرجع سابق،ص232.

الفرع الخامس:السلطات التقديرية مظنة التعسف في استعمالها والقواعد الضابطة لها وأثرها في تقييد رأس المال الهارب.

أولا:التعسف في السلطات التقديرية

ولما كانت سلطة ولي الأمر في الإسلام واسعة وتقديرية، فهي مظنة التعسف والانحراف بها عن الحق والعدل، ومجافاة مقصد الشارع في استعمالها، لذا أوجبت الشريعة عليه أن يصدر في تصرفه عن باعث لا يناقض مقصد الشرع، وبات من المقررات الشرعية أن **"تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة"**، إذ استعمال السلطة في غير مصلحة، تشهياً، أو انتقاماً، أو لتحقيق أغراض غير مشروعة لا تتعلق بحراسة الدين وسياسة الدنيا على مقتضى من روح الشريعة وقواعدها تعسف وظلم.وعلى هذا فدرء التعسف في استعمال السلطة يعتمد أمرين[1]:

1- طهارة الباعث وشرف النية: حتى لا يناقض قصد ذي السلطة في استعمالها قصد المشرع في منحه إياها، وذلك بأن يعبث الهوى أو المصلحة الخاصة في تصرفه على الرعية.

2- النظر إلى مآل التصرف الصادر من ولاة الأمور في استعمالهم سلطاتهم، أو الصادر من الناس فيما يستعملون من حقوق أو إباحات، بقطع النظر عن الباعث أو القصد.

ومن هنا جاز لولي الأمر أن يقيد استعمال الحق بالقدر الذي يصون به المصلحة العامة، فله أن يتدخل في شؤون الأفراد لهذا الغرض العام.وهذا كله نظر إلى مآل التصرفات، ولو كانت في ذاتها مباحة، ووجه المناقضة لمقصد الشرع، إن المباح لم يشرعه الشارع ليفضي إلى مفسدة عامة، حتى إذا كان مآله مضرة راجحة في بعض الظروف، منع، لأن ضابط المشروعات: أن

---

(1) الدريني،فتحي، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده،مرجع سابق، ص174.

كل ما غلبت فيه المفسدة على المصلحة كان غير مشروع، وعلى ولي الأمر درء هذه المفاسد مراعاة للصالح العام، بمنع أسبابها، ولو كانت في الأصل مشروعة.

وبتطبيق ما سبق على قضية تقييد رأس المال الهارب نلاحظ ما يلي:

1- في تقييد ولي الأمر للأموال الهاربة مصلحة عامة وراجحة لجميع أفراد المجتمع .إذ أن منفعة هذه الأموال تعود بحماية الدولة من الوقوع في فخ المديونية الخارجية. والذي بات من أهم أسباب الاحتلال الاقتصادي للدول. وقد يكون أكثر سوءا من الاحتلال العسكري فينتفي بذلك إمكانية تعسف ولي الأمر في سلطته بتقييد هذه الأموال.

2- التدخل لا يعني الافتئات على الحق الفردي ظلماً أو عدواناً، وإنما يعني قوة إشراف الدولة على تنسيق الحقوق المتعارضة، وترجيح المصالح الذي تقضي به قواعد الشريعة من دفع الضرر الأشد، وإلا لزم أن يبقى التعارض قائماً، والمصلحة العامة مهدورة، وهذا ما لم يقل به أحد من العلماء، بل وما تأباه روح الشريعة ومقاصدها، وما يصطدم مع القواعد المحكمة المقررة في الشرع التي لا يستطيع أحد فيها جدلاً.

ويحكم التدخل ، قاعدة "يختار أهون الشرين"[1] وقاعدة "الضرر الخاص يتحمل لدفع ضرر عام". غير أننا لا ننكر، أن هذا مسلك صعب يجب أخذ الحيطة والحذر في تطبيقه، عن طريق المتخصصين وأهل الخبرة من المؤمنين.فإن كان الضرر عاماً، فقد وضعوا له القاعدة الآتية: "يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام[2]" ـــ وبيان ذلك ـــ أن التصرف المأذون فيه شرعاً للفرد ـــ لجلب مصلحة أو درء مفسدة ـــ لا يطلق القول فيه بالمشروعية[3] ـــ فقد ينشأ

([1]) مجلة الأحكام العدلية مرجع سابق، مادة/29.

([2]) المرجع السابق مادة /26.

([3]) الشاطبي، الموافقات مرجع سابق، ج4، ص198.

عن هذا التصرف الفردي المشروع في الأصل، ضرر عام، يلحق المسلمين عامة، أو قطراً من أقطارهم، أو أهل بلد، أو جماعة عظيمة من أهل البلد، ويغلب على الظن وقوعه، وعندئذ يمنع الفرد من هذا التصرف، وإن لحق به ضرر، لأنه ينجبر بالتعويض العادل إن كان له وجه، وذلك لما يؤول إليه من إخلال بمبدأ التعاون أو المصلحة العامة.

3- ومن المقررات الشرعية أن "الضرر الخاص يتحمل لدفع ضرر عام".وضابط ذلك ـ كما سبق ذكرها ـ الموازنة بين المصلحة التي شرع التصرف من أجلها، وبين ما يلزم عنها من مفسدة مساوية أو راجحة، فإذا لزم عنها ذلك، أصبح التصرف غير مشروع، لمناقضته قصد الشارع، ولو كان في الأصل مشروعاً.

وأيضاً فإن المنطق الأصولي قاضٍ بأن التشريع كل متسق لا تتناقض جزئياته مع الأصل العام، ولذا وجب التنسيق بين الأحكام الجزئية، وقواعد التشريع العامة، وهو ما تضطلع به نظرية التعسف في استعمال الحق، إذ تقضي النظرية في هذا الصدد، بأن التصرف المشروع في ذاته لا يبقى على أصل المشروعية إذا تناقض مع مبدأ التعاون[1] ـ كما يسميه الإمام الشاطبي ـ أو المصلحة العامة.وإذا جاز نزع الملكية الخاصة من أجل توسيع مسجد أو طرقات عامة، فلأن تقيد لمصلحة أكبر أثراً في حياة الجماعة من الناحية الاقتصادية من باب أولى، فقواعد الشريعة لا تأبى ذلك، ما دامت تعتمد في الحل والحرمة، وبالتالي في الأذن والمنع، على ضابط الموازنة بين النتائج.

مما سبق نستطيع تقرير النقاط الآتية

1- أن للمال وظيفة اجتماعية إذ لا يوجد في الإسلام حرية مطلقة. فكل ملكية مقيدة بالوظيفة الاجتماعية أي بالمصلحة وحق المجتمع.وعليه فإن تقييد رؤوس الأموال

([1]) الموافقات،مرجع سبق، ج3، ص259.

الخاصة وان كان فيه فوات مصلحة فردية ظاهرا لمالك هذا المال فان المصلحة العامة التي تفوت إذا لم يقيد هذا المال اكبر وأعظم من المنفعة الشخصية التي تفوت.

2- يعتبر المسلم متعسفا في عدم قبوله تقييد أمواله الخاصة.نقر له بملكيته لها ولكنه مضر ببلده إن لم يتقيد بقرارات ولي الأمر.فانه بالنظر إلى مآل تصرفه بأمواله_إخراجها إلى غير وطنه_يكون مضار بوطنه.

3- إن سلطة ولي الأمر في تقييد رؤوس الأموال الهاربة من باب إشراف ولي الأمر على تنسيق الحقوق المتعارضة وترجيح المصالح العامة من دفع الضرر الأشد. وإلا ضيعت المصلحة العامة وبقيت مهددة بعدم سد الحاجات العامة مما يؤدي إلى مزيد من الديون الخارجية.

خلاصة الفصل الرابع

في ظل غياب معظم الإيرادات التي كانت تستعين بها الدولة في العهد النبوي و الراشدي. كان لا بد من البحث عن إيرادات جديدة لسد الحاجات العامة كبديل للقروض الربوية والتي تعتمد عليها دول العالم الإسلامي .

كان لا بد من طرح حلول شرعية أخرى تناسب الوضع الحالي لدول العالم الإسلامي وبما يتلاءم مع واقع اقتصادات دول العالم الإسلامي.

وقد طرحت وسيلتين وقائيتين للحد من وصول الدولة إلى الاستدانة. من خلال إمكانية فرض الضرائب على أموال الأغنياء بالإضافة إلى مجموعة من العقود الشرعية التي توفر للدولة حجم كبير من الأموال.

ومن ثم طرحت الدراسة امكانية تقييد رؤوس الأموال الهاربة وان كانت ملكيتها خاصة ولكن المصلحة العامة مقدمة على الخاصة . وخاصة أن حجم هذه الأموال كبير ويمكن أن يكون له دور كبير في زيادة الاستثمار في دول العالم الإسلامي.

الخاتمة

وتتضمن أهم النتائج و التوصيات:

أولاً: النتائج:

1- خلصت الدراسة إلى وجود آثار اقتصادية سلبية للديون الخارجية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول العالم الإسلامي. إلى جانب الزيادة في حجم الديون الخارجية وأعبائها. مما زاد أعباء هذه الدول المالية والتزاماتها تجاه المؤسسات المقرضة.وكان لاعتماد سعر الفائدة بما يضيفه من أعباء اثر كبير على زيادة أعباء الديون الخارجية.

2- إن للديون الخارجية أثارا سلبية على الاقتصاد الأردني . وقد أظهرت الدراسة اثر الديون على كل من الاستهلاك (حيث زيادة في الاستهلاك في مقابل انخفاض كبير في نسبة الاستثمار).إلى جانب الآثار السلبية المتمثلة بانخفاض أسعار الصادرات وزيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية دون الرأسمالية اللازمة للإنتاج.

3- لم تنجح العلاجات المقدمة من الدول الدائنة و المؤسسات الدولية المقرضة من خلال الحلول التي طرحتها . في حل أزمة مديونية دول العالم الإسلامي. فكان لاعتماد سياسات التصحيح آثار سلبية كبيرة عمقت من أزمة المديونية. وظهر ذلك جليا من خلال الدراسات التي أجرتها المؤسسات المقرضة لتتبع اثر سياسات التصحيح على اقتصادات الدول التي أخذت بهذه السياسة. والتي أظهرت الآثار السلبية على أهم المؤشرات الاقتصادية لسياسات التصحيح على هذه الدول.

4- أما فيما يتعلق بالحلول التي طرحتها الدول المدينة فقد تكون مجدية لو أخذت الدول الدائنة بها أو لو سمحت بالأخذ بها! إذا لا بد من طرح حلول أخرى تخدم مصالح دول العالم الإسلامي

للنهوض باقتصادات هذه الدول بعيدا عن المؤسسات الدولية والتي لم تجر سوى مزيدا من الفقر والبطالة والجوع إلى دول العالم الإسلامي.

5- أكدت الدراسة على فشل إعادة جدولة الديون في حل أزمة الديون الخارجية لدول العالم الإسلامي.وتعتبر عمليات إعادة الجدولة جد مكلفة بالنسبة للبلد المدين بسبب النفقات التي يدفعها هذا الأخير بحيث تصل في بعض الأحيان إلى 2% من مبلغ الديون المعاد جدولتها،ولا تؤثر عمليات إعادة الجدولة على القيمة الحالية للديون ولا على مبلغ الفوائد التي هي على عاتق المدين. لأن الإجراءات المتخذة تسمح فقط تأجيل دفع الاستحقاقات من المبلغ الأساس، وتستمر بالتالي في خلق فوائد تعمق الضغط على ميزان مدفوعات البلد المعني. كما يفقد البلد المتقدم لإعادة الجدولة بعض سيطرته للسياسة الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية وتصبح تتم من طرف المؤسسات المالية الدولية وكذلك الدول الدائنة.

6- لم يكن الحال أفضل بالنسبة للأردن .حيث بينت الدراسة فشل السياسات التي اتبعتها الحكومة الأردنية والمعتمدة من قبل الدول و المؤسسات الدائنة . والمتمثلة بإعادة جدولة حجم كبير من مديونية الأردن. بالإضافة لانتهاج الحكومة الأردنية سياسات التصحيح الاقتصادي والتي لم تنجح في حل أزمة مديونية الأردن الخارجية . مما زاد من هذه المشكلة من خلال الآثار السلبية التي وضحتها الدراسة . فحجم المديونية بازدياد بالرغم من شطب الكثير من ديون الأردن الخارجية. بالإضافة إلى جدولة مبالغ كبيرة ومبادلة أخرى.ناهيك عن الآثار السلبية لسياسات التصحيح على كل من النمو والاستثمار وزيادة نسب الفقر والبطالة.

7- بناء على عدم فعالية ونجاح الديون الخارجية في حل مشكلات العالم الإسلامي الاقتصادية بشكل عام. وفي حل مشكلات الأردن الاقتصادية بشكل خاص. بالإضافة لفشل الحلول التي طرحتها كل من الدول الدائنة و المدينة لحل أزمة المديونية الخارجية . كان لا بد من طرح بدائل أخرى لحل هذه الأزمة.

8- في ظل غياب معظم الإيرادات التي كانت تستعين بها الدولة في العهد النبوي و الراشدي. كان لا بد من البحث عن إيرادات جديدة لسد الحاجات العامة كبديل للقروض الربوية والتي أثبتت فشلها في حل أزمة مديونية العالم الإسلامي.

9- كان لا بد من طرح حلول شرعية أخرى تناسب الوضع الحالي لدول العالم الإسلامي وبما يتلاءم مع الواقع المؤلم لاقتصاديات هذه الدول .من خلال إمكانية فرض الضرائب على أموال الأغنياء. إلى جانب مجموعة من العقود الشرعية التي توفر للدولة حجم كبير من الأموال.

10- لابد من تقييد رؤوس الأموال الهاربة. وان كانت ملكيتها خاصة ولكن المصلحة العامة مقدمة على الخاصة ، وخاصة أن حجم هذه الأموال كبير ويمكن أن يكون له دور كبير في زيادة الاستثمار في دول العالم الإسلامي.

ثانيا: التوصيات:

1- العمل على تقليل الانفاق الاستهلاكي وزيادة الانفاق على الاستثمار في دول العالم الاسلامي عامة وفي الأردن على وجه الخصوص.

2- العمل على زيادة مستوردات السلع الرأسمالية اللازمة للانتاج ، والتقليل من مستوردات السلع الاستهلاكية في دول العالم الاسلامي عامة وفي الأردن على وجه الخصوص.

3ـ العمل على إيجاد سوق عربية مشتركة مما سيزيد من فرص الإستثمار في دول العالم الإسلامي.

4- العمل على تكوين تكامل اقتصادي بين دول العالم الإسلامي مما سيعزز اقتصادات هذه الدول.

5- العمل على إرجاع بعض الأموال العربية وخاصة الخليجية المهاجرة، وإستثمارها في دول العالم الإسلامي.

6- يجب على حكومات دول العالم الإسلامي العمل على تهيئة مناخ استثماري لجذب الإستثمارات العربية في الدول الاجنبية والتي تقدر ب 2-3 تريليون.

7- إعادة النظر بنظام الضرائب القائم في الأردن. ومحاولة تخفيف أعباء الفقراء الضريبية مقابل زيادة الضرائب في أموال الأغنياء،والعمل على تخفيض النفقات الإستهلاكية والكمالية.

8- الاهتمام بتطوير المعاملات الشرعية بما يتلاءم مع احتياجات العصر والمتمثلة بزيادة الأعباء على الدولة.

9 - لا بد من المزج بين المورد الداخلي والمورد الخارجي، والعمل على تطوير الموارد المحلية واختيار توليفة المزج الملائمة.

10- توجيه القروض الخارجية نحو المشاريع الانتاجية، والتقليل من توجيه القروض نحو المشاريع الإستهلاكية.

11- اعتماد الصكوك الاسلامية في المؤسسات الحكومية، بالإضافة الى العقود الشرعية مثل السَّلَمْ مما سيوفر للدولة رأس المال ويخفف اعباء الدولة.

12- العمل على ضبط خروج ودخول رؤوس الموال من و الى دول العالم الاسلامي.

فهرس المراجع

اولا: مراجع الكتب العربية

1. **القرءان الكريم.**

2. ابن الأثير.(1392م). جامع الأصول، الناشر حلواني، وملاح وبيان، دمشق 163/8.

3. ابن القيم الجوزية. شمس الدين محمد بن أبي بكر.(1970م). الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. دار الكتب العلمية. بيروت.

4. ابن القيم. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد الزرعي الدمشقي.(1374هـ). أعلام الموقعين، طبعة ج3

5. ابن تيمية. أبي العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله النمري تقي الدين.(1374هـ). الأحكام السلطانية. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية

6. ابن خلدون.(1986م). **المقدمة**، دار القلم. بيروت.

7. ابن عبد السلام. عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام. قواعد الأحكام. دار القلم. دمشق.

8. ابن قدامة. موفق الدين أبو محمد عبد الله بن احمد.(1970م). المغني. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة.

9. ابن كثير.(1394هـ). البداية والنهاية ، مكتبة المعارف، بيروت.

10. ابن كثير.(1978م) السيرة النبوية، دار الفكر، بيروت.

11. ابن مالك. عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين الكرماني. شرح المنار و حواشيه من علم الأصول. المطبعة العثمانية. اسطنبول.

12. ابن منظور. جمال الدين محمد بن مكرم.(1900م). لسان العرب، دار صادر. بيروت.

13. أبو العلا. محمود.(2000م). جغرافية العالم الإسلامي واقتصادياته. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

14. أبو الودنين، عبد الحميد.(1996م). تسيير أزمة مديونية الدول النامية ــ حالة الجزائر ــ رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

15. أبو جمور. محمد.(1999). السياسة المالية و التصحيح الاقتصادي في الأردن. مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن. تحرير اثيل عبد الجبار الجومرد. مركز الدراسات الإستراتيجية. الجامعة الأردنية.

16. أبو زهرة. محمد.(1990م). أصول الفقه. دار الفكر العربي. القاهرة.

17. أبو عبيد. القاسم بن سلام الهروي.(1986م). كتاب الأموال، دار الكتب العلمية، بيروت.

18. الاتاسي. محمد طاهر. محمد خالد.(1930م). شرح مجلة الأحكام العدلي. مطبعة حمص. ط1.

19. الأرصدة والمديونية العربية للخارج.(1987م). السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية. منتدى الفكر العربي. عمان.

20. الالوسي. شهاب الدين السيد محمود البغدادي.(1989م). روح المعاني، دار إحياء التراث العربي. بيروت.

21. الإمام الطبري. أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الاملي.(1989م). تاريخ الأمم و الملوك. مؤسسة الاعلمي للمطبوعات. بيروت. ط5.

22. أنطونيوس. كرم (1993م). اقتصاديات التخلف والتنمية د م. مكتبة دار الثقافة.

23. باد شاه. أمين محمد.(1960م). تيسير التحرير في أصول الفقه. دار الكتب العلمية. بيروت.

24. البخاري. ابن حجر العسقلاني احمد بن علي.0(1960م). فتح الباري بشرح صحيح البخاري. المطبعة السلفية. القاهرة.

25. بخيت. علي خضر.(1988م). التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام. دار الكتب العلمية. بيروت. ط3.

26. بدارنه. محمد.(2000م). التبعية الاقتصادية وآثارها على دول العالم الإسلامي. رسالة ماجستير غير منشورة.

27. البراوي. راشد.(1987م). الموسوعة الاقتصادية. مكتبة النهضة المصرية. ط2.

28. بلوناس، عبدالله.(1996م). أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجزائر.

29. البيضاوي. ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر. أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي. دار الجيل. المطبعة العثمانية.

30. بيومي. محمد رجب. علماء في وجه الطغيان، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ نشر.

31. تفسير الطبري.(1968م). شركة مكتبة مصطفى الحلبي، الطبعة الثالثة.

32. جورج قرم، التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدامة في العالم الثالث في المنظار التاريخي.

33. الجويني. عبد الملك بن عبد الله.(1980م). البرهان في أصول الفقه. دار الأنصار. القاهرة. ط1.

34. حداد أديب.(1987م). سير قوة الدينار الأردني – البنك المركزي الأردني– دائرة الأبحاث والدراسات– عمان. الأردن.

35. الحصكفي.علاء الدين محمد بن علي.(2002م). الدر المختار.دار الكتب العلمية. بيروت.

36. حيدر رشيد. دراسات في الاقتصاد والقضايا العمالية. ط2.

37. خربوش، حسني علي.(1984م). دراسة حول توطين رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. عمان.

38. خلاف. عبد الوهاب.(1978م). علم أصول الفقه. دار القلم. الكويت. ط12.

39. خليل. سامي. النقود والبنوك. الكويت.

40. خليل. سامي.(1994م). النظرية الاقتصادية الكلية . د.ن. الكويت.

41. درام حاي.(1993م). ترجمة مبارك علي عثمان. صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب. مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق. القاهرة.

42. الدريني، فتحي.(1967م). الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده . ط1. مطبعة جامعة دمشق.

43. دنيا.شوقي.(1984م). تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي. مؤسسة الرسالة. بيروت.

44. دومينيكك كارو. ترجمة مصطفى عدنان السيوطي منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق 1978.

45. الرشواني، منار محمد.(2003م). سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، مركز الإمارات للدراسات.

46. الرفاعي. أحمد حسين.(1997م). أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 7.

47. رفعت المحجوب.(1965م). الاقتصاد السياسي. دار النهضة العربية.

48. رمزي، زكي.(1978م). أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

49. الرملي،محمد بن أبي العباس.(1984م). نهاية المحتاج الى شرح المنهاج. دار الفكر. بيروت.

50. الزحيلي . وهبة.(1982م). نظرية الضرورة الشرعية. مركز الدراسات الإسلامية. مؤسسة الرسالة. ط2.

51. الزرقاء. مصطفى احمد. المدخل الفقهي العام. مطبعة دمشق. دار الفكر.ط1.

52. زكي. رمزي.(1985م). الديون التنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، دار المستقبل العربي.

53. زكي. رمزي.(1989م). الاقتصاد العربي تحت الحصار. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

54. زكي.رمزي.(1978م). أزمة الديون الخارجية.رؤية من العالم الثالث. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

55. زكي، رمزي أزمة القروض الدولية.(1987م). الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي.

56. الزمخشري. الإمام محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. المطبعة الاميرية. ط2.

57. الساكت، بسام.(1999م). مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن. تحرير اثيل عبد الجبار الجومرد. مركز الدراسات الإستراتيجية. الجامعة الأردنية.

58. الساكت، بسام.(1979م). التزامات الاقتصاد الأردني الخارجية نموها وطاقة الأردن على مواجهة عبئها. عمان. الجمعية العملية الملكية. الدائرة الإحصائية.

59. سامي خليل.(1982م). النظريات والسياسات النقدية والمالية،شركة كاظمة للنشر والتوزيع الكويت، ط1.

60. السباعي،مصطفى.(1962م). اشتراكية الإسلام، الإتحاد القومي، دار ومطابع الشعب.

61. السبهاني، عبد الجبار. الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دولة الإمارات العربية المتحدة، حكومة دبي.

62. السرخسي، أبو بكر محمد بن احمد بن سهل.(1978م). المبسوط. دار المعرفة. بيروت. ط3.

63. سفيان، بن بلقاسم، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجزائر.

64. سياسات التصحيح في الوطن العربي.(1989م). دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع. لبنان. ط1.

65. سيمسون،هنري.(1948م). السياسة الاقتصادية لمجتمع حر.شيكاغو:جامعة شيكاغو بريس.

66. السيوطي،جلال الدين.(1998م). الأشباه والنظائر في قواعد و فروع الشافعية. دار السلام. القاهرة.

67. شابرا. محمد عمر.(1987م). **نحو نظام نقدي عادل "دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام"**. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. فرجينيا.ط1.

68. الشاطبي. إبراهيم بن موسى محمد اللخمي.(1999م). **الموافقات في أصول الشريعة**. مؤسسة الرسالة.

69. الشاطبي. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. **الموافقات في أصول الأحكام**.مكتبة محمد علي صبيح وأولاده. القاهرة.

70. الشاطبي. **الاعتصام**، المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ نشر.

71. صالجاني.عز الدين.(1983م). **صندوق النقد الدولي و المساهمة السعودية**. بيروت.

72. صلاح الدين نامق.(1986م). **التحديات التي تواجه خطط التنمية في العالم الثالث**.د.ن.

73. الصمادي. تيسير رضوان.(1999م). **دور السياسة النقدية في تفعيل عملية التصحيح الاقتصادي في الأردن**. مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن. تحرير أثيل عبد الجبار الجومرد. مركز الدراسات الإستراتيجية. الجامعة الأردنية.

74. صيام، زكي أحمد.(1996م). **صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث**. دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية. رسالة ماجستير غير منشورة.

75. الطبري.(1968م). **تفسير الطبري**. شركة مكتبة مصطفى الحلبي. ط1.

76. ظافر. القاسمي.(1974م). **نظام الحكم في الشريعة والتاريخ**، دار النقاش، بيروت.

77. عبد الجبار السبهاني. **محاضرات في الاقتصاد الكلي**. قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية العام 2003-2004م.

78. عبد الهادي. عادل.(1987م). النظام العالمي والتخلف الاقتصادي. معهد الإنماء العربي.

79. العسقلاني. ابن حجر احمد بن علي بن محمد. فتح الباري شرح صحيح البخاري. دار الفكر العلمية. بيروت.

80. العسل. إبراهيم د.(1996م). التنمية في الإسلام. مفاهيم ومناهج وتطبيقات. المؤسسة الجامعية للدراسات. بيروت.

81. عقل، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية "الأردن نموذجاً". في الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن.

82. عمران. مصطفى محمود. التخلف في بلاد المسلمين ومظاهر الصحوة.

83. العيني. بدر الدين محمود بن احمد.(1320هـ). رمز الحقائق شرح كنز الدقائق. المطبعة اليمنية.

84. غالبريث. مجتمع الوفرة. بوسطن : هوفتون ميفلنج كومباني. 1958).

85. الغزالي.محمد بن محمد.(1980م). المستصفى في علم الأصول. دار الكتب العلمية. بيروت. ط2.

86. الغزالي.(1900م). أحياء علوم الدين، المكتبة التجارية، د.م.

87. الفخر الرازي. أبو عبد الله محمد بن عمر.(1973م). شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في تفسير القرءان العظيم و السبع المثاني. دار الفكر. بيروت.

88. فيصل.محمد فكري احمد، سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية دراسة مقارنة. ، مطابع الطريجي التجارية – شارع خبرت. ط3.

89. قاسم. يوسف.(1993م). **نظرية الضرورة** . دار النهضة العربية. مطبعة جامعة القاهرة.

90. قحف. منذر.(1995م). **سندات الإجارة**. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. جدة.

91. قحف، منذر.(1999م). **السياسة المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي**. دار الفكر المعاصر. بيروت.ط1.

92. القدومي.معين د.(1985م). **التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية**، دار النهضة. 118

93. القرافي. شهاب الدين أبو العباس احمد بن ادريس.الفروق.(1998م). **أنوار البروق في أنوار الفروق**. دار الكتب العلمية. بيروت.

94. القرضاوي. يوسف.(1977م). **فقه الزكاة**، مؤسسة الرسالة.

95. القرضاوي. يوسف.(1987م). **شريعة الإسلام. خلودها وصلاحها للتطبيق في كل زمان ومكان**. المكتب الإسلامي. بيروت. ط2.

96. القرضاوي. يوسف.(1993م). **مدخل لدراسة الشرعية الإسلامية**. الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة. بيروت.

97. القرطبي. أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري.(1936م). **الجامع لأحكام القرآن**. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة. ط2.

98. القري. محمد. **حاضر العالم الإسلامي عوامل التخلف والنهوض**. مؤتمر حاضر العالم الإسلامي.

99. الكاساني. علاء الدين ابو بكر بن سعود.(1990م). **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**. مطبعة الجمالية. القاهرة.

100. كريستوفر باس.(1995م). **معجم الاقتصاد**. انكليزي. عربي. فرنسي. ترجمة عمر الأيوبي. أكاديمياً.

101. كنعان. علي.(1998م). **اقتصاديات المال**. جامعة دمشق.

102. كنونة. أمين رشيد.(1980م). **الاقتصاد الدولي**. مطبعة الجامعة المستنصرية.

103. لطفي، علي، د. محمد رضا العدل.(1986م). **التنمية الاقتصادية**، دراسة تحليلية، مكتبة عبد شمس، القاهرة.

104. الماوردي، أبو حسن علي بن محمد بن حبيب.(1985م). **الأحكام السلطانية و الولايات الدينية**. دار الكتب العلمية. بيروت.

105. المحلاوي. محمد عبد الرحمن.(1355هـ). **تسهيل الوصول الى علم الأصول**. مطبعة مصطفى الحلبي.

106. محمد امين الشهير بامير باد شاه. **تيسير التحرير في أصول الفقه**. دار الكتب العلمية. بيروت.

107. محمد عبد الرحمن عبد المحلاوي. **تسهيل الوصول الى علم الأصول**. طبعة سنة 1355هـ. مصطفى البابي الحلبي. القاهرة.

108. محمد.عجمية.(1983م). **مقدمة في التنمية و التخطيط**. دار النهضة العربية.

109. مدكور،محمد سلام.(1965م). **نظرية الإباحة**. دار النهضة العربية. ط2.

110. المرداوي. علي بن سليمان.(2000م). **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه الحنبلي**. مكتبة الرشد. الرياض.

111. مريان. نادر. **واقع الفقر في الأردن**. تحرير خالد العربي، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، عمان.

112. مسعود.محيطنة.(1991م). الدين والمديونية في الرأسمالية وانعكاساتها على البلدان النامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجزائر.

113. مهرة،علي عبد الغني.(1996م) الديون الخارجية وأثارها على عملية التنمية مع ايلاء خاص للديون الخارجية المستحقة على سوريا و بلدان الوطن العربي. د. ن.

114. النابلسي. محمد سعيد.(1994م). المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن. من (الاقتصاد الأردني المشكلات والأفاق) تحرير د.منير حمارنه. مركز الدراسات الإستراتيجية. عمان.

115. نزيه حماد.(1991م). عقد القرض في الشريعة الإسلامية 'عرض منهجي مقارن'، دار القلم. دمشق.

116. النسائي بشرح السيوطي، ط. دار الفكر، بيروت،

117. النسور. معن.(1999م).المساعدات الخارجية و النمو الاقتصادي في الأردن. مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن. تحرير أثيل عبد الجبار الجومرد. مركز الدراسات الإستراتيجية. الجامعة الأردنية.

118. النمري. احمد.(1999م). مؤتمر تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن. تحرير اثيل عبد الجبار الجومرد. مركز الدراسات الإستراتيجية. الجامعة الأردنية.

119. النووي. ابو زكريا يحيى بن شرف.(1980م). روضة الطالبين. دار الكتب العلمية. بيروت.

120. هدى السيد.(1997م). آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشية في مصر..

121. هني. احمد.(1986م). العملة والنقود. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

122. هيكل. عبد العزيز فهمي.(1986م). موسوعات المصطلحات الاقتصادية والإحصائية-

دار النهضة. بيروت.

123. يسري.عبد الرحمن.(2001م). قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل.

الدار الجامعية للطباعة والنشر.

ثانيا: مراجع كتب اللغة الانجليزية

1. Hasan Turabi. "principles of Governace. Freedom and Responsibility in Islam. "The American Journal of Islamic Social Sciences. September 1987.
2. Herbert G. Gruble: the International Monetary System third edition Penguin Modern Economic Texts. 1977.
3. international monetary. External indebtedness of developing cantries op.cit.
4. M. Anas Zarqa. "Islamic Financing of Mute Social Infrastructure: A Suggested Mode Based on Istisna". "paper Presented to the Seminer on Islamic Banking in Bahrain. 26-28 May 1990; and M. Ariff and M. A. Mannan. Developing a System of Financial Instruments (1990).
5. Micheal G.Kuhn. Multilateral Official Debt Rescheduling. FMI. November 1990.
6. Ministry of Planning (Economic and social Economic Development 1993-1997)
7. Monzer Kahf. "Taxation Policy in an Islamic Economy". in Ziauddin Ahmad. et al. Fiscal Policy and Recourse Allocation in an Islamic State (1983.
8. Schumpeter. J.A. Capitalism and Democracy. London. George Allen and Umwin ltd. 1976.
9. World Babk: Jordan Development Policy Review.

ثالثا: مواقع الانترنت

1. WWW.OIC.Org.com.
2. www.AL مناضل- ة.net
3. www.unctad.net
4. www.imf.net
5. www.worldbank.net
6. www.Elections.net
7. www.arabtimes.com
8. WWW.annabaa.org

رابعا: الدوريات

1- المومني، رياض. المديونية الخارجية الأردنية أسبابها ونتائجها الاقتصادية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 7، العلوم الإدارية، عدد 2، الرياض. 1995م.

2- خرابشة، عبد الحميد، المضمار العامة للاقتراض مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 63، أكتوبر، 1986،

3- المومني. رياض.اثر رأس المال الأجنبي (القروض و المساعدات) على التنمية الاقتصادية.التجربة الأردنية للفترة 1968-1985.مجلة أبحاث اليرموك. سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية.المجلد 3. العدد2.1987.

4- النابلسي، محمد سعيد. الإصلاح المالي وأغنية فرض الضرائب والرسوم الجديدة لسد العجز. الاقتصاد المعاصر. 30 حزيران.2003.

5- المقابلة. علي حسين. تأثير المديونية الخارجية على ظاهرة هروب رأس المال " دراسة تطبيقية على الأردن"مجلة جامعة الملك سعود. المجلد الخامس. العلوم الإدارية. العدد 1. 1993.

6- المالكي. عبد الله. افتتاحية العدد. مجلة الاقتصاد المعاصر. 20 تشرين الثاني 2002.

7- المالكي. عبد الله. افتتاحية العدد. مجلة الاقتصاد المعاصر 15 تموز 1999

8- المالكي. عبد الله. افتتاحية العدد. مجلة الاقتصاد المعاصر 29 شباط 2004.

9- المالكي. عبد الله. موضوع العدد. مجلة الاقتصاد المعاصر 30 تشرين الثاني 2003.

10- .يورونزتم، اديواردو.(1989م). آثار الدين الخارجي على الاستثمار، التمويل والتنمية

11- احمين شفير. سياسات التسوية الهيكلية محاولة لحصر محتواها الاقتصادي والاجتماعي. مجلة الطريق. 4تموز- آب 1996م.

خامسا: التقارير السنوية

1. تقارير لبنك المركزي الأردني. أعداد مختلفة. 1990-4005.

2. تقارير البنك الإسلامي للتنمية. أعداد مختلفة. 1990-4005.

3. تقارير وزارة المالية الأردنية. أعداد مختلفة. 1990-4005.

4. تقارير دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. أعداد مختلفة. 1990-4005.

5. تقارير صندوق النقد الدولي. أعداد مختلفة.

6. تقارير البنك الدولي. أعداد مختلفة.

7. إدارة الديون الخارجية. سلسلة دورية. 2004 يصدرها البنك الدولي.

8. منطقة الاسكو عام 1999. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الأمم المتحدة.

سادساً: الملاحق

ملحق رقم (1)

التجارة الخارجية لدول العالم الإسلامي مع العالم

FROM	Word				Industrial Countries				Developing Countries				IDB Member Countries			
	1999	2000	2001	2002	1999	2000	2001	2002	1999	2000	2001	2002	1999	2002	2001	2002
Word																
US$ billion	5664.5	6361.7	6134.7	6419.1	3860.1	4235.3	4071.7	4197.9	1752.8		1997.5	2151.6	335.2	380.4	373.2	407.9
share (%)	100	100	100	100	68.1	66.6	66.4	65.4	30.9	32.5	32.6	33.5	5.9	6	6.1	6.4
Growth (%)		12.3	-3.6	4.6		9.7	-3.9	3.1		18.1	-3.5	7.7		13.5	-1.9	9.3
Share in World Export (%)	100	100	100	100												
Industrial Countries																
US$ billion	3761.8	4025.2	3910.3	4021.8	2755.1	2889.9	2806	2869	988.8	1118.3	1079.4	1127.3	191.1	206.3	200.1	2161
share (%)	100	100	100	100	73.2	71.8	71.8	71.3	26.3	27.8	27.6	28	5.1	5.1	5.1	5.4
Growth (%)		7	-2.9	2.9		4.9	-2.9	2.2		13.1	-3.5	4.4		8	-3	8
Share in World Export (%)	66.4	63.3	63.7	62.7												
Developing Countries																
US$ billion	1900.5	2334.1	2221.9	2194.8	1103.9	1344.2	1264.6	1327.8	762.7	950.6	916.7	1022.8	143.8	173.9	172.9	191.6
share (%)	100	100	100	100	58.1	57.6	56.9	55.4	40.1	40.7	41.3	42.7	7.6	7.5	7.8	8
Growth (%)		22.8	-4.8	7.8		21.8	-5.9	5		24.6	-3.6	11.6		20.9	-0.6	10.8
Share in World Export (%)	33.6	36.7	36.2	37.3												
IDB Member Countries																
US$ billion	388.8	505.8	475.8	483.6	212.7	278.7	256	251	161	206.7	198.2	210	43.5	48.6	52.4	55.7
share (%)	100	100	100	100	54.7	55.1	53.8	51.9	41.4	40.9	41.7	43.4	11.2	9.6	11	11.5
Growth (%)		30.1	-5.9	1.6		31	-8.1	-2		28.4	-4.1	5.9		11.9	7.8	6.3
Share in World Export (%)	6.9	8	7.8	7.5												
1.Trade flows are analyzed using export of figures of reporting countries.																
2. Figures in the Table are based on IMF, Direction of Trade Statistics, CD-Rom, 2004(March 2004)																
source: IDB A nnual Report 1424H																

الملحق الإحصائي رقم (2)

تطور حجم الدين الخارجي لدول العالم الإسلامي مليون دولار

2002	2000	1997	1995	1993	Country
...	...	...	...	...	Afghanistan
1312	784	706	709	755	Albania
22800	25002	3092	32610	25757	Algeria
...	1184	504	321	36	Azerbaria
17037	...	...	...	...	Bahrain
1843	15609	15125	16370	13679	Bangladesh
...	1599	1624	1646	1487	Benin
1580	...	...	...	...	Brunei
8503	1332	1297	1267	1144	Burkina faso
1281	9241	9293	9350	6601	Cameroon
270	1116	1027	906	757	Chad
11816	232	197	203	184	Comoros
235	...	...	...	...	Cote divoire
30750	262	284	260	225	Djibouti
36345	28957	29849	34116	40626	Egypt
753	3995	4265	4492	3613	Gabon
3401	471	430	426	366	Gambia
699	3388	3520	3242	2864	Guinea
...	942	921	894	692	Bissau
132206	...	...	...	...	Guyana
9154	141803	136174	107831	89539	Indonesia
...	7953	11816	21935	20550	Iran
8094	...	...	...	...	Iraq
8094	8226	8234	7944	6972	Jordan
...	6664	4278	3712	...	Kazakhstan
1797	...	...	...	...	Kuwait
17077	1829	928	610	308	Republic
...	10311	5036	2966	1356	Lebanon
48567	...	...	...	...	Libya
270	41797	47228	34352	23335	Malaysia
2803	207	180	155	116	Madives
2309	2956	2945	3066	2650	Mali
16601	2500	2453	2467	2203	Mauritania
4609	17944	19321	22147	21430	Morocco
1797	7135	5991	5781	...	Mozambique
...	1638	1579	1633	1704	Niger
4639	...	...	...	...	Oman
33672	6267	3602	3107	2661	Pakistan
...	32091	29665	30152	26050	Palestine
...	...	...	...	...	Qatar
...	...	...	...	...	Saudi Arabia
3981	...	...	...	...	Sendgal
1446	3372	3671	3845	3768	Sierraleone
2688	1273	1149	1226	1388	Somalia
16389	2662	2561	2678	2601	Sudan
...	15741	16326	17623	16560	Suriname
21504	...	...	...	...	Syria
1153	21657	20865	21318	19975	Tajikstan
1851	1170	901	665	...	Togo
12625	1435	1339	...	...	Tunisia
131556	10610	11323	9938	6701	Turkey
...	116209	91206	73592	67862	Turkmenistan
4100	...	1771	393	9	Okanda
...	3409	3708	3084	3056	UAE
4568	...	...	...	...	Uzbekistan
5290	5616	3656	62121	5924	Yemen
617076	566488	510251	495728	427823	المجموع*

Source: world bank, world debt tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

- عمل الباحثة

الملحق الإحصائي رقم (2)

تطور حجم خدمة ديون دول العالم الإسلامي   مليون دولار

2002	2000	1997	1995	1993	Coutury
...	...	...	...	...	Afghanistan
58	27	39	7	17	Albania
4166	4467	4420	4380	9146	Algeria
167	181	78	101	...	Azerbaria
...	...	...	...	...	Bahrain
722	790	705	729	533	Bangladesh
63	77	55	49	34	Benin
...	...	...	...	...	Brunei
53	55	52	48	34	Burkina faso
358	562	513	423	444	Cameroon
29	26	35	16	13	Chad
5	3	2	1	3	Comoros
832	...	...	...	...	Cote divoire
12	14	7	10	10	Djibouti
2066	1813	1928	2395	2407	Egypt
410	468	433	442	147	Gabon
19	19	27	25	26	Gambia
136	133	161	181	84	Guinea
15	6	10	16	4	Bissau
...	...	...	...	...	Guyana
16971	18772	19736	16419	13296	Indonesia
1460	3438	6274	4314	1255	Iran
...	...	...	...	...	Iraq
585	669	621	610	569	Jordan
4115	1460	502	243	...	Kazakhstan
...	...	...	...	...	Kuwait
173	173	43	60	1	Republic
2188	1821	734	245	135	Lebanon
...	...	...	...	...	Libya
8062	5967	7109	6532	4229	Malaysia
22	20	29	11	8	Madives
90	97	78	80	26	Mali
64	100	114	116	125	Mauritania
3691	333	3082	6541	2614	Morocco
76	88	104	173	...	Mozambique
28	28	61	58	93	Niger
...	...	...		807	Oman
174.8	864	474	486	2460	Pakistan
2644	2867	4059	3145	...	Palestine
...	...	...	...	...	Qatar
...	...	...	...	...	Saudi Arabia
...	...	...	296	118	Sendgal
219	228	247	63	20	Sierraleone
23	43	20	1	...	Somalia
..	...	...	69	20	Sudan
23	61	58	...	...	Suriname
...	...	...	293	...	Syria
258	344	563	...	283	Tajikstan
79	88	37	...	...	Togo
13	30	55	1490	1350	Tunisia
1438	1900	1413	11476	8600	Turkey
27604	21136	10716	100	...	Turkmenistan
...	...	283	137	302	Okanda
...	...	191	...	...	UAE
79	169	...	102	...	Uzbekistan
733	...	98	...	120	Yemen
19509762	173895	1588927	1472575	14029629	المجموع*
81941	69558	651459	58903	49104	المتوسط*

Source: world bank, world debt tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

- عمل الباحثة.

الملحق الإحصائي رقم (3)

نسبة الدين الخارجي /الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم الإسلامي %

2002	2000	1997	1995	1993	Coutury
...	...	...	...	...	Afghanistan
26.4	20.3	28.1	31.6	...	Albania
42.5	49.4	69	83.1	57.4	Algeria
24.5	24.1	11.7	9.2	0.7	Azerbaria
...	...	...	...	...	Bahrain
34.3	33.3	35.1	56.3	56.3	Bangladesh
69.2	74.4	76.9	81.8	70.5	Benin
...	...	...	...	...	Brunei
50.6	61.3	54.3	55	41.1	Burkina faso
98.1	11.6	109.3	124.4	71.6	Cameroon
650	79.9	65.2	81.4	64.1	Chad
105.8	114.6	101.9	89.2	66.8	Comoros
106.1	...	...	...	...	Cote divoire
55	46.2	57.1	46.8	48.3	Djibouti
34.2	29.1	39	73.3	104.8	Egypt
84.8	94.2	95.7	121.6	80.3	Gabon
163.8	113.4	107.6	117.9	110.2	Gambia
107.9	115.6	95.3	91.2	94	Guinea
337.6	463.5	366.5	353.7	292	Bissau
...	...	...	...	...	Guyana
80.3	99.4	65.3	56.9	65.9	Indonesia
8.5	7.6	9.6	...	...	Iran
...	...	...	...	...	Iraq
87.6	96.9	117.1	126.2	142.9	Jordan
74.3	39.1	19.5	23.6	...	Kazakhstan
...	...	...	...	...	Kuwait
116.4	149.5	42.6	20.2	8.6	Republic
93.7	59.2	32.8	25.2	16.9	Lebanon
...	...	...	...	...	Libya
54.9	50.7	50.5	42.6	37.9	Malaysia
446	39.3	51.7	61.6	61.4	Madives
98.8	130.8	119.2	131.9	100.5	Mali
241.6	275.1	234.5	243.3	245.1	Mauritania
52.6	55.3	59.5	71	81.7	Morocco
135.2	202.4	232.9	443.6	...	Mozambique
83.3	90.6	86.3	91.2	76.6	Niger
...	...	...	...	...	Oman
23.4	...	30.2	28.5	34.9	Pakistan
56.5	53.8	47.5	49.5	49.7	Palestine
...	...	...	...	...	Qatar
...	...	...	...	...	Saudi Arabia
...	...	...	...	...	Sendgal
80	76.7	82.9	82.3	68.3	Sierraleone
191	206.5	141.5	159.7	218.8	Somalia
...	...	...	...	...	Sudan
124.7	161.4	182.4	...	...	Suriname
...	...	...	...	...	Syria
107.9	135.7	126.4	134.6	...	Tajikstan
99.9	125	44.6	35	...	Togo
116.7	120.1	92.7	...	...	Tunisia
63	57.1	62.8	57.3	59.9	Turkey
72.7	57.6	47.1	44.1	55.3	Turkmenistan
...	...	63.4	10	...	Okanda
71.4	55.4	56.5	63.7	77	UAE
...	...	...	...	...	Uzbekistan
57	76	76.7	155.2	56.4	Yemen
88.1	96.8	85.1	95.6	81.6	المتوسط*

Source: world bank, world debt tables 1990

www.oic-oci.org

www.isdb.org

- عمل الباحثة.

الملحق الإحصائي رقم (3)

نسبة الدين الخارجي/الصادرات

%

2002	2000	1997	1995	1993	Coutury
...	...	...	...	...	Afghanistan
76.9	58.1	128.2	93.2	...	Albania
...	109.9	190.6	264.2	206.6	Algeria
46.8	52.6	43.6	...	...	Azerbaria
...	...	...	...	...	Bahrain
172.5	180.3	277	298.2	352.1	Bangladesh
261.5	263.4	268.9	285.6	316.5	Benin
...	...	...	...	...	Brunei
460.1	421.8	295.5	346.1	234.6	Burkina faso
...	337.8	368.7	338.3	323.8	Cameroon
...	394.3	364.8	339	462	Chad
...	429.9	331.2	191.4	361.7	Comoros
200.5	...	...	...	...	Cote divoire
...	106.9	122.3	122.9	63.3	Djibouti
153.5	134.3	139	208.1	257.1	Egypt
100.9	128.3	129.6	160.3	164.7	Gabon
...	176.2	184.8	235.1	...	Gambia
340.9	380.4	469.7	453.4	435.5	Guinea
...	13051	1645.2	1874.3	1921.3	Bissau
...	...	...	...	...	Guyana
194.6	190.9	206.9	202.9	219.4	Indonesia
25.4	26.4	60.7	114.9	118.5	Iran
...	...	...	...	...	Iraq
121	14.2	146.9	163.8	178.5	Jordan
146.7	60.6	55.6	60.6	...	Kazakhstan
...	...	...	...	...	Kuwait
263.3	309.1	135.7	...	...	Republic
334.5	...	98.6	152.7	66.2	Lebanon
...	...	...	...	...	Libya
44	36.9	49.5	40.7	43.6	Malaysia
54.8	44.2	37.6	102.2	52.2	Madives
216.4	367.7	395.4	467.1	619.6	Mali
...	645.1	553.8	456.5	479.4	Mauritania
210.1	139.2	166.9	200.9	251.3	Morocco
362.8	927.8	1066	1192.5	...	Mozambique
...	534.6	509.4	571.7	574.7	Niger
...	...	...	...	...	Oman
...	52.7	44.8	46.2	...	Pakistan
211.2	300.6	283.9	257.9	261.2	Palestine
...	...	...	...	...	Qatar
...	...	...	...	...	Saudi Arabia
231.1	...	...	...	...	Sendgal
...	213.4	226.6	224.3	288.2	Sierraleone
...	1434.7	1235.2	1163.5	839.6	Somalia
646.9	...	...	...	...	Sudan
...	829.8	1459.8	200.1	...	Suriname
253	...	...	...	...	Syria
149.2	301.2	343.1	336.6	374.7	Talikstan
296.5	146.3	112.1	101.3	...	Togo
118.2	294.7	198	...	...	Tunisia
22.8	112.9	128	113.2	130.2	Turkey
369.7	196.5	157	177.6	223.4	Turkmenistan
...	...	233.4	...	1227.3	Okanda
152	506.1	429.6	555.1	...	UAE
101.4	...	...	...	...	Uzbekistan
	...	...	...	369.6	Yemen
213.7	317.6	326.3	396.2	380	المتوسط*

Source: world bank, world debt tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

• عمل الباحثة.

الملحق الإحصائي رقم (3)

نسبة خدمة الدين /إجمالي الصادرات من السلع والخدمات %

2002	2000	1997	1995	1993	Century
...	...	...	...	...	Afghanistan
3.4	2	7.1	0.09	...	Albania
...	19.6	27.2	35.5	76.9	Algeria
6.5	6	6.7	...	...	Azerbaria
...	...	...	...	...	Bahrain
7.3	9.1	10.6	13.3	13.5	Bangladesh
9.7	12.6	9.1	6.5	7.2	Benin
...	...	...	...	...	Brunei
161	17.3	11.8	13.2	7	Burkina faso
...	20.5	20.4	15.3	21.8	Cameroon
...	9.3	12.5	5.9	5.2	Chad
...	5	3.9	0.9	5.9	Comoros
14.1	...	...	...	...	Cote divoire
...	5.5	3.1	4.8	1.2	Djibouti
10.3	6.4	9	14.6	15.2	Egypt
11.7	15	13.1	15.6	6	Gabon
...	7	11.6	14	...	Gambia
13.6	15.3	21.5	25.3	12.7	Guinea
...	6.6	17.3	33.7	10	Bissau
...	...	...	...	...	Guyana
25	25.3	30	30.9	32.6	Indonesia
4.1	11.4	32.2	21.6	7.2	Iran
...	...	...	...	...	Iraq
8.8	11.4	11.1	12.6	14.6	Jordan
34.4	16.8	6.5	4	...	Kazakhstan
...	...	...	...	...	Kuwait
25.3	29.3	6.3	...	...	Republic
42.9	...	14.4	12.6	6.5	Lebanon
...	...	...	...	...	Libya
7.3	5.3	7.5	7.6	7.9	Malaysia
4.5	4.3	6.7	7.1	3.8	Madives
7	12.1	10.5	12.2	6.1	Mali
...	25.9	25.6	21.5	27.3	Mauritania
23.9	25.9	26.6	32.1	30.7	Morocco
6	11.4	18.6	35.7	...	Mozambique
...	9.2	19.5	21.2	31.4	Niger
...		...	...	...	Oman
...	7.3	5.9	7.5	...	Pakistan
17.8	26.8	38.1	26.9	24.7	Palestine
...	...	...	...	...	Qatar
...	...	...	...	...	Saudi Arabia
...	...	...	...	...	Sendgal
12.9	14.4	16.3	17.3	11.9	Sierraleone
...	46	21.1	76.5	...	Somalia
...	...	...	...	...	Sudan
0.8	3.2	5.1	0.5	...	Suriname
...	4.6	...	...	5.3	Syria
3.1	10.9	9.3	4.6	...	Tajikstan
10.3	6.1	4.6	...	20.2	Togo
2.5	20.2	8.1	...	28.3	Tunisia
13.5	36.1	16	17	12.3	Turkey
46.8	...	18.4	27.7	...	Turkmenistan
...	23.7	34	...	...	Okanda
7.1	...	0.7	21.3	7.5	UAE
3.3	...	22.1	...		Uzbekistan
24	3.8	2.8	3.2	...	Yemen
13.7	14.3	14.6	17.4	19.2	المتوسط*

Source: world bank, world debt tables 1990-200

www.oic-oci.org

www.isdb.org

* عمل الباحثة.

الملحق الإحصائي رقم (3)

نسبة خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي %

2002	2001	2000	1997	1995	1993	Country
0	0	0	0	0	0	Afghanistan
0.7	0.3	0.7	0.6	0	0	Albania
6.7	7.6	7.8	8.1	9.7	17.3	Algeria
1.1	1.1	1.8	1.7	0.2	0	Azerbaijan
0	0	0	0	0	0	Bahrain
1.32	1.3	1.5	1.4	2.5	1.9	Bangladesh
1.6	1.5	2.4	2.1	2.2	1.4	Benin
0	0	0	0	0	0	Brunei
1.1	0.9	1.4	1.9	2.1	0	Burkina Faso
2.4	2.0	3.8	87.3	94.4	59.3	Cameroon
0.9	1.2	1.8	1.4	0.4	0.9	Chad
0	0	0	0	0.4	0.8	Comoros
4.3	2.8	6.3	6.7	7.7	5.4	Côte d'Ivoire
0	0	0	0	0	112.6	Djibouti
2.1	2.0	1.7	2.0	3.4	3.9	Egypt
0	9.3	6.2	66.7	80.1	54.2	Gabon
0	3.8	3.9	5.6	5.3	8.6	Gambia
0	4.2	0	0	0	2.4	Guinea
4.1	11.5	6.8	2.8	3.1	0.7	Guinea-Bissau
8.5	6	6.4	215.2	342.0	454.5	Guyana
3.8	4.8	5.0	4.1	4.	5.6	Indonesia
0.9	0.2	0.8	3.6	4.9	7.9	Iran
0	0	0	0	0	0	Iraq
5.1	6.3	7.4	101.1	108.0	123.0	Jordan
3.5	2.2	2.3	16	17.0	36.2	Kazakhstan
0	0	0	0	0	0	Kuwait
2.8	3.2	2.6	1.6	3.7	0	Kyrgyz Republic
0	7.0	7.3	21.8	14.6	0.9	Lebanon
0	0	0	0	0	0	Libya
5.6	4.2	3.5	2.7	2.8	5.3	Malaysia
3.2	3.3	3.4	8.16	4.0	3.6	Maldives
1.8	2.0	2.5	2.5	3.2	2.6	Mali
0	0	0	16.	13.6	11.2	Mauritania
8.3	7.0	7.3	9.0	10.9	11.5	Morocco
0.9	1.2	1.2	2.3	6.2	5.2	Mozambique
0.6	1.0	1.2	1.5	0.8	2.0	Niger
3.0	5.6	3.5	1.0	1.9	3.2	Nigeria
4.2	3.9	1.9	16.0	16.9	20.7	Oman
2.8	3.0	2.5	5.09	3.9	3.9	Pakistan
0	0	0	0	0	0	Palestine
0	0	0	0	0	0	Qatar
0	0	0	0	0	0	Saudi Arabia
3.5	3.3	4.0	3.7	4.8	1.3	Senegal
1.9	1.9	2.9	2.1	7.8	2.0	Sierra Leone
0	0	0	0	0	0	Somalia
0	0.02	0.06	0	0.2	0	Sudan
0	0	0	0	0	0	Suriname
0.7	0.8	1.1	2.3	1.1	0	Syria
3.0	3.2	2.6	0	0	0	Tajikistan
0.06	1.3	1.2	2.8	1.1	1.0	Togo
6.4	6.2	9.0	6.6	7.6	8.3	Tunisia
5.4	7.9	4.8	4.3	5.2	3.7	Turkey
0	0	0	0	0	0	Turkmenistan
0	0	0	0	0	0	U.A.E.
0.8	0.5	0.8	1.5	1.6	4.2	Uganda
6.5	5.3	4.3	0	0	0	Uzbekistan
1.3	1.8	1.3	1.3	0.7	0.53	Yemen
3.1	4	3.3	16.9	20.6	27.4	المتوسط*

Source: world bank, world debt tables 1990-2000

www.oic-oci.org

www.isdb.org

- عمل الباحثة

الملحق الإحصائي رقم (4)

نسبة الاستثمار/ ن م ج

%

2002	2000	1997	1995	1993	Century
0	0	0	0	0	Afghanistan
0	0	0	0	0	Albania
30.4	23.0	23.6	32.0	25.	Algeria
35.4	23.1	37.1	15.6	0	Azerbaria
17.4	12.7	15.8	15.2	23.4	Bahrain
23.3	23.0	20.7	24.9	14.2	Bangladesh
20.0	18.8	17.8	19.2	14.3	Benin
0	0	0	0	15.8	Brunei
18.4	22.6	31.5	24.3	21.3	Burkina faso
0	12.6	13.0	14.3	16.8	Cameroon
56.5	0	0	0	7.7	Chad
0	0	0	0	15.3	Comoros
9.6	10.9	14.1	14.9	8.3	Cote divoire
0	0	0	0	12.6	Djibouti
16.2	19.5	18.6	19.1	19.7	Egypt
0	0	24.3	22.0	21.8	Gabon
0	0	0	0	27.8	Gambia
0	0	0	0	16.0	Guinea
0	0	13.2	18.1	25.0	Bissau
44.6	46.2	52.4	0	61.9	Guyana
20.2	20.9	31.15	32.0	29.4	Indonesia
36.46	29.6	23.6	22.3	29.0	Iran
0	0	0	0	0	Iraq
20.2	19.9	28.7	33.4	37.1	Jordan
27.2	16.3	16.9	22.2	0	Kazakhstan
17.0	10.6	13.0	14.7	15.1	Kuwait
17.6	18.0	12.6	20.7	13.3	Republic
0	21.5	28.5	36.3	36.4	Lebanon
14.4	12.9	12.8	11.4	13.4	Libya
24.4	25.6	41.1	43.5	34.9	Malaysia
0	0	0	0	0	Madives
20.6	19.2	24.9	24.0	19.2	Mali
0	0	17.2	20.4	18.5	Mauritania
22.7	24.0	20.1	21.5	22.4	Morocco
26.8	33.1	20.1	27.7	44.6	Mozambique
14.5	13.9	13.5	14.2	5.7	Niger
8.9	5.4	7.0	5.8	8.4	Nigeria
12.	11.91	17.6	14.9	19.6	Oman
12.1	11.7	18.9	18.5	20.8	Pakistan
0	0	0	0	0	Palestine
0	0	0	0	0	Qatar
19.9	17.4	19.4	19.5	24.2	Saudi Arabia
23.8	21.6	14.9	14.6	13.7	Sendgal
5.3	6.4	1.5	5.8	4.9	Sierraleone
0	0	0	0	0	Somalia
0	0	0	0	0	Sudan
74.1	59.9	0	0	0	Suriname
20.0	17.2	20.8	27.1	0	Syria
0	11.5	0	0	0	Tajikstan
17.7	16.0	14.5	14.8	9.0	Togo
25.1	27.4	27.1	24.5	8.9	Tunisia
16.5	21.8	25.2	24.9	24.5	Turkey
0	0	0	0	0	Turkmenistan
0	22.8	28.1	26.5	29.6	UAE
20.6	18.5	17.9	18.1	18.3	Uganda
0	0	0	0	0	Uzbekistan
16.2	17.1	24.0	23.3	20.1	Yemen
23	20.1	21	21.08	21.1	المتوسط*

Source: world bank, world debt tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

- عمل الباحثة.

الملحق الإحصائي رقم (4)

الاستهلاك/الناتج المحلي الإجمالي

%

2003	2002	2000	1997	1995	1993	Country
						Afghanistan
						Albania
55.9	59.5	55.4	67.7	77.3	68.5	Algeria
71.4	77.1	79.5	87.0	97.1		Azerbaijan
	66.3	67.2	59.5	42.8	56.9	Bahrain
81.7	82.4	82.2	71.8	92.2	92.4	Bangladesh
	88.6	86.6	90.5	88.8	96.0	Benin
						Brunei
93.2	93.9	94.7	81.1	93.3	94.4	Burkina Faso
		73.9	73.4	76.0	80.4	Cameroon
84.1	96.6				90.4	Chad
					99.5	Comoros
	80.3	67.5	66.3	79.6	90.3	Côte d'Ivoire
					114.1	Djibouti
85.0	87.3	87.9	84.0	83.1	83.2	Egypt
			54.3	56.9	63.6	Gabon
					124.2	Gambia
					91.0	Guinea
	98.1	87.4	97.5	102.9	3719.1	Guinea-Bissau
	87.5	93.0	76.6	74.4	75.8	Guyana
78.5	78.8	74.7	68.7	63.2	64.6	Indonesia
57.6	57.8	60.0	73.0	65.0	69.7	Iran
						Iraq
	100.2	104.3	95.5	85.0	100.6	Jordan
67.4	69.9	73.6	86.1	81.8		Kazakhstan
67.1	74.8	63.0	73.0	74.8	79.3	Kuwait
86.3	85.4	85.7	86.1	94.5		Kyrgyz Republic
		116.6	119.7	117.7	120.1	Lebanon
	74.1	65.9	61.2	80.3	87.3	Libya
57.0	58	52.6	54.8	60.5	64.6	Malaysia
						Maldives
	81.3	87.4	84.8	91.7	99.5	Mali
			89.5	80.1	98.5	Mauritania
86.4	86.4	87.4	86.2	88.5	88.5	Morocco
74.8	76.4	91.5	99.2	108.7	59.3	Mozambique
95.0	95.0	94.1	92.3	104.7	95.5	Niger
82.6	80.1	61.1	86.6	95.9	68.31	Nigeria
65.9	66.1	60.	71.2	76.5	75.4	Oman
70.3	70.6	72.8	89.9	83.6	83.4	Pakistan
						Palestine
						Qatar
58.9	62.6	61.7	65.2	68.1	72.4	Saudi Arabia
91.0	89.8	88.3	87.6	91.3	93.2	Senegal
82.1	85.4	95.9	18.6	84.5	89.1	Sierra Leone
						Somalia
						Sudan
38.1	31.1	25.2				Suriname
	71.9	75.0	77.1	75.1		Syria
	83.0					Tajikistan
	97.5	112.1	88.8	125.3	100	Togo
78.9	78.8	76.2	75.9	79.9	77.9	Tunisia
80.2	80.2	83.5	76.2	79.4	78.6	Turkey
						Turkmenistan
63.8	66.2		63.0	64.4	67.6	U.A.E.
9	94.7	94.0	101.1	93.2	89.0	Uganda
						Uzbekistan
87.3	83.3	64.3	67.1	89.6	66.6	Yemen
78.9	78.8	78.4	78.4	83.7	84.6	المتوسط*

Source: world bank, world debt tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

* عمل الباحثة.

الملحق الإحصائي رقم (5)

جدول معدل نمو المستوردات

%

2002	2000	1997	1995	1993	1990	Contury
...	35.9	-10.43	5.22	5.76	12.44	Afghanistan
13.09	21.36	-31.79	32.43	11.75	0.02	Albania
2.15	2.96	-4.59	5.61	1.31	5.35	Algeria
16.11	27.61	-17.38	-14.4	-36.37	...	Azerbaria
12.99	23.37	-4.07	-3.7	-1.25	16.41	Bahrain
-12.81	0	-1.04	41.71	7.61	1.05	Bangladesh
-52.75	65.36	7.87	80.68	-21.95	28.02	Benin
42.73	7.61	-10.3	7.25	25.66	16.41	Brunei
22.26	-15.23	-12.11	37.82	-13.8	36.71	Burkina faso
-2.49	13.05	10.91	62.46	-27.07	22.15	Cameroon
20.42	10.34	-23.7	47.71	-15.34	-5.11	Chad
...	7.14	-62.99	32.46	1.9	19.44	Comoros
1.92	-4.4	-5.26	54.92	-13.36	...	Cote divoire
4.72	2.35	1.31	10.72	-3.98	9.69	Djibouti
55	-12.52	1.14	22.37	-1.27	22.33	Egypt
-21.58	1.46	37.97	17.77	-13.25	3.29	Gabon
212.03	-3.09	-36.03	-48.15	-13.79	17.95	Gambia
11.46	-6.07	-16.64	20.06	-11.24	17.76	Guinea
16.67	-3.16	2.3	-13.07	15.65	-0.61	Bissau
-4.75	1.33	1.79	30.77	25.06	...	Guyana
-19.36	15.83	-2.99	32.41	3.65	33.65	Indonesia
23.61	21.61	-6.3	4.39	-26.08	24.17	Iran
23	120.09	61.73	33.53	-11.61	-34.07	Iraq
-3.33	21.77	-11.61	7.39	8.72	22.05	Jordan
1.45	20.46	-0.09	6.91	...	...	Kazakhstan
10.14	-41.02	-1.91	15.54	-5.08	-36.43	Kuwait
25.7	-9.18	-10.82	59.54	-29.27	...	Republic
-1.46	6.69	-1.36	21.12	17.41	12.02	Lebanon
26.6	-3.94	4.94	18.47	4.05	28.91	Libya
7.64	25.51	0.8	30.32	14.25	29.13	Malaysia
-9.49	20.4	7.14	17.12	1.05	-16.08	Madives
-0.78	3.65	1.52	41.78	-3.91	26.6	Mali
23.54	6.19	3.28	16.19	-4.51	10.54	Mauritania
7.79	6.63	-3.86	17.85	-14.49	43.76	Morocco
-13.49	-3.5	39.97	-42.39	20.33	20.29	Mozambique
22.22	-10.79	2.08	-33.11	1.73	0.24	Niger
-24.01	18.48	48.19	3.73	-17.46	26.26	Nigeria
3.09	15.02	9.03	8.63	9.15	20.73	Oman
10.14	7.3	-4.44	29	1.25	3.88	Pakistan
...	23.74	...	...	...	...	Palestine
8.11	30.08	-2.64	-0.87	-6.52	26.88	Qatar
53.41	8.23	2.6	17.56	-15.24	13.84	Saudi Arabia
-8.25	-3.42	-8.81	42.08	-16.3	4.92	Sendgal
14.08	11.99	-20.75	-2.77	10.62	7.1	Sierraleone
-2.25	17.89	3.96	-17.23	28	-1.25	Somalia
19.51	-2.51	16.48	10.38	-10.7	-2.83	Sudan
17.77	0	31.08	12.61	82.3	9.48	Suriname
11.48	1.41	-24.46	-13.86	19.8	15.21	Syria
3.2	1.81	12.28	46.08	...	...	Tajikstan
11.83	-5.26	-7.67	-48.04	-32.28	...	Togo
18.55	-15.71	15.42	22.23	-3.76	32.6	Tunisia
52.84	33.95	14.58	53.65	20.4	46.27	Turkey
36.49	93.82	-8.53	76.23	...	...	Turkmenistan
-16.26	20.2	1.47	-0.19	12	14.61	UAE
6.74	6.81	-3.13	39.55	14.8	26.52	Uganda
-36.67	10.46	-8.82	30.55	171	...	Uzbekistan
-8.26	-10.2	-2.43	-24.71	9.1	...	Yemen
7.9	9.2	-0.4	17.7	3.2	13.8	المتوسط*

Source: world bank, world debt tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

- عمل الباحثة.

الملحق الإحصائي رقم(5)

خدمة الدين/ إجمالي المستوردات

	2002		2000		1997		1995		1993	Contury
المستوردات	خدمة	المستوردات	خدمة	المستوردات	خدمة	المستوردات	خدمة	المستوردات	خدمة الدين	
1491	0	636	0	558	0	363	0	421	0	Afghanistan
1646	58	1091	27	620	39	976	7	604	17	Albania
15323	4166	9959	4467	8688	4420	10126	4380	8761	9146	Algeria
2890	167	1322	181	794	78	666	101	635	0	Azerbaria
4693	0	3456	0	4175	0	4033	0	4280	0	Bahrain
9872	722	8352	790	6863	705	6496	729	4015	533	Bangladesh
1754	63	1394	77	603	55	636	49	345	34	Benin
1341	0	1429	0	3154	0	2960	0	3055	0	Brunei
847	53	512	55	530	52	481	46	431	34	Burkina faso
1789	358	1490	562	1362	513	1165	423	951	444	Cameroon
343	29	160	26	132	35	161	16	138	13	chad
117	5	60	3	57	2	151	1	107	3	Comoros
3516	832	2913	0	2756	0	3036	0	2086	0	Cote divoire
782	12	611	14	386	7	413	10	434	10	Djibouti
21436	2066	13964	1613	13168	1928	11739	2395	8186	2407	Egypt
1313	410	1369	468	1239	433	921	442	930	147	Gabon
515	19	188	19	174	27	140	25	250	28	Gambia
870	136	969	133	576	161	808	181	750	84	Guinea
144	15	92	6	89	10	133	16	133	4	Bissau
572	0	535	0	570	0	425	0	499	0	Guyana
32544	16971	33511	18772	41608	19736	40236	16419	28333	13298	Indonesia
30144	1460	14536	3438	14165	6274	121313	4314	16618	1255	Iran
5027	0	3330	0	917	0	665	0	533	0	Iraq
5743	585	4470	669	3786	621	3660	610	3541	589	Jordan
8409	4115	5051	1480	4275	502	3807	242	1686	0	Kazakhstan
11263	0	4492	0	8214	0	7771	0	6912	0	Kuwait
712	173	554	173	709	43	392	60	290	1	Republic
7675	2186	6228	1821	7457	734	6567	245	4821	135	Lebanon
6123	0	4125	0	5358	0	4920	0	5374	0	Libya
82726	8082	82195	5967	79047	7109	77614	6532	45616	4229	Malaysia
471	22	484	20	300	29	260	11	193	8	Madives
1523	90	1308	97	1138	78	1018	60	767	26	Mali
986	64	635	100	630	114	653	116	599	125	Mauritania
14200	3691	12401	333	8946	3082	9502	3541	8020	2614	Morocco
1778	76	1158	88	1098	104	727	173	910	0	Mozambique
494	0	281	0	295	0	301	0	462	0	Niger
14851	26	8849	26	9921	61	5569	56	9192	93	Nigeria
6572	1746	5376	864	5021	474	4253	486	3769	607	Oman
13049	2844	11049	2857	11611	4059	11460	3145	9375	2460	Pakistan
2456	0	3252	0	2239	0	0	0	0	0	Palestine
4897	0	3243	0	3313	0	1929	0	2025	0	Qatar
53514	0	30298	0	28485	0	27449	0	33273	0	Saudi Arabia
2358	219	1553	226	1210	247	1256	296	1256	118	Sendgal
583	23	327	43	233	20	245	83	226	20	Sierraleone
373	0	336	0	269	0	245	1	228	0	Somalia
2715	23	1440	61	1477	58	1233	69	1290	20	Sudan
674	0	467	0	658	0	500	0	554	0	Suriname
8368	256	5408	344	4028	563	4709	293	3454	283	Syria
881	79	675	88	750	37	810	0	74	0	Tajikstan
563	13	324	30	373	55	384	0	979	0	Togo
12995	1436	8593	1900	8944	1413	8032	1490	6462	1350	Tunisia
69458	27604	54501	21136	48656	10716	35766	11476	24360	8600	Turkey
2511	0	1787	0	1201	263	1364	100	142	0	Turkmenistan
55553	0	39715	0	22970	0	20984	0	17414	0	UAE
1372	79	894	159	804	191	881	137	398	302	Uganda
2462	733	2956	0	4536	0	3030	0	300	0	Uzbekistan
4362	171	2323	221	1807	98	1572	102	2587	120	Yemen
195009762		1738.95		1586.927		1472.575		1402.9629		1 حجم خدمة الدين*
9301.5952		7128.025		7184.049		6240.0465		5349.3143		2 حجم المستوردات*
20.9		24.3		22.1		23.5		26.2		2/1

Source: world bank, world debt tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

* عمل الباحثة.

الملحق الإحصائي رقم(5)

حجم صادرات وواردات دول العالم الإسلامي **مليون دولار**

السنة	1991	1993	1995	1997	2001	2002
حجم الصادرات	243.388	264.756	336.472	399.293	482.214	476.423
حجم المستوردات	230.513	274.084	348.765	373.685	379.496	400.285

www.oic-oci.org

الملحق الإحصائي رقم(5)

معدل نمو الصادرات

%

2003	2002	2000	1997	1995	1993	1990	Contury
111	...	19.82	15.2	62.75	275.69	-25.14	Afghanistan
35.15	5.2	-3.27	-33.18	42.96	59.43	-18.19	Albania
35.75	-5.17	66.14	10.51	21.31	-9.33	23.12	Algeria
-13.29	-8.35	54.36	23.97	-14.6	-36.79	...	Azerbaria
23.72	13.72	16.39	-39.59	20.57	-64	41.24	Bahrain
14.44	-5.11	23.67	23.63	18.08	11.78	28.12	Bangladesh
21.49	32.97	0.48	-26.57	21.59	115.67	58.44	Benin
26.73	-5.63	23.67	6.26	2.74	45.51	17.53	Brunei
41.24	9.26	-9.77	2.65	53.27	-17.11	56.7	Burkina faso
24.58	2.8	14.43	4.26	21.99	-26.41	58.03	Cameroon
39.68	-19.23	-9.28	-20.51	51.28	-8.22	28.99	Chad
10.34	...	45.45	-57.14	-38.89	-16.52	-11.54	Comoros
9.54	37.51	-14.09	-16.93	31.78	-10.97	...	Cote dlvoire
24.03	-21.83	-5.3	-12.07	-7.69	45.33	22.92	Djibouti
16.4	70.42	-28.2	10.58	-0.98	1.97	-0.88	Egypt
22.42	-18.73	26.75	8.8	4.75	-6.47	62.18	Gabon
-44.44	265.71	100	0.82	-20	-33.62	24.64	Gambia
-2.96	-4.03	16.34	4.56	-3.12	-4.23	6.58	Guinea
18.16	-13.57	63.16	21.05	34.78	107.69	325	Bissau
4.59	-7.63	0	1.56	11.33	31.25	...	Guyana
6.74	-11.92	8.41	7.06	15.09	8.44	17.05	Indonesia
45.01	-9.61	48.72	-17.91	15.68	-10.69	47.58	Iran
-0.8	-16.74	63.53	366.8	10.99	-22.66	-16.04	Iraq
11.23	75.87	2.47	-17.46	25.94	0.5	-16.03	Jordan
33.68	-0.4	73.1	7.33	46.16	292.21	...	Kazakhstan
22.15	-2.02	31.21	6.4	20.44	100.26	-26.16	Kuwait
19.75	2.1	10.57	20.36	71.89	-21.59	...	Republic
19.8	8.03	-8.81	-38.33	7	9.29	-4.21	Lebanon
36.69	-11.53	60.17	-5.51	8.08	-24.1	61.05	Libya
12.4	6.11	14.19	0.85	25.49	15.77	17.45	Malaysia
24.44	-47.67	404.69	16.64	4.17	-12.5	15.56	Madives
30.49	12.33	-5.49	-4.26	34.66	6.86	31.41	Mali
5.28	10.02	-6.37	-6.69	31.88	-5.35	3.99	Mauritania
14.73	16.02	1.75	-0.02	2.54	-13.67	38.1	Morocco
55.13	-15.59	34.32	-1.76	6.62	-25.19	74.89	Mozambique
6.51	9.74	13.29	-13.06	75.45	25.41	-5.88	Niger
31.19	-10.99	80.71	1.07	3.34	-5.89	26.13	Nigeria
-6.88	8.04	47.43	3.64	22.21	-5.93	5.07	Oman
20.7	7.34	8.5	-7.17	8.99	-7.81	19.89	Pakistan
...	-16.9	...	...	...	...	...	Palestine
21.89	2.82	61.79	-15.41	25.9	-16.64	30.91	Qatar
29.23	-1.98	59.56	-0.08	20.86	-15.77	58.48	Saudi Arabia
19.07	11.76	-15.07	-16.88	25.63	-9.45	6.44	Sendgal
32.67	67.04	1916.7	-63.63	-64.66	-21.33	6.7	Sierraleone
12.36	1.14	-31.09	-16.23	19.56	-6.92	25	Somalia
32.15	11.15	132.76	-1.85	17.04	10.16	-15.66	Sudan
16.84	-4.46	-6.68	59.66	28.53	-6.95	-13.47	Suriname
-3.19	16.19	37.7	-3.3	11.93	2.04	40.32	Syria
7.33	13.04	13.79	4.29	52.24	1106.9	...	Tajikstan
67.07	13.18	-16.8	-1.26	-21.83	-19.84	...	Togo
18.6	21.95	-17.1	4.44	24.6	-5.76	21.25	Tunisia
30.52	19.64	4.44	13.51	19.24	5.09	13.51	Turkey
22.46	137.84	111.04	-55.64	179.49	550	...	Turkmenistan
27.81	-16.76	48.58	12.96	11.83	-6	33.43	UAE
14.41	49.04	-16.71	5.83	44.44	-24.58	-34.18	Uganda
6.9	-50.69	14.58	8.04	40.38	292.59	...	Uzbekistan
35.68	-7.02	67.12	2.74	106.37	13.33	...	Yemen
51.7	12.2	31.6	2.6	23.1	22.8	16.2	المتوسط *

Source: world bank, world dept tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

* عمل الباحثة.

الملحق الإحصائي رقم(5)

صادرات الوقود والطاقة/ اجمالي صادرات دول العالم الإسلامي من الوقود والطاقة%

2003	2001	1999	1997	1995	1993	1990	Country
...	...	...	...	...	...	47.6	Afghanistan
1	1	1	1.72	...	...	...	Albania
97	97	96	...	94.6	95.2	96.5	Algeria
86	91	69	...	...	...	...	Azerbaijan
70.9	66.03	63.59	61.89	59.63	65.85	78.2	Bahrain
1	1.2	0	0	...	0.9	1.3	Bangladesh
0	0	1	3.9	...	...	24.6	Benin
...	...	...	44.3	...	...	99.5	Brunei
0	2.9	...	...	0.1	...	...	Burkina Faso
49	52	35	34.21	29.2	...	49.9	Cameroon
...	...	...	...	...	...	...	Chad
...	0	...	...	...	...	...	Comoros
13	21	12.6	...	...	15	10	Côte d'Ivoire
...	...	...	...	...	...	...	Djibouti
44	40	36.28	44.6	37.2	49.8	29.4	Egypt
...	83	78.5	...	...	...	74.2	Gabon
...	0.1	0.1	0	...	...	...	Gambia
0	1	0	0	...	...	...	Guinea
...	...	...	...	...	...	...	Guinea-Bissau
...	...	...	...	...	...	...	Guyana
26	25.3	23	24.81	25.4	28.4	44	Indonesia
88	84	75.7	84	...	...	92.5	Iran
...	...	...	...	...	...	96.8	Iraq
0	0	0	0	...	...	...	Jordan
62	49.3	42	34.1	...	...	...	Kazakhstan
91.8	92.4	90.2	95	94.7	...	92.6	Kuwait
21	12	12	15	11	...	...	Kyrgyz Republic
0	0.2	...	...	...	...	...	Lebanon
...	...	95	94.8	92.1	...	94.4	Libya
10	9.7	7	6	7	10.3	16.3	Malaysia
...	0	0	...	...	...	...	Maldives
0	...	0	0	...	...	...	Mali
1	...	...	...	...	...	1.9	Mauritania
1	4.2	2	1.94	2.2	2.7	3.6	Morocco
10	10	25.2	0.6	2.1	...	...	Mozambique
2	0	0	0	...	...	0.7	Niger
...	99.6	99	86.6	66.8	97.7	93.6	Nigeria
80	81	74.38	74.08	76.77	77.24	91.9	Oman
2	2	1	0.4	1	1	1.4	Pakistan
...	...	0.01	0.02	...	...	...	Palestine
...	92.4	...	65.4	82	83.1	84.1	Qatar
89	90	85	71.67	70.96	75.55	91.7	Saudi Arabia
20	23	17	16	15.2	...	12.4	Senegal
...	...	...	...	...	...	3.5	Sierra Leone
...	...	...	...	...	...	0.2	Somalia
72	69.2	...	...	...	...	...	Sudan
...	...	...	3.5	2.2	...	75.5	Suriname
71	76	68	63.5	62.5	...	45.2	Syria
...	...	...	21	...	...	...	Tajikistan
0	0.4	0	0	...	...	...	Togo
9	9.2	7	9	6.5	11.5	17.3	Tunisia
2	1.4	1	0.6	1.3	1.1	2.3	Turkey
...	81	64.1	...	...	...	...	Turkmenistan
92	...	...	...	...	...	...	U.A.E.
0	5.1	0	...	0.08	...	...	Uganda
...	...	...	...	...	...	...	Uzbekistan
...	94.6	93	91.48	95.3	...	76.8	Yemen
47.9	53.7	55.1	43	40.7	41	48.4	المتوسط*

Source: world bank, world debt tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

- عمل الباحثة.

الملحق الإحصائي رقم(5)

الصادرات /ن م ج

%

2003	2002	2000	1997	1995	1993	1990	Contury
...	...	...	...	...	...	1.11	Afghanistan
7.3	6.83	6.93	6.3	...	...	20.5	Albania
37.99	33.15	37.41	28.73	25.73	20.29	17.76	Algeria
26.32	35.58	27.2	19.71	22.5	...	...	Azerbaria
...	110.7	100	44.26	71.35	51.11	95.77	Bahrain
12.06	11.62	12.31	9.9	10.77	9.5	7.84	Bangladesh
7.97	8.61	9.22	8.64	10.65	6.4	6.61	Benin
94.46	61.25	75.96	77.08	64.91	69.8	60.84	Brunei
5.91	5.41	6.05	6.15	7.61	2.16	5.37	Burkina faso
...	16.47	19.72	20.59	18.97	12.36	16.54	Cameroon
3.3	3.13	6.75	6.11	8.21	4.6	7.26	Chad
...	...	...	...	4.9	8.87	9.43	Comoros
...	42.74	36.36	35.44	37.31	25.58	26.05	Cote divoire
...	...	...	...	...	23.45	14.13	Djibouti
12.23	8.34	5.09	5.17	5.69	6.66	5.38	Egypt
...	...	79.26	64.09	48.52	39.56	45.76	Gabon
...	...	3.33	4.44	7.65	55.81	57.31	Gambia
...	...	...	...	...	17.12	21.47	Guinea
...	55.89	43.16	24.68	20.86	6.38	1.62	Bissau
...	86.26	99.57	93.96	96.17	110.37	...	Guyana
29.28	33.34	40.6	24.77	21.86	23.32	24.2	Indonesia
23	15.99	6.88	11.01	18.05	24.03	...	Iran
...	...	...	...	...	...	13.76	Iraq
31	29.56	15.19	17.35	22.05	18.14	22.95	Jordan
43.08	38.99	47.63	29.93	30.5	21.39	...	Kazakhstan
42.25	41.93	35.31	47.32	41.71	37.46	44.57	Kuwait
30.49	30.24	36.64	34.45	32.37	17.53	...	Republic
...	...	4.26	4.78	6.27	8.43	...	Lebanon
...	49.54	39.04	28.47	29.11	26.79	...	Libya
101.75	98.39	99.04	78.75	84.4	74.41	68.7	Malaysia
...	14.07	58.07	20.46	18.45	16.11	42.67	Madives
...	4.84	8.47	11.03	10.03	8.74	10.26	Mali
...	...	...	49.82	54.33	44.86	4466	Mauritania
21.66	22.88	24.63	15.34	12.37	14.19	17.71	Morocco
21.38	16.76	9.5	6.47	10.46	9.62	26.54	Mozambique
7.56	8.36	11.76	11.81	11.54	9.93	11.24	Niger
43.24	39.47	11.27	11.78	12.96	26.53	31.68	Nigeria
47.69	54.86	52.1	46.72	42.71	42.62	43.51	Oman
14.29	13.41	12.95	14.69	13.42	14.01	14.17	Pakistan
...	...	...	...	..	...	...	Palestine
...	...	...	...	...	...	...	Qatar
40.5	35.34	40.6	41.4	40.95	35.75	42.43	Saudi Arabia
17.63	19.06	15.84	16.56	1361	11.98	15.1	Sendgal
12.49	9.77	19.03	2.04	40.36	14.33	23.36	Sierraleone
...	...	...	...	...	...	...	Somalia
...	...	14.53	4.49	6.36	...	...	Sudan
56.29	59.43	65.13	...	...	...	...	Surname
27.64	30.07	24.54	41.04	29.2	...	...	Syria
49.16	65.71	90.24	...	...	...	...	Tajikstan
...	17.02	15.75	15.75	18.3	15.91	16.36	Togo
38.25	38.29	30.99	30.5	32.71	26.19	28.86	Tunisia
19.71	19.66	13.62	13.86	12.52	8.18	8.92	Turkey
...	...	...	...	...	...	...	Turkmenistan
61.69	54.13	62.52	63.3	59.97	60.37	56.35	UAE
8.18	7.67	5.5	9.86	8.64	4.1	5.19	Uganda
...	15.85	24.01	...	...	...	...	Uzbekistan
39.11	31.85	42.81	37.58	16.24	2.04	25.99	Yemen
31.3	33	33.5	26.5	26.1	25.1	25.6	المتوسط*

Source: world bank, world dept tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

* عمل الباحثة.

الملحق الإحصائي رقم (6)

نيبة الفوائد المدفوعة / العجز في الحساب الجاري في دول العلم الإسلامي %

2 حساب جاري 2002	1 مدفوعات 2002	2 حساب جاري 1999	1 مدفوعات 1999	2 حساب جاري 1997	1 مدفوعات الفائدة 1997	2 حساب 1995	1 مدفوعات 1995	2 حساب جاري 1993	1 مدفوعات 1993	Contury
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	Afghanistan
-408	23	-115	2	270	23	378	6	15	52	Albania
...	1,216	...	199	...	2,074	...	1,831	...	1,763	Algeria
-768	28	-600	2	...	20	...	1,001	...	...	Azerbaria
-516	...	-37	...		...	557	...	35	...	Bahrain
739	172	-364	18	81	186	-828	186	359	169	Bangladesh
...	26	-191	3	...	23	...	23	-14	64	Benin
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	Brunei
...	17	...	2	...	18	...	20	-17	118	Burkina faso
...	156	...	24	...	232	110	211	-559	176	Cameroon
...	10	...	1	...	12	...	6	-117	53	chad
...	1	...	...	...	1	-19	1	10	1	Comoros
...	309	...	...	...	...	...			...	Cote divoire
...	3	...	...	...	2	-23	5	-340	4	Djibouti
622	825	-1,635	90	-711	986	-254	1.4	2,299	1,336	Egypt
...	170	390	17	...	261	100	226	-49	82	Gabon
...	6	...	1	-18	7	-6	5	-5	7	Gambia
-46	37	-216	6	-91	55	-220	47	-52	40	Guinea
...	5	...	...	...	4	6	6	-29	14	Bissau
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	Guyana
7.823	4.047	-5.785	713	-4.89	6.727	-6.431	6.22	-2.016	4.602	Indonesia
...	357	6.589	80	...	978	3.358	1001	-4.215	865	Iran
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	Iraq
468	195	405	48	193	307	-16	271	-629	214	Jordan
-696	725	-171	28	-1,348	228	-890	139	...	...	Kazakhstan
4.192	...	6.01	...	7.684		4.825	...	2.293	...	Kuwait
-85	26	265	3	-147	23	-294	24	-195	1	Republic
...	1.073	...	36	...	296	...	141	...	90	Lebanon
...	...	2.136	...	...	...	...	...	...	...	Libya
7.19	1.965	12.604	247	-5.031	2.833	-8.644	1.591	-3.079	1.288	Malaysia
-44	6	-79	...	-16	4	-18	4	-48	18	Madives
...	25	-252	3	-70	24	-158	25	-77	11	Mali
...	20	...	4	...	44	22	38	174	47	Mauritania
1.472	1.107	-171	102	-92	1.034	-1.192	1.377	-524	1.069	Morocco
...	23	-912	4	...	45	-445	63	-446	...	Mozambique
...	9	...	1	...	15	-86	16	12	25	Niger
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	Nigeria
...	214	-2.91	22	-57	177	802	204	-1.19	181	Oman
-3.854	825	-920	95	-1.752	1.233	-3.333	1.197	-2.887	1.062	Pakistan
...	...	-1.427	...	...	...	-1.173	...	-502	...	Palestine
...	...	...	...	...	...	...	...	-2.399	...	Qatar
11.889	...	412	...	254	...	-5.325	...	-17.268	...	Saudi Arabia
...	72	-320	11	...	89	-58	74	-279	40	Sendgal
...	9	...	1	...	10	-127	21	-58	9	Sierraleone
...	...	...	...	...	...	...	1	...	...	Somalia
-1.008	1	-465	...	-828	15	-500	15	-202	11	Sudan
-131	...	-209	24	...	...	73	...	45	...	Suriname
1.44	149	201	...	562	202	387	201	-579	182	Syria
-15	12	...	2	...	8	...	...	...	...	Tajikstan
...	3	-127	1	...	18	...	...	-174	...	Togo
-746	510	-442	55	-560	538	-762	542	-1.325	503	Tunisia
-1.521	6.543	-1.3441	487	-2.679	3.921	-2.338	4.443	-8.433	3.989	Turkey
	...	...	9	...	68	...	24	...	0	Turkmenistan
-421	29	-711	3	-359	45	-291	38	-182	...	UAE
...	...	...	...	...	...	...	...	...	54	Uganda
...	175	...	...	...	...	...	...	...	...	Uzbekistan
536	61	358	5	159	38	183	37	-1.248	42	Yemen
	433.6-		42.1-		170.9-		74.4-		101.5-	2*/1

Source: world bank, world dept tables 1990-2002

www.oic-oci.org

www.isdb.org

- عمل الباحثة.

Abstract

External Debt and Cure from Islamic Economic perspective

(case study Jordan. 1990-2004)

Economic and Islamic Jurisdiction study

Supervisors:

P.h.D.Kamal T.Hattab **P.h.D.Reyadh Almomani**

By:

Njood Ahmad Melhem

This study aims to explain the effect's of external debt on the main Macroeconomic indexes in Islamic world countries in general and in Jordan as special case. over the period (1990- 2004).

this study explains that the effect of external debt was very negative which Ieads to more poverty and unemployment. Investigating traditional the major alternatives to solve this problem, such as restructuring policies and Re-scheduling which increased the External Debt for all indebted countries. So It is necessary to find a sharia- compatible alternatives to solve this problem.

This study suggests hedging solution to prevent any country from compelling to use external debts such as Taxation and some shariah contracts through which desirable cashew's can be provided for the government.

This study explains the role of Al siasah Al shariah in solving economical problems in Islam.

This study investigates the hight capital and the possibility of restricting and returning them home depending on the Islamic Rule The general interest has a priority on private interest.

Key words: External Debt, Islamic Economics, Jordan's external Debt.